التقرير السنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان

الثانى عشر

٢٠١٧/٢٠١٦

تقديم : محمد فايق

رئيس المجلس القومى لحقوق الانسان

التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان

الثاني عشر ٢٠١٦/٢٠١٧

الفهرس

١	تقديم
٤	الفصل الأول " حالة حقوق الإنسان "
٤٥	الفصل الثاني نشاط وجهود مكتب الشكاوى
٩٨	الفصل الثالث " نشر ثقافة حقوق الإنسان "
١٣٨	الفصل الرابع " التعاون مع الفاعلين على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية "
١٧٨	الفصل الخامس " التوصيات "
١٨٣	الملاحق

إشراف

محسن عوض

تقديم

يتزامن صدور التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان هذا العام مع حدث مهم للمجلس وآليات عمله، ومكانته على الصعيد الدولي، وهو تعديل قانونه الذي ظل يسعى إليه خلال السنوات الثلاث الأخيرة من أجل تعزيز استقلاليته وزيادة قدراته لأداء المهام الموكولة إليه من ناحية، وبما يعزز احتفاظه بتقييمه الدولي الراهن "الفئة أ" بإزالة الالتباسات في القانون السابق والتي كانت قد تسببت في إرجاء لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة قرارها بشأن امتثال المجلس لـ"مبادئ باريس ١٩٩٢" والملاحظات المفسرة لها لحين الانتهاء من تعديل القانون المنشئ للمجلس.

يعد هذا التقرير الثاني عشر من التقارير السنوية التي يصدرها المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٤. ويغطي الفترة من أبريل ٢٠١٦ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٧، وهي الفترة التي اتسمت بجسامة التحديات وكثافة المبادرات، فمن ناحية اتسع نطاق العمليات الإرهابية كما ونوعاً، ومن ناحية أخرى طورت الدولة استراتيجية مواجهتها للإرهاب، بملاحقة الجماعات الإرهابية خارج الحدود عند الاقتضاء، وتكثيف الجهود لتجفيف الموارد المالية ومصادر التسليح، والتدريب، والحرمان من الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية

كما عززت الدولة جهودها لاقتلاع جذور الإرهاب المتمثلة في التطرف عبر مبادرات متنوعة لمكافحة الفكر المتطرف وصولاً إلى تشكيل المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف مؤخراً. وقد انعكس كل ذلك على مسار الحقوق المدنية والسياسية، حيث أعلنت حالة الطوارئ وجرى تمديدها لفترة إضافية، وتم توسيع نطاق إحالة جرائم الإرهاب إلى المحاكم العسكرية، وتوسيع دائرة الاشتباه وفترات الحبس على ذمة التحقيقات، فضلاً عن زيادة قرارات حظر النشر في العديد من القضايا.

ولم تصرف اهتمامات المجلس بالتداعيات المرتبطة بمسار الحقوق المدنية والسياسية في البلاد عن اهتمامه بالقضية المركزية في متابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل حجر الزاوية لحقوق الإنسان والحريات العامة والتحديات التي تكتنفها.

والواقع أن هذا التحدي كان مركباً، فمن ناحية كانت البنية التحتية والمرافق العامة تتهاوى على طريق الخروج من الخدمة، وهو ما كشفت عنه موجة الكوارث التي تعرضت لها البلاد من حوادث القطارات

والطرق وانهيار الأبنية وإغراقات السيول والأمطار للأراضي في بعض المحافظات عن واقع كارثي بأكثر مما عبرت عنه الآثار المباشرة لهذه الحوادث على المجتمع.

ولم يكن توافر خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل وتوفير السكن اللائق أفضل حالاً، حيث كانت امتحانات الثانوية العامة تُذاع على شبكة الانترنت عشية الامتحانات أو عبر الميكروفونات في بعض مناطق الأقاليم أثناء الامتحانات، وتوقف الصف التعليمي في المدرسة عملياً في المرحلة الثانوية، وحل محله مراكز الدروس الخصوصية.

وبات الحصول على سرير في العناية المركزة لدى المستشفيات الحكومية مشكلة يعجز عن حلها معظم المستحقين، ومشكلة مالية تستعصي على الحل في المستشفيات الخاصة. وكشفت فحوصات الراغبين في العمل في الخارج أو المُستدعين للتجنيد عن نقشي مرض الالتهاب الكبدي الوبائي.

وكان التمييز وليس التميز وسيلة الحصول على فرصة عمل في القطاع الحكومي، وخاصة في الوزارات المتميزة يتوارثه الأبناء عن الأباء، بينما كان القطاع غير النظامي في الاقتصاد الوطني يتضخم بصورة حادة بعيداً عن رقابة الدولة ودون حماية للعاملين.

وكانت مشكلة السكن المستعصية قد تفرغ عنها تحديين إضافيين خطيرين هما الاعتداء على أكثر من مليوني فدان من الأراضي الزراعية بالدلتا التي تكونت عبر مئات الآلاف من السنين بغرض إنشاء المساكن، وظهور مئات العشوائيات التي تفتقد للتخطيط والبنية التحتية والخدمات العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي، بما تهدد حياة الآلاف من المواطنين.

ومن ناحية أخرى، فقد وضح فشل سياسات المسكنات لمواجهة الواقع الاقتصادي والاجتماعي مما اوجب ضرورة المواجهة العلمية بتداعياتها السلبية على المواطنين باجراء عملية الاصلاح الاقتصادي .

ويرصد التقرير جهود الدولة الكثيفة في إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للبلاد وبناء القدرات والمقومات لعملية تنمية شاملة وجادة جنباً إلى جنب مع مواجهة التحديات ومحاصرة الإشكاليات ومنع تمددها، كما يتناول قراءة في مقاربات التنمية التي اتبعتها الدولة سواء بهدف تعزيز المكتسبات الكبرى المتحققة، أو بهدف محاصرة التداعيات الاجتماعية السلبية لبعض هذه الجهود.

فقد استعادت الدولة دورها الأساسي في قيادة التنمية والتخطيط الاقتصادي، وواجهت بقوة العديد من الإشكاليات الرئيسية بداية بتعزيز البنية الإنتاجية للاقتصاد، مع تعزيز القطاعات الخدمية، ومعالجة البنية المتهالكة، وحماية الرقعة الزراعية وتوسيعها، ومكافحة العشوائيات الأكثر خطورة ضمن استراتيجية لإنهاء الظاهرة، وتوفير السكن الاجتماعي اللائق، ومكافحة الأمراض الأكثر خطراً، وتكثيف جهود

مكافحة الفساد وحملات استرداد الأموال والأصول العامة المنهوبة، وتوفير قنوات لمشاركة الشباب في الشؤون العامة عبر مؤتمرات الشباب الدورية والمساهمة في التخطيط على المستويات المحلية، والاستمرار في تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها وتكثيف التدابير التشريعية والسياسية لمكافحة أشكال العنف المتنوعة ضدها.

لكن لم يحل ذلك من بعض التداعيات السلبية، والتي يتمثل أخطرها في ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي، وتراجع القيمة الشرائية للجنه المصري وارتفاع معدلات التضخم لنسب غير مسبوقه، وتبني سياسات تقشفية تناقض التوجهات الإنتاجية الجديدة للاقتصاد، فضلا عن التداعيات الاجتماعية التي تجاوزت الطبقات الأفقر إلى التأثير الهائل في الشريحة الكبرى من الطبقة المتوسطة، واستمرار معدلات البطالة فوق حاجز ١٢ بالمائة، واستمرار أزمة الإدارة التي تضرب مؤسسات الدولة الخدمية بصفة خاصة.

ويستعرض هذا التقرير التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات عارضا لحالة حقوق الإنسان في البلاد، وجهود المجلس في مجال تلقي ومعالجة الشكاوى، وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، وايضا جهود المجلس في التفاعل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، مختتما بطرح توصيات المجلس بهدف تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في البلاد.

ولا يفوتني في ختام هذا التقديم أن أتقدم لزملائي من الأعضاء والأمانة العامة والباحثين بالشكر على جهودهم المتميزة التي أثرت عمل المجلس وأسهمت في إصدار هذا التقرير، كما لا يفوتني أن أعبر عن بالغ أسفي لفقدان المجلس لقامة متميزة بغياب المناضلة الرائدة السيدة "شاهنده مقلد" عضو المجلس والتي شكل غيابها خسارة كبيرة للعمل الوطني.

محمد فايق

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

الفصل الأول

حالة حقوق الإنسان

التطور التشريعي

يعتبر التطور التشريعي محطة فاصلة في تقييم توجهات الدولة بسلطاتها الثلاث في مجال تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان، سيما وأن البلاد لا تزال في مرحلة تفعيل استحقاقات الدستور الذي يوفر ويُنْزِي الضمانات المتعلقة باحترام وإعمال حقوق الإنسان، ومن شأن التشريعات المنفذة للدستور والتعديلات المرتقبة بموجبه أن يتولد عنها تأسيس بيئة جديدة مواتية لحماية واحترام حقوق الإنسان إذا ما أحسنت السلطة البرلمانية والجهات المعنية بالتشريع التجاوب معها بالأمانة التي تستحقها الدساتير كعقد اجتماعي بين الدولة والشعب.

وتتخذ عملية التشريع مع دور الانعقاد الثاني (خريف ٢٠١٦ - صيف ٢٠١٧) وتيرة أسرع من سابقتها، ودونما تقليل من التحديات التي تُكبل المسار التشريعي، وخاصة حجم الاستحقاقات الكبير، فقد تزايدت المخاوف حيال اتساق التشريعات الصادرة عن مجلس النواب مع النصوص الدستورية فرادى ومجتمعة.

وقد أكد قرار السيد رئيس الجمهورية في أبريل ٢٠١٧ بإعادة تشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي التي يشرف عليها السيد رئيس مجلس الوزراء على الحاجة الماسة لتكثيف الجهود على المسار التشريعي، والعمل على سد الثغرات التي رافقت مسار إصدار بعض التشريعات، وخاصة ما يتصل منها بجوانب الخبرة والتخصص وتكامل التشريعات مع السياسات.

وفي أبريل ٢٠١٧ أيضاً، واستجابة للتحديات التي أفرزتها الاعتداءات الإرهابية على الكنائس في مدينتي طنطا والإسكندرية، وافق مجلس النواب على قرار السيد رئيس الجمهورية بفرض العمل بحالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر بموجب الإجراءات التي حددها الدستور، وقبل نهاية يونيو ٢٠١٧، أصدر رئيس الجمهورية قراراً آخر بتمديد العمل لفترة ثانية لمدة مماثلة، وهو القرار الذي استجاب له مجلس النواب في مطلع شهر يوليو.

وبموجب الدستور ايضا يجوز لرئيس الجمهورية فرض العمل بحالة الطوارئ في مواجهة التهديدات بعد موافقة مجلس النواب لمدة ثلاثة شهور، وهي فترة قابلة للتجديد لمرة واحدة لا تتجاوز ثلاثة شهور بعد موافقة مجلس النواب، ولا يمكن تمديد العمل بحالة الطوارئ لفترة ثلاثة بغير طريق الاستفتاء الشعبي العام.

وقد فُوبل قرار فرض حالة الطوارئ بارتياح شعبي في ضوء تنامي التهديدات الإرهابية والاستهداف الممنهج للمواطنين المسيحيين وما يشكله ذلك من تهديد للسلم الاجتماعي للبلاد. وفيما احتجت بعض جماعات حقوق الإنسان على فرض العمل بحالة الطوارئ، فقد طالبت جماعات حقوقية أخرى بألا يتم استغلال العمل بحالة الطوارئ في غير تدابير مكافحة الإرهاب، وبرزت الدعوات إلى ضرورة تعديل قانون الطوارئ الصادر في العام ١٩٥٨ على نحو يستجيب ل ضمانات الحقوق والحريات بموجب الدستور، وضمان خضوع كافة الإجراءات المتخذة بموجب قانون الطوارئ لرقابة قضائية فعالة.

وحتى إعداد التقرير المائل للطبع، لم يسجل المجلس أية إشكاليات تُذكر وقعت بموجب فرض حالة الطوارئ.

وفي أبريل ٢٠١٧، وفي سياق الاستجابة لتحديات الاعتداءات الإرهابية على الكنائس، فقد أجرى مجلس النواب تعديلات جزئية على قانوني الإجراءات الجنائية والطوارئ، وجاءت التعديلات لمعالجة التباطؤ في الفصل بين القضايا وتحقيق العدالة الناجزة، ومتضمنة لتعديلات طالت ثلاثة قوانين أخرى ذات صلة مباشرة بالمحاكمة الجنائية، وهي تعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية، وقانون مكافحة الارهاب.

وجاءت التعديلات على قانون الإجراءات الجنائية (قانون ١١ لسنة ٢٠١٧) لتتنقص من ضمانات المحاكمة العادلة، التي تقوم بالأساس على حق المواجهة بين الخصوم، ومنها حق طلب شهود النفي ومناقشتهم أمام المحكمة، فالتعديلات الاخيرة جعلت حق المتهمين في طلب وسماع شهود النفي هو حق أصيل للمحكمة، ولم يعد الاستماع للشهود امامها وجوبياً ، ومنح المحكمة الحق في رفض الاستماع للشهود بالنسبة للمتهم، وهو الأمر الذي يحرم المتهمين من إجراءات محاكمة عادلة تتساوى فيها إجراءات المحاكمة الجنائية، حيث انه في الكثير من القضايا تكون أدلة براءة المتهم استنادا لشهود النفي في مواجهة شهود الاثبات، الواردة بقائمة أدلة الثبوت المقدمة من ممثل الادعاء ... ويمثل هذا التعديل إهدارا لحق أصيل من حقوق الدفاع.

كما يمثل تعديل قانون "حال الطوارئ" بالقانون ١٢ لسنة ٢٠١٧، انتقاصاً من الحق في الحرية والأمان الشخصي، فقد قرر التعديل نصاً جديداً يعطى مزيداً من السلطات لمأموري الضبط القضائي، يتجاوز القواعد العامة في قانون الاجراءات الجنائية بشأن عدم جواز احتجاز الأشخاص لأكثر من أربعة وعشرين ساعة قبل عرضهم على النيابة العامة، ويسمح بأن تكون هذه المدة في حدود سبعة أيام، كما نص القانون على إضافة مادتين برقمي ٣ مكرر (ب) و ٣ مكرر (ج)، منحت الأولى لمأموري الضبط القضائي "متى أعلنت حالة الطوارئ التحفظ على كل من توافرت في شأنه دلائل على ارتكابه جنائية او جنحة وعلى ما قد يحوزه بنفسه أو في مسكنه وكافة الأماكن التي يشتبه اخفائه فيها أي مواد خطيرة أو متفجرة أو أسلحة أو ذخائر أو أي أدلة أخرى على ارتكاب الجريمة، وذلك استثناء من أحكام القوانين الأخرى، على أن يتم اخطار النيابة العامة خلال ٢٤ ساعة من التحفظ ويجوز بعد استئذان النيابة العامة احتجازه لمدة لا تجاوز سبعة أيام لاستكمال جمع الاستدلالات، على أن يبدأ التحقيق معه خلال هذه المدة.

ومنحت المادة الثانية لمحاكم أمن الدولة الجزئية طوارئء بناء على طلب النيابة العامة جواز احتجاز من "توافر في شأنه دلائل على خطورته على الأمن العام لمدة شهر قابلة للتجديد".

وفي نهاية أبريل ٢٠١٧، أصدر مجلس النواب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٧ والذي تضمن تعديلات جزئية على قانون السلطة القضائية في الجانب المتعلق باختيار رؤساء الهيئات القضائية، على نحو يتيح لرئيس الجمهورية تسمية رؤساء الهيئات القضائية من بين ثلاثة مرشحين يسميهم من بين أقدم سبعة نواب رؤساء الهيئات في كل هيئة قضائية، وجاء هذا التعديل ليتنقص من حق كل هيئة قضائية في تسمية رئيسها، والذي كان مستقراً قائماً فقط على اختيار الجمعية العمومية للعضو الأقدم في ترتيب الأعضاء.

وقد أثار هذا التعديل حفيظة بعض الهيئات القضائية التي أحاطت البرلمان برفضها لهذا التعديل قبل إقراره، واعتبرته مساساً باستقلال القضاء وتغولاً للسلطتين التنفيذية والتشريعية على السلطة القضائية، وانعقدت اجتماعات جزئية للجمعيات العمومية لنادي القضاة ونادي قضاة مجلس الدولة واللذين قررا الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية للاحتجاج في مواجهة القانون، غير أنهما تراجعاً عن إجراءتهما عقب تصديق رئيس الجمهورية على القانون، على صلة بواجب الهيئات القضائية في احترام وتنفيذ القانون، واللجوء للاعتراض على القانون عبر الوسائل القانونية بطعون متوقعة على دستورية هذا التعديل حال تطبيقه.

وبينما يلقى هذا التعديل رفضاً متنوعاً من قبل بعض الهيئات القضائية وجماعات حقوق الإنسان، فإن قضية حماية واستقلال الهيئات القضائية تبقى موضع جدل ، فمن ناحية كان من الأفضل أن يكون هذا التعديل ضمن تعديلات مرتقبة على قانون الهيئات القضائية بموجب الدستور، ولم تتوارد بعد معلومات حول الشروع في إعداده حتى الآن، رغم وجود مشروعات عدة سابقة.

ومن ناحية ثانية، لا يزال أداء الهيئات القضائية في آلية اختيار وتعيين الأعضاء الجدد في الهيئات القضائية موضع جدل وتحفظ مجتمعي، حيث تبقى أولوية التعيينات تذهب لفائدة أبناء القضاة وكبار موظفي الدولة فقط ، فضلاً عن إقبال ضباط الشرطة على الالتحاق بالسلك القضائي، مقترناً باستبعاد المتقدمين من خلفيات اجتماعية متواضعة، وهو ما قاد لأزمات سابقة على صلة بتصريحات كلا من وزير العدل السابق، وسبباً في إقالة وزير العدل الأسبق، وكليهما دافع عن التعيينات القضائية مستنداً على استقلال الهيئات القضائية وحريتها في إدارة شئونها.

شكل مسار إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد باعثاً على الفلق بشأن مدى امتثال السلطات لاحترام حرية المجتمع المدني في ضوء الضمانات المتميزة التي وفرها الدستور، حيث أقر مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠١٦ مشروع القانون وقدمه إلى مجلس النواب، وهو المشروع الذي تحفظت عليه جماعات حقوق الإنسان في ثلاث نقاط، بيد أنها ما لبثت أن أعلنت مساندتها لهذا المشروع في ضوء المخاطر التي تضمنها مشروع قانون بديل تقدم به بعض النواب وحظي بدعم أكثر من ستين نائباً وبالتالي اكتسب أولوية المناقشة البرلمانية.

ولم يستجب مجلس النواب لشتى النداءات والاحتجاجات التي لفتت إليها الجمعيات الأهلية والخبراء، لا سيما في الجوانب الكلية المتعلقة بتأويل النصوص الدستورية، وتبني فلسفة تقوم على المنع بدلاً عن الإتاحة، ومخالفة النص المقترح لأصول سن التشريعات ومقومات القانون، وأقر المجلس مشروع القانون بصورة مبدئية مع إحالته إلى هيئة مفوضي مجلس الدولة لمراجعته، كما أقره في قراءة ثانية بموجب ملاحظات مجلس الدولة، قبل إقراره بصورة نهائية لدى عرضه في المرة الثالثة.

ويذكر أن مجلس النواب قد أرسل نص القانون المشار إليه قبل إقراره نهائياً إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان لإبداء رأيه في التشريع بموجب الدستور، غير أن الإقرار النهائي للقانون جاء متجاهلاً للملاحظات التي أبدتها المجلس.

وشملت قائمة التحفظات على القانون التي تقدم بها المجلس إلى مجلس النواب تفويض الحق الدستوري في تأسيس الجمعيات الأهلية بالاحظار عبر وضع شروط وتدابير إجرائية تصل إلى حد صلاحية الجهة الإدارية في رفض تأسيس الجمعيات، مع إلقاء عبء التقاضي على كاهل المؤسسين، وجاءت صياغة القانون ذات طبيعة فضفاضة قابلة للتأويل، مع تعقيدات تتجاوز مفهوم المجتمع المدني كفضاء حر للتطوع، من خلال فرض شروط صعبة في تدبير مقر الجمعية بشكل يجعله أكثر كلفة، فضلاً عن فرض رسوم باهظة على التأسيس، وشروط على تلقي التمويل والهبات، وعلى القيام بجمع التبرعات، مع تكرار اعتبار عدم رد الجهة الإدارية خلال الآجال المحددة بمثابة الرفض في منطق يخالف أصول سن التشريعات التي تتأسس على الإباحة لا المنع، مع فرض عقوبات سالبة للحريات وغرامات مالية باهظة على المخالفين. بالإضافة إلى تأسيس جهاز قومي يضم عشرة وزارات وجهات أمنية ورقابية للتعامل مع شئون المنظمات الأجنبية العاملة في مصر.

ورغم إقرار مجلس النواب للقانون في نوفمبر ٢٠١٦، إلا أن الآمال تزايدت بالاتجاه لعدم إصدار القانون بعد عدم تصديق رئيس الجمهورية عليه منذ إصداره، والإشارات المتنوعة التي تجلت في تصريحات للسيد رئيس الجمهورية خلال فعاليات المؤتمر الشهري للشباب، وقيام لجان مجلس النواب بعقد جلسات استماع حول القانون خلال الربع الأول من ٢٠١٧، غير أن القانون صدر بموجب تصديق رئيس الجمهورية عليه في ٢٣ مايو ٢٠١٧ ونشره في الجريدة الرسمية.

ويثير القانون مخاوف كبيرة على مستقبل العمل الأهلي في مصر، وتتجاوز هذه الآثار قضايا حرية الجمعيات إلى المخاوف على انسحاب غالبية نشطاء المجتمع المدني في شتى القطاعات، وعلى نحو قد يؤدي لإهدار الدور الرئيس للجمعيات التنموية والخيرية في مجالات التنمية الاجتماعية، والتي يقدرها الخبراء بنحو ٣٠ إلى ٣٥ بالمائة من المسؤولية الاجتماعية في البلاد.

وفي مايو ٢٠١٧، أقر مجلس الوزراء مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية ليشمل نحو ٥٤ مادة من القانون واستحداث نحو ٢٠ مادة جديدة، وهو المشروع الذي يمثل نقلة نوعية في مجال الضمانات لحقوق المتهمين وتدابير المحاكمة العادلة، بالرغم من أنه لم يتبن كافة مخرجات المؤتمر العام لتعديل قانون الإجراءات الجنائية الذي نظّمته اللجنة العليا للإصلاح التشريعي برئاسة مجلس الوزراء والذي جرى خلال شهري ديسمبر ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٧ بمشاركة المجلس ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ويشكل مشروع القانون تلبية للمطالب برد تدابير الحبس الاحتياطي لأصلها كتدبير احترازي وضمان عدم التوسع في تطبيقه، أخذاً في الاعتبار حق المحبوس احتياطياً في التعويض عن أضرار الاحتجاز في حال البراءة، وكذا التدابير المتعلقة بتنفيذ الدستور في توفير درجة إضافية للطعن على الجنايات قبل الانتقال إلى الطعن أمام محكمة النقض، وضمان سرعة الفصل في القضايا.

وحتى الانتهاء من إعداد التقرير المائل، لم يتم الشروع في مراجعة وتعديل قانون العقوبات، بالرغم من تقديم ستة مشاريع للتعديل من قبل النواب، وهي مشروعات تعديل جاءت ذات طبيعة متفرقة في مضمونها.

وقد انتهت أعمال ورشة العمل الوطنية لتطوير التشريعات العقابية في ضوء الاستحقاقات الدستورية التي شارك المجلس في تنظيمها خلال شهر مايو ٢٠١٧ إلى أهمية الدعوة لعقد مؤتمر عام لمراجعة قانون العقوبات على غرار المؤتمر العام لتعديل قانون الإجراءات الجنائية الذي نظّمته لجنة الإصلاح التشريعي.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أصدر مجلس النواب قانون ضريبة القيمة المضافة في سبتمبر ٢٠١٦ بعد فترة من الجدل الكبير حولها، فضلاً عن استغراقه وقتاً طويلاً في المناقشات النيابية داخل المجلس ومع ممثلي الحكومة، والتي عبر خلالها غالبية النواب عن رفضهم الواضح لهذا القانون لآثاره الاجتماعية السلبية، وفي النهاية صدر القانون

وتحل ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات السابقة، حيث تتوسع لتشمل الضرائب على كل من السلع والخدمات، بينما كانت ضريبة المبيعات تُفرض على السلع وحدها. فيما تتفق الضريبتان في إلقاء عبء الضريبة كاملة على جمهور المستهلكين.

ووافق مجلس النواب على مشروع القانون الجديد للخدمة المدنية، بعد أن كان قد تم رفض قانون مؤقت في مطلع أعمال دور الانعقاد البرلماني الأول خلال مراجعة القوانين المؤقتة التي كانت قد أصدرتها السلطة التنفيذية قبل انعقاد البرلمان، وكان القانون السابق هو القانون المؤقت الوحيد الذي رفضه مجلس النواب من بين ٢٤٠ قانوناً مؤقتاً.

وجاء القانون الجديد مغايراً بصورة كبيرة للقانون المؤقت السابق، بيد أنه أحال غالبية التفاصيل للائحة التنفيذية على نحو أثار المخاوف تجاه تطبيقه، وهي المخاوف التي تأكد بعضها، حيث أغفلت اللائحة التنفيذية الصادرة في أبريل ٢٠١٧ تنظيم الحق في الإضراب بالمخالفة للدستور.

في المقابل، لا يزال قانون الضمان الاجتماعي وقانون التأمين الصحي معطلين، على الرغم من الأهمية التي يمثلانها، والآمال التي رافقت محتوى مشروع الضمان الاجتماعي الذي انتهت الحكومة من إعداده منذ منتصف العام ٢٠١٥، وكذا مشروع قانون التأمين الصحي الذي انتهت الحكومة منه نهاية العام ٢٠١٦، وإتاحة المشروعين للتشاور المجتمعي في حوارات متعددة.

وعلى صعيد الآليات المؤسساتية التي تتولد عن الدستور، لم يتم التطرق بعد إلى قانون العدالة الانتقالية، وقانون مكافحة التمييز. بينما تم إقرار قانون تأسيس الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات في نهاية دور الانعقاد البرلماني في مطلع يوليو ٢٠١٧.

وقبل الانتهاء من إعداد التقرير المائل للطبع، وافق مجلس النواب على تعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد ثلاث سنوات من الحوارات بين المجلس والحكومة، والتي حرص خلالها المجلس على إقناع الوزارات المتعاقبة بأهمية ترسيخ استقلال المجلس بوصفه المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في مصر، والفروق التي تضع فواصل بين كونه مؤسسة وطنية وبين علاقته بالسلطات، وصلاحياته فيما يتعلق بدوره الدستوري في تبني القضايا والتدخل في الشكاوى وتفقد مراكز الاحتجاز.

وتضمن تعديل القانون تمديد ولاية المجلس إلى أربعة سنوات بدلاً من ثلاثة سنوات في القانون

السابق، مع الإبقاء على التشكيل العددي للمجلس، وتأكيد دور المجلس وصلاحياته بموجب القانون السابق، وكرس من استقلال المجلس فنياً ومالياً وإدارياً، ووضع إطار لتلقي الترشيحات لعضوية المجلس من المجالس القومية المتخصصة والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للثقافة والنفابات المهنية وأن يكون بينهم أساتذة قانون دستوري بالجامعات، ويتم اختيارهم من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان شريطة ألا يكونوا من أعضاء سلطات الدولة الثلاث، مع التغيير الدوري لثلث الأعضاء عقب التشكيل الأول، وأن تقتصر العضوية بحد أقصى على دورتين لكل عضو، وتسمي اللجنة العامة المرشحين لعضوية المجلس، و يقرها مجلس النواب بعد ذلك مع اختيار الرئيس ونائب الرئيس.

الحقوق الأساسية

شكلت ضغوط الجرائم الإرهابية تحديات ذات طابع مزدوج على السلطات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فمن ناحية واصلت السلطات تشديد إجراءاتها الأمنية والتي لا يزال بعضها قد يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية، ومن ناحية ثانية فاقمت التهديدات الإرهابية من الميل العام إلى القبول بالإجراءات

المشددة بما في ذلك في بعض الأطر غير الضرورية على ما نحو ما سبقت الإشارة إليه في التطور التشريعي، أو مثل الارتفاع المتكرر للدعوات لتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المحكوم عليهم، وإحالة المتهمين بالإرهاب إلى القضاء العسكري.

وفضلاً عن سقوط المئات من الضحايا والمصابين جراء الجرائم الإرهابية، فقد تواصلت أزمة الحبس الاحتياطي، وتزايدت معها الاتهامات للأجهزة الأمنية بممارسة الاختفاء القسري بمعزل عن الضمانات القانونية، كما تواصلت محاكمة المئات من المتهمين في جرائم الإرهاب إلى المحاكمات العسكرية جنباً إلى جنب مع محاكمة المئات بتهم الإرهاب أمام المحاكمات المدنية.

على صعيد الحق في الحياة، استمر الإرهاب يشكل المصدر الرئيسي لانتهاكات الحق في الحياة اقدس واسمى حقوق الانسان ، لا سيما من خلال استمرار التطور النوعي في قدرات التنظيمات الإرهابية وتطور أنماط الجرائم الإرهابية المرتكبة، والتي تستهدف تقويض مقومات الدولة المصرية من خلال محاولات الإضرار بالاقتصاد والنسيج الوطني للمجتمع.

وقد تواصلت العمليات الإرهابية في شمالي سيناء رغم الجهود والإجراءات الأمنية والعسكرية المتخذة بما يدل على مستويات النمو في أنماط الجرائم الإرهابية، والتي نالت بشكل رئيسي من رجال الشرطة والجيش وعناصر من أهالي شمال سيناء .

وكان الهجوم على ١٦ نقطة أمنية جنوبي مدينة رفح في ٧ يوليو ٢٠١٧ مؤشراً على الطفرة الهائلة في قدرات التنظيمات الإرهابية، حيث هاجم ما لا يقل عن ١٥٠ إرهابياً المواقع الستة عشر، ما أسفر عن استشهاد ١٠ من عناصر التأمين على الفور، والذين ارتفع عددهم لاحقاً إلى قرابة ٢٠ جندياً، فيما سقط أكثر من ٤٠ إرهابياً في الهجمات بعد قيام القوات الجوية بقصف تجمعاتهم ومركباتهم.

وقد ترافق هذا الهجوم مع هجمات أخرى في عمق البلاد، حيث جرى اغتيال ضابط في جهاز الأمن في الوطني في نفس اليوم في محافظة القليوبية شمالي القاهرة أثناء توجهه لأداء صلاة الجمعة بالقرب من مسكنه، كما تلت هذه العملية هجمات في محافظة الجيزة جنوبي القاهرة أدت لاستشهاد ١٠ رجال أمن ومواطنين وإصابة ٤ آخرين.

وكانت قوات الشرطة والجيش قد طورت من مجهوداتها واساليبها في شمالي سيناء، لا سيما في المحور الواقع بين مدينة العريش ومدينة رفح الحدودية مروراً بمدينة الشيخ زايد، وهي المنطقة التي تنتشط فيها الجماعات الإرهابية.

وكان هذا التطوراً سبباً في نمو نشاط أجنحة إرهابية أخرى مثل حركة "حسم" التي تعد أحد الأجنحة العسكرية لتنظيم الإخوان الإرهابي ، والتي أعلنت مسؤولياتها عن عدد من الجرائم النوعية في عمق البلاد، ومنها الاعتداء على كمائن في طريق الإسكندرية ومدينة نصر شرقي القاهرة، ومحاولات اغتيال مفتي الجمهورية السابق الشيخ "علي جمعة" ومدير الأمن بمحافظة دمياط.

غير أن أخطر الظواهر الإرهابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تجسد في الاستهداف المنهجي والمنظم للمواطنين المسيحيين، والذي استهدف دور عباداتهم ومناطق سكنهم، وذلك بهدف التأثير في اللحمة الوطنية.

ففي ديسمبر ٢٠١٦ جرى استهداف الكنيسة البطرسيية بالعباسية وسط القاهرة بتفجير إرهابي من خلال أحد الانتحاريين، وهو ما أدى لاستشهاد ٢٧ مواطناً وإصابة العشرات.

وتلى ذلك موجة من اغتيال المواطنين المسيحيين في شمالي سيناء واستهداف كنائسهم خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧، وهو ما أدى إلى نزوح قرابة مائة أسرة، تم استيعاب أغلبها في مدينة الإسماعيلية الجديدة شرقي القناة، وجرى تشكيل لجنة وزارية مشتركة للنهوض بالأعباء والمسئوليات المتولدة عن نزوح العائلات، بما في ذلك إصدار الأوراق الثبوتية وتوفير مساكن بديلة ومساعدات مالية ووظائف مماثلة لحين تمكين هؤلاء النازحين من العودة.. وقد شرع بعض الأسر بالفعل في العودة إلى مدينة العريش في بداية شهر يونيو.

وخلال أبريل ٢٠١٧ أثناء احتفالات عيد القيامة المجيد، وقع هجومين مزدوجين على كنيسة بمدينة طنطا بمحافظة الغربية ما أسفر عن استشهاد نحو ٣٥ مواطناً، تلاه هجوم على الكنيسة المرقسية بمدينة الإسكندرية شمالي البلاد ما أدى إلى استشهاد قرابة ١٥ مواطناً، كما سقط في الحادثتين ١٠٠ جريح.

وقادت هذه الجرائم إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة ٣ أشهر بموجب الدستور، جرى تجديدها لفترة مماثلة في مطلع يوليو ٢٠١٧.

كما تم استهداف حافلتين تقلان العشرات من المواطنين المسيحيين في المنيا في الطريق إلى دير الأنبا "صمويل" بالصحراء الغربية في مايو ٢٠١٧ وقتلهم بدم بارد ما أدى لاستشهاد ٢٩ بينهم نساء وأطفال فضلا عن إصابة ٢٤ آخرين، وهو الأمر الذي حدا بالدولة لشن هجمات جوية على معقل التنظيم الإرهابي في ليبيا، قبل التوصل لعدد من الجناة في مناطق الواحات ومحافظة أسوان خلال الأسابيع اللاحقة.

كذلك، واصلت الجماعات الإرهابية في شمالي سيناء استهداف رموز القبائل والسكان على زعم تأييدهم للسلطات في جهودها لمكافحة الإرهاب، وتشير التقديرات إلى استشهاد ما يقارب من ٢٧٠ مواطناً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بينهم ٢٥٥ شخصاً على يد جماعات الإرهاب، والبعض الآخر قد سقط خلال المواجهات بين القوات النظامية والإرهابيين.

ومن ذلك مقتل الشاب "جمعة القدوة" في رفح وإلقاء جثته في عرض الطريق في نهاية فبراير ٢٠١٧. وتشير المصادر المستقلة في شمال سيناء إلى أن قرابة ٢٠٠ من الضحايا قد قتلوا بطريقة بشعة شملت قطع الرؤوس وأشكال أخرى متنوعة تستهدف إثارة فزع السكان ومنعهم من الإبلاغ عن تحركات الإرهابيين والإفصاح عن ملاذاتهم وأماكن تحركاتهم.

وقد أدت هذه الجرائم إلى قيام أربعة من كبريات القبائل السيناوية وستة من كبريات العائلات إلى تشكيل تحالف قبلي لدعم جهود الدولة ومحاربة الإرهابيين خلال شهر أبريل ٢٠١٧، ورغم أهمية مثل هذه المبادرات في تأمين العمق الشعبي الداعم لجهود مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه المبادرة شملت لجوء القبائل للعمل المسلح ضد الإرهابيين وهو ما يثير المخاوف على سلامة الجهود النظامية في مكافحة الإرهاب في شمالي سيناء بصفة عامة، حيث عادة ما تختلط جريمة الإرهاب بجرائم منظمة أخرى كالمخدرات والسلاح والاتجار في البشر خلال الهجرة غير الشرعية وجرائم الاخذ بالثأر.

وتشير الوقائع الى قيام قبيلة الترايين بمحاصرة مناطق في محيط مدينة رفح وتفتيشها للقبض على بعض الإرهابيين الذين فروا اليها بعد قيامهم بهجمات على مضارب قبيلتهم نموذجاً في إمكانية وقوع تباينات غير صحية بين السكان، وكان واضحاً أن السلطات قد طلبت من القبيلة سحب رجالها المسلحين الذين غادروا فجأة بعد عدة ساعات من الشروع في الحصار والتفتيش.

ومن ناحيته، شرع المجلس القومي لحقوق الإنسان لتبني مبادرات متنوعة لمكافحة الفكر المتطرف والتطرف العنيف ضمن وسائل إسهاماته في مكافحة الإرهاب، وكان من أبرزها عقد المؤتمر الدولي حول "دور ومسئوليات مؤسسات التوعية في مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية"، والذي شارك في أعماله بالقاهرة ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية والأفريقية ومؤسسات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ورجال الدين وخبراء وأكاديميون، وقد صدر عن المؤتمر "إعلان القاهرة" الذي تضمن توصيات شملت دور مؤسسات التعليم، ودور مؤسسات الإعلام والدراما، ودور رجال الدين.

وعلى صعيد ضحايا ظاهرة التعذيب، ورغم التراجع الذي شهدته الظاهرة على صلة بإجراءات المحاسبة والمحاكمات التي شهدتها جرائم القتل جراء التعذيب خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، إلا أن واقعة وفاة

السيد مجدى مكين فى قسم شرطة الاميرية بالقاهرة فى منتصف نوفمبر عام ٢٠١٦ والتي تناولها الاعلام على نطاق واسع باعتبارها جريمة قتل جراء التعذيب ولم يتاح تقرير الطب الشرعى بشأنها نؤكد على انه فى كل الاحوال اهمية الحاجة الماسة لاتخاذ اجراءات وقائية اكثر لا سيما فى ضوء التعديلات التشريعية المتوقعة بموجب الدستور

وكانت المحاكمات الجارية بحق ضباط وأفراد شرطة متهمين بالتعذيب فى الحوادث التي جرت خلال العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ قد تواصلت، وانتهت محكمة النقض لتأييد العقوبات المقضي بها على المسؤولين عن مقتل محتجزين جراء التعذيب فى قسم شرطة المطرية بالقاهرة، وتنتظر محكمة النقض حالياً فى الطعون على أحكام الإدانة والعقوبات المقضي بها بحق ضباط وأفراد شرطة فى الوقائع التي شهدها العام ٢٠١٥ فى كل من الأقصر والاسماعيلية .

وعلى صعيد الحق فى الحرية والأمان الشخصي، لا يزال التوسع فى الحبس الاحتياطي يشكل باعثاً رئيسياً على القلق، سيما وأنه بات يشكل أحد التدابير الأساسية لا الاستثنائية الاحترازية فى سياق التحقيقات، على النحو الذي دعا المجلس فى وقت سابق لوصفه بـ"العقوبة" غير القانونية، وكان مثار اهتمام المشاورات حول تعديل قانون الإجراءات الجنائية، خاصة فيما يتصل أيضاً بالبطء فى إجراءات التحقيقات والمحاكمات، وهو ما قاد إلى بقاء بعض المتهمين قيد الحبس لفترات جاوزت العامين والثلاثة.

وبينما يشكل تدبير الحبس الاحتياطي أحد أدوات السلطات فى مكافحة الجريمة من خلال التوسع فى احتجاز المسجلين جنائياً كوسيلة غير مباشرة للوقاية من ارتفاع معدلات الجرائم العامة، إلا أنه يؤدي إلى اكتظاظ مراكز الاحتجاز الأولية بما يفوق طاقتها، ويقود إلى مخاطر صحية متراكمة، ورغم اتباع أقسام الشرطة لإجراءات ذات طبيعة غير تقليدية لمعالجة أية أزمات صحية للمرضى للحيلولة دون وقوع وفيات على النحو الذي شهدته العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وحتى ربيع ٢٠١٦.. غير أنه مازال هناك كثير من الإجراءات لعلاج تدهور صحة المحتجزين.

ويحول الاكتظاظ فى السجون التي تتحمل أعباء إضافية ناتجة عنه وبما يفوق طاقتها الاستيعابية، إلا أن الأوضاع تبقى أفضل فى ضوء توافر الخدمات الصحية الأساسية والترريض ومقومات المعيشة والتغذية. وتتركز الشكوى فى السجون من الانتقاص من حقوق زيارة الأسر لذويهم والذي هو أحد نتائج الاكتظاظ ممزوجاً بالمخاوف من اعتداءات إرهابية على السجون، كما تواصلت الشكاوى من قلة التوسع فى فترات التريض خارج غرف الاحتجاز رغم إمكانية التوسع فيه.

وعلى صعيد الاحتجاز غير القانوني للعناصر المشتبه في علاقتهم بالتنظيمات الإرهابية، فقد واصلت الأجهزة الأمنية بداية من يوليو ٢٠١٦ احتجاج العشرات من المشتبه بهم دون الإفصاح عن أسباب توقيفهم ومكان إيداعهم، وهو ما أدى لتجدد الاتهامات بممارسة جريمة "الاختفاء القسري" مرة أخرى، بعد أقل من خمسة شهور على معالجة القضية بالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية في الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى مارس ٢٠١٦.

ومنذ يوليو ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠١٧، جرى احتجاز أكثر من مائة مشتبه به دون إفصاح في وقائع تراكمت مع وقوع هجمات إرهابية في عمق البلاد، وبقي أغلبهم دون اتصال بأسرته ومحاميه لفترات تراوحت بين عشرة أيام و ٥٠ يوماً، وبينما جرى الإفراج لاحقاً على قرابة النصف، فقد تبين ان احتجاز الباقين جاء بناء على قرارات النيابة العامة لاستكمال التحقيقات وقيود المحاكمات، ومثل هذه السلوكيات تدعم الادعاءات والاتهامات الموجهة للبلاد بممارسة جريمة الاختفاء القسري، والتي تعمل عديد من المؤسسات وثيقة الصلة بتنظيم الاخوان الارهابي عمداً على توجيهها مجدداً، وهو ما دعا المجلس لتجديد المطالبة بضرورة إخطار الأسر والمحامين بالقبض على المشتبه فيهم وبالإجراءات المتخذة بحقهم وأماكن إيداعهم.

ورغم أن المجلس يأخذ بعين الاعتبار مخاوف السلطات إزاء التهديدات الإرهابية باقتحام مقرات التحقيق والاحتجاز، فإنه يدعو في نفس الوقت لضرورة استيعاب خطورة مثل هذه الممارسات على توجيه الاتهامات للبلاد بممارسة جريمة الاختفاء القسري التي تعد واحدة من أبرز الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

وعلى صعيد المحكوم عليهم في قضايا لم تشمل جرائم عنف وإرهاب، فقد رحب المجلس بمبادرة السيد رئيس الجمهورية لتشكيل لجنة مستقلة للنظر في التماسات المحكوم عليهم تمهيداً للعفو عنهم ضمن مخرجات المؤتمر الوطني لشباب في نوفمبر ٢٠١٦.

وكان السيد "محمد عبد العزيز" عضو المجلس قد طرح القضية للنقاش خلال إحدى جلسات المؤتمر بحضور السيد رئيس الجمهورية الذي تبني المبادرة، وساهم المجلس مع العديد من الجهات الأخرى في مراجعة وتزويد اللجنة المستقلة بأسماء المحكوم عليهم تمهيداً للعفو عنهم، وجرى بالفعل الإفراج عن المئات من المحكوم عليهم بموجب قانون التظاهر من غير المتورطين في أعمال العنف، وتراوحت العقوبات المقضي بها بحق نحو ٤ بالمائة من المعفو عنهم بين السجن عشر سنوات والسجن المؤبد، وهو مؤشر على مدى ضرورة إعادة النظر في التشريعات والتدابير المتخذة.

وكان قانون التظاهر الذى وجه اليه الكثير من الانتقادات سبباً مستمراً في إدانة ومعاقبة المتهمين بمخالفته، وتنامت هذه الظاهرة في سياق الاحتجاجات التي وقعت خلال إبريل ٢٠١٦ على صلة باتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، حيث تم احتجاز العشرات في المسيرات باعتبارها مسيرات غير مرخصة، كما تمت ملاحقة العشرات من الداعين إلى تظاهرات جديدة، واعتقال المزيد خلال مسيرات اخرى .

وقد تمت محاكمة ثلاث مجموعات من المحتجزين، وتم إدانة جميع المتهمين في مجموعتين بتعداد نحو ١٥٠ محتجزاً، وبراءة المحتجزين من المجموعة الثالثة، وتراوحت العقوبات المقضي بها بالسجن بين عامين إلى خمسة أعوام وغرامة مالية باهظة بلغت ١٠٠ ألف جنيه بحق نحو ١٠٠ محتجز، و ٥٠ ألف جنيه بحق ٥٠ محتجزاً آخرين.

وقد انتهت محكمة الاستئناف إلى إسقاط العقوبات السالبة للحرية، بينما أبقت على الغرامات المالية الباهظة، وهو ما تزامن مع إعلان الحكومة النية لتعديل قانون التظاهر ومواءمته مع الدستور، وتم الإفراج عنهم بعد سداد الغرامات.

وعلى صعيد الحق في المحاكمة العادلة، شكلت التعديلات التشريعية في أبريل ٢٠١٧ لقانوني الإجراءات الجنائية والسلطة القضائية باعثاً على القلق ، فضلاً عن استمرار إحالة المتهمين بجرائم الإرهاب إلى القضاء العسكري، وصدور أحكام بالإعدام على العشرات من المتهمين بجرائم الحق العام وجرائم الإرهاب أمام المحاكم المدنية والعسكرية.

واستمرت محكمة النقض في لعب دور الضامن الأساسي للعدالة في مصر، حيث قبلت المحكمة الطعون المقدمة على العشرات من القضايا والتي شملت أحكاماً مغالطة بما في ذلك عقوبتي المؤبد والإعدام في قضايا الجنايات بصفة عامة وفي قضايا الإرهاب بصفة خاصة.

وقد أبطلت محكمة النقض العقوبات المقضي فيها بإعدام المئات من الأشخاص خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، بينما أيدت الأحكام الصادرة بإعدام بضعة أفراد حتى نهاية العام ٢٠١٦، وأبطلت الأحكام بحق قرابة ٧٠٠ متهم آخرين، وجرى تخفيض العقوبات المقضي بها في عدد من القضايا خلال إعادة المحاكمة، ومن أبرزها قضية "مذبحة كرداسة ٢٠١٣"، حيث قضت محكمة الجنايات بإعدام ٢٠ متهماً، فيما كانت المحاكمة الأولى قد انتهت إلى إعدام ١٨٠ متهماً، طعن من بينهم ١٥٦ متهماً بالنقض على الحكم وقبلت محكمة النقض الطعن وأعدت المحاكمة امام دائرة اخرى .

لكن محكمة النقض أيدت الحكم بإعدام العشرات من المتهمين خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ بعد إعادة محاكمتهم، ومن أبرز تلك القضايا المعروفة إعلامياً باسم "مذبحة بورسعيد ٢٠١٢"، واغتيال حارس القاضي، وأحداث القائد إبراهيم ٢٠١٣.

وشملت الأحكام التي أيدتها محكمة النقض الإعدام عشرة متهمين في قضية مذبحة بورسعيد التي راح ضحيتها ٧٣ من مشجعي كرة القدم في المصادمات التي وقعت في استاد بورسعيد، والإعدام لإثنين في قضية أحداث ميدان القائد إبراهيم بالاسكندرية والتي شهدت أحداث عنف ومصادمات مسلحة بادر إليها مؤيدو تنظيم الاخوان الارهابي ، كما أيدت الحكم بإعدام ستة متهمين من تنظيم الاخوان بعد إدانتهم بقتل حارس أحد القضاة خلال محاولتهم الوصول إلى القاضي في إطار الموجة التي استهدفت النيل من القضاة الذين ينظرون القضايا بحق قيادات هذا التنظيم الارهابي .

وبالتوازي مع ذلك، واصلت محاكم عسكرية النظر في الاتهامات بارتكاب جرائم إرهابية وجرائم عنف خلال الأحداث التي شهدتها البلاد، وصدر عن بعضها أحكام بالإعدام، ومن ذلك الحكم النهائي الصادر في منتصف يونيو ٢٠١٧ بإعدام أربعة متهمين بعد رفض محكمة النقض العسكرية الطعن المقدم منهم على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم من محكمة الجنايات العسكرية.

وبينما يسمح الدستور بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بحق القوات المسلحة ومنشأتها أمام القضاء العسكري، إلا أن ذلك لا يعني ضرورة إحالة المتهمين إلى القضاء العسكري، وكان يمكن الاكتفاء بالإحالة إلى القضاء المدني بامكانية الطعن على الأحكام أمام محكمة النقض المدنية لتوفير المزيد من الضمانات مع ضرورة العمل لتحقيق العدالة الناجزة بما يلزم ذلك من إعادة النظر في سلسلة القوانين المتعلقة بالعدالة الجنائية على نحو يحل إشكاليات بطء المحاكمات والنقض، والذي بلا شك سيصب في خدمة المتهمين وفي الوقت نفسه تلبية أهداف المجتمع في تحقيق العدالة الناجزة.

ويدل على صحة ذلك مؤشران، أولهما أنه لا يوجد معيار واضح لإحالة بعض قضايا الإرهاب إلى محاكم مدنية أو عسكرية، حيث أن بعض القضايا التي تنظرها محاكم عسكرية كان يمكن للمحاكم المدنية الفصل فيها، وأن بعض القضايا التي تنظرها محاكم مدنية كانت على قدر من الجسامة والخطورة لإحالتها لمحاكم عسكرية وتتوافر فيها الشروط القانونية لإحالتها إلى القضاء العسكري، أخذاً في الاعتبار أنه من صالح البلاد داخلياً ودولياً النأي بالقضاء العسكري عن نظر هذه القضايا كلما أمكن ذلك.

وخلال العام ٢٠١٦، رصد المجلس تنفيذ أحكام بالإعدام بحق ١٦ شخصاً بينهم إرهابي واحد هو "عادل حبارة" المسئول عن قتل العشرات من رجال الشرطة والجنود في شمال سيناء بدم بارد، بينما تنوعت الاتهامات الموجهة للآخرين بين القتل المترافق مع السطو المسلح أو اغتصاب الأطفال وجرائم البلطجة.

وخلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ رصد المجلس تنفيذ أحكام بالإعدام بحق ١٥ محكوما مدانين بجرائم القتل المترافق مع السطو المسلح واغتصاب أطفال وجرائم بلطجة.

وكانت مصادر محلية ودولية قد أشارت إلى أن السلطات نفذت أحكاماً بالإعدام بحق ٤٠ شخصاً خلال العام ٢٠١٦ دون عرض أي توثيق، وهو ما قاد لاهتمام المجلس بمتابعة معدلات التنفيذ، لا سيما وأن المحكوم عليهم نهائياً بالإعدام يتجاوز تعدادهم ٥٠٠ محكوم، وتعود أحكام أغلبهم إلى الفترة بين ١٩٩٩ والعام ٢٠١٠.

وقد قام المجلس بالمتابعة الدقيقة واجراء البحث الميداني فيما يخص احكام الاعدام الصادرة بحق عدد من العناصر الارهابية فى القضية المعروفة بمذبحة كرداسة وذلك على خلفية ما تناقلته وسائل الاعلام عن منظمات حقوقية دولية بان اعتراف المتهمين بالجرائم المنسوبة تمت تحت التعذيب وقد اكد المجلس فى بيان له عدم صحة هذه الادعاءات وانه قد توافرت سبل تحقيق العدالة للمتهمين امام قاضيهم الطبيعى

وشارك المجلس في ورشة عمل موسعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني العربية والدولية وبمشاركة رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب خلال شهر مايو ٢٠١٧ عُنيت ببحث تطوير التشريعات العقابية بموجب الدستور، وانتهت إلى التوصية بمراجعة قانون العقوبات بما في ذلك الحد من النصوص التي تقود إلى الحكم بعقوبة الإعدام، فضلاً عن الدعوة لعدم توسع القضاء في استخدام هذه العقوبة، جنباً إلى جنب مع دعوة دار الافتاء ورئيس الجمهورية لمواصلة جهودهما في التخفيف منها التي لا يمكن التراجع عنها بعد تنفيذها.

وتتواصل أزمة القاضيين "عاصم عبد الجبار" و"هشام رؤوف" للعام الثاني على التوالي، حيث أحيلا خلال أبريل ٢٠١٧ إلى لجنة صلاحية بعد التحقيق معهما طوال العام ٢٠١٦ لمشاركتتهما في ندوة اختصت بتطوير مقترحات تشريعية لمناهضة التعذيب في العام ٢٠١٥ نظمتها المجموعة المتحدة التي يترأسها الناشط الحقوقي "نجاد البرعي"، والتي قامت بتقديم خلاصاتها إلى السيد رئيس الجمهورية، وكان التحقيق قد بدأ معهما بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى الذي انتدب قاضياً للتحقيق في عدم

حصولهما على إذن مسبق للمشاركة في أنشطة الندوة، وهو الأمر الذي يشكل باعثاً على القلق، لا سيما مع توقعات سلبية بإنهاء عملهما القضائي.

الحريات العامة

تأثرت الحريات العامة بسياق ومكافحة الإرهاب ، وتواصلت الضغوط على أداء الإعلام وسط استمرار الحملات والحملات المضادة، وفاقمت أزمة نقابة الصحفيين من المشهد السلبي للحريات الصحفية والنقابية، وتزايدت وتيرة قضايا الحسبة السياسية والدينية وكذا قرارات حظر النشر، مع الاستمرار في العمل بقانون "التظاهر" ، وفاقمت أزمة جماعات حقوق الإنسان، والنقابات العمالية المستقلة.

على صعيد حرية الرأي والتعبير وفي خطوة إيجابية مهمة أصدر مجلس النواب في نهاية العام ٢٠١٦ الحزمة المتعلقة بقوانين الإعلام، وتشمل: تأسيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام ، وهي الأجهزة التي تشكل معاً الجسم الأساسي لإشراف مستقل ومحيد وموضوعي على الإعلام العام والخاص، وهو ما يُرجى أن يُسهم في تحسين العمل الإعلامي وإصلاحه من التخبط ونقص المهنية وفداحة الانحيازات في ظل محاولات التصدي للحملات الإعلامية الخارجية.

ورغم تشكيل المجالس في ربيع العام ٢٠١٧ وشروعها في ممارسة مهامها، إلا أنه لا تزال بحاجة لفترة أكبر لتفعيل دورها والنهوض بمهامها .

وتواصلت أزمة العمل الإعلامي في مصر، حيث تواصل منحنى التدهور تحت ثلاثة أنواع من الضغوط، أولاً الرغبة في رد الاتهامات الجائرة التي تطال البلاد من وسائل الإعلام الخارجية والتي تتجاوز مقتضيات الرد في الكثير من الأحيان إلى العمل على تنمية القبول بالأخطاء والدفاع عنها، وثانياً الميل إلى خدمة الأخبار السريعة غير المدققة والتي تساهم في بناء انطباعات خاطئة، وثالثاً إيلاء الاهتمام بتنمية عائدات الإعلانات على حساب الخدمة المهنية.

ويتزايد أثر الضغوط في ظل نمو شبكات الإعلام الخاصة مقابل تدهور أداء الشبكات العامة التي تزرح تحت ضغوط ضعف الموازنات والترهل.

وأعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في منتصف العام ٢٠١٧ تشكيل لجان للعمل على قضايا نوعية، بينها مشروع قانون لتداول المعلومات، علماً بأنه سبق إجراء مشاورات مجتمعية خلال العامين الماضيين على مشروع قانون متكامل للمعلومات أعدته وزارة الشؤون القانونية واللجنة العليا للإصلاح

التشريعي، والذي لم يأخذ في الاعتبار توسيع نطاق المشاورات المجتمعية عنه رغم أن المشروع يؤسس للشفافية، ومنتظر الاختبار العملي حال صدوره. ولم يشر المجلس الى العلاقة بين جهوده لإعداد مشروع قانون جديد وبين مسودة القانون السابق إعداده.

وجاء مشروع القانون ملبياً لاعتبارات حرية تدفق المعلومات الذي يشكل ركناً جوهرياً في حرية التعبير والبحث العلمي وأساساً لتنمية جادة، مع وجود بعض الضوابط لكن القانون لم يتم تقديمه للبرلمان حتى إعداد التقرير.

وجاءت أزمة نقابة الصحفيين في نهاية إبريل ٢٠١٦ لتشكل إحدى محطات الأزمات، حيث قام رجال أمن بتنفيذ أمر النيابة العامة بضبط ٢ من الصحفيين المعتصمين بمقر النقابة، وذلك دون مرافقة نقيب الصحفيين أو عضو من مجلس النقابة كما يقتضي القانون.

وتضاربت الروايات حول إخطار جهات الأمن لنقيب الصحفيين هاتفياً من عدمه، ومدى ملاءمة سلوك قوات الأمن حتى مع الإخطار، وذلك خلال الأجواء المشحونة التي رافقت احتجاجات على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، وكان مقر نقابة الصحفيين مركزها الرئيسي.

وبينما اتخذت الصحف إجراءات متنوعة للاحتجاج على سلوك وزارة الداخلية، فقد قامت قوات الأمن بالتصعيد ضد النقابة خلال عقد الاجتماعات الطارئة لهيئاتها، أو خلال توافد المتضامنين مع النقابة.

ووجهت النيابة العامة إلى نقيب الصحفيين واثنين من أعضاء المجلس اتهامات تتعلق بإخفاء متهمين مطلوبين وغيرها من التهم ، وتم الإفراج عنهم بعد يوم ونصف اليوم من التحقيقات والاحتجاز الذي تواصل لرفضهم الامتثال لقرارات النيابة بالإفراج عنهم بكفالات مالية تمسكاً منهم بعدم جواز حبس الصحفيين.

وقضت محكمة الجنح بمعاقبة نقيب الصحفيين وزميليه بالحبس لمدة عامين، وهو الحكم الذي أثار موجة احتجاجات، وانتهت محكمة الاستئناف إلى إدانة المتهمين ومعاقبتهم بالحبس مع وقف التنفيذ مطلع العام ٢٠١٧.

واستمرت قضايا الحسبة السياسية والدينية تشكل هاجساً متواصلًا، وجاء أبرزها في الحكم القضائي بإدانة الإعلامي "إسلام بحيري" وحبسه بسبب كتاباته وبرنامج التليفزيوني الناقد لتراث الفقهاء الاسلامي، وتبعه حكمين قضائيين بحبس الكاتبة الصحفية "فاطمة ناعوت" والأديب "أحمد ناجي"، وهو ما أثار موجة من الجدل للتعارض الواضح في هذه الممارسات القضائية بموجب المادة ٩٨ من قانون

العقوبات ذات الطبيعة الفضاضة والخاصة بتجريم "ازدراء الأديان" وبين الدستور الذي يرسخ لحرية الفكر والاعتقاد، وقد أفرج عن "بحيري" و"ناجي" بنهاية العام ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للإفراج عن المحبوسين في غير قضايا العنف.

على صعيد الحق في التجمع السلمي، ورغم التعديلات الجزئية التي أدخلها مجلس النواب على قانون التظاهر المثير للجدل بموجب حكم المحكمة الدستورية العليا بإبطال دستورية إحدى الفقرات، فقد استمر العمل بقانون التظاهر على نهجه في تبني فلسفة تقوم على المنع والتقييد لا الإباحة، وهو ما استمر سبباً في تمرد الناس على القانون على صلة بأسباب متنوعة. ولم تف التعديلات التي أجراها مجلس النواب على قانون التظاهر بتطلعات المجلس ومنظمات حقوق الإنسان. واستمرت أجهزة الأمن للعام الثاني على التوالي في إتاحة التظاهر المرخص وغير المرخص وغير المشروط في المناسبات القومية تأييداً للدولة، بينما قوبلت التجمعات الاحتجاجية على سياسات الدولة بالمنع والتقييد.

وقد سمحت السلطات لمتظاهرين مؤيدين لاتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية بالتظاهر تأييداً خلال شهر مايو ٢٠١٦، بينما قابلت تظاهرات محتجة على الاتفاقية بالمنع والتقييد وكذا احتجاز العشرات من المشاركين وملاحقتهم قضائياً بما أدى لمعاقتهم بالحبس والغرامة، وتم تخفيف الأحكام لاحقاً بحيث تم إطلاق سراح أغلبهم بعد سداد غرامات مالية باهظة وتبرئة نحو الثلث من المحتجزين دون أية عقوبات.

وقد تكرر مشهد ملاحقة المحتجين على الاتفاقية خلال إجراءات التصديق عليها في مجلس النواب، حيث جرى احتجاز العشرات في تسع محافظات خلال يونيو ٢٠١٧ في وقت تزامن مع شهر رمضان المبارك، وقد جرى إطلاق سراح غالبيتهم بما في ذلك المحالين على المحاكمة، غير أن أكثر من ٣٠ محتجزاً قد تواصل احتجازهم خلال فترة عيد الفطر المبارك وحتى منتصف يوليو ٢٠١٧.

واستمر سلوك السلطات أكثر إيجابياً وتسامحاً مع التظاهرات الشعبية الاحتجاجية العفوية التي لم ترتبط بقوى وتيارات سياسية، ومن ذلك التظاهرات التي شملت محافظة الاسكندرية والبحيرة وبعض المناطق الأخرى في ربيع العام ٢٠١٧ للتعبير عن الغضب بسبب تداعيات قرار وزير التموين الجديد آنذاك بتخفيض كمية الحصة الحرة لأصحاب المخازن، ما أدى لعدم تمكن مواطنين من الحصول على رغيف الخبز المدعم لافتقادهم لبطاقات الدعم التمويني اللازمة.

وقد حرصت قوات الأمن على مرافقة المسيرات ودعوة المحتجين للالتزام بالسلمية خلال مسيراتهم التي تواصلت لنحو خمس ساعات إلى أن تراجعت وزارة التموين عن قرارها. وعلى صعيد الحق في حرية تكوين ونشاط الجمعيات، شكلت أزمة قانون الجمعيات الجديد منعطفاً حاداً في العلاقة بين الدولة ومجلس النواب من ناحية وبين المجتمع المدني من ناحية أخرى، كما شكلت مؤشراً سلبياً على تقدم البلاد في تلبية التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة. فقد تواصلت خلال العام ٢٠١٦ الحوارات الموسمية بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي بشأن وضع قانون جديد يستجيب للدستور، ولم يشتمل مسار الحوار خلال العام ٢٠١٦ على ما أنتجته الحوارات السابقة في الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٥ من مسودات توافقية، وانتهت في أغسطس ٢٠١٦ إلى طرح وزارة التضامن لمشروع جديد كلياً طرحته للتشاور في نطاق مضيق مع ٢٠ من ممثلي المجتمع المدني بينهم رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضوالمجلس الأستاذ "حافظ أبو سعدة"، وتحفظت بعض مؤسسات المجتمع المدني على ثلاثة نقاط سعت للتداول بشأنها، غير أن الحكومة أقرت مشروع القانون في مطلع سبتمبر ٢٠١٦ وقدمته رسمياً لمجلس النواب.

غير أن عدداً من نواب لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب تقدموا بمشروع آخر مذيّل يتوقع أكثر من ستين نائباً على نحو يمنحه الأولوية في المناقشة بموجب الدستور، وأخل مشروع القانون بجل التوجهات التي حرص الدستور على توفير الضمانات فيها.

وشمل القانون تقويض الضمانة الدستورية لتأسيس الجمعيات بالاحطار عبر وضع سلسلة معقدة من الإجراءات التي تخل بجوهر الضمانة الدستورية، وأخل القانون بمعنى الإباحة عبر وضع مهلة زمنية لجهات الإدارة للرد على طلبات التأسيس والنشاط والتمويل وجعل من نهاية المهلة سبباً للرفض لا سبباً في القبول كما هو دارج في أصول التشريعات.

وربط القانون بعبارات فضفاضة نشاطات العمل الأهلي باعتبارها جزء من التنمية الاجتماعية، فضلاً عن عدم تبني أي من ملاحظات المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي تم عرض مشروع القانون عليه بعد إقراره مبدئياً في مجلس النواب، وبدلاً من إنهاء حقبة العقوبات السالبة للحريات على مخالفين القانون، فقد فاقم القانون من العقوبات والغرامات المالية التي تصل إلى الحبس لخمس سنوات وغرامات ترتفع لأرقام مليونية.

وبموجب القانون الجديد لم تعد ممارسة العمل الأهلي وسيلة للاستفادة من الطاقات الإضافية والإبداعات المتوافرة لدى المجتمع وفق فلسفة تقوم على التطوع، وإنما بات العمل الأهلي عملاً مكلفاً بموجب الرسوم المالية ومصروفات التأسيس والمقر المستقل والغرامات المالية الباهظة.

بالإضافة إلى أن الضوابط التي تبناها القانون لعمل المنظمات الأجنبية في البلاد والتي تجعل من نشاط تلك المؤسسات التي لا تعمل دون ترخيص مرتبطة بتدابير سياسية وأمنية معقدة عبر جهاز خاص يضم عشر جهات رسمية.

ورغم اهتمام الدولة الكبير بمؤسسات العمل الأهلي التنموية والخيرية والتي لها دور كبير في تحمل أعباء اجتماعية كبرى، بما في ذلك الدعم الكبير من السيد رئيس الجمهورية لتلك المؤسسات والتي تتخرط مؤسسات كبرى منها في مشاريع قومية جنباً إلى جنب مع الدولة، فمن المتوقع أن يؤثر القانون سلباً على مساهمات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ومن المتوقع كذلك أن يؤثر القانون سلباً على المساهمات التقنية والفكرية التي تنهض بها منظمات الدفاع الاجتماعي وعلى رأسها جماعات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية التي كان مأمولاً أن يتم إفساح المجال أمامها للمساهمة في نشر الثقافة المدنية وترسيخ المواطنة في مواجهة الفكر المتطرف والإرهاب، وقد تأثرت هذه الجمعيات بالفعل خلال العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في ضوء الملاحظات القضائية والتضييق الأمني على أنشطتها.

وقد تزايدت وتيرة الإشكاليات بين الدولة وجماعات حقوق الإنسان ، لا سيما بعد أن تجاوزت الملاحظات المؤسسات التي تتخذ شكل "الشركات المدنية" خارج نطاق قانون الجمعيات، وقادت إلى التضييق على أنشطة جماعات حقوق الإنسان المسجلة كجمعيات أهلية رغم أنها تعمل وفق القانون. وتصاعدت أزمة العديد من جماعات حقوق الإنسان بعد فرض قيود على أموالها وبعض أفرادها، والتي اقترنت بمنع العديد من الحقوقيين من السفر للخارج.

وقد شملت التحقيقات عدداً من الناشطين الحقوقيين، بينهم الحقوقي "تجاد البرعي" مدير المجموعة المتحدة وإثنين من القضاة الذين تعاونوا مع المجموعة في إعداد مشروع قانون لمكافحة التعذيب. والحقوقية "عزة سليمان" مدير مركز قضايا المرأة، و"بهي الدين حسن" مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي انتقل للإقامة في خارج البلاد منذ نهاية العام ٢٠١٤، و"محمد زارع" رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي والمنقل للإقامة في الخارج منذ نهاية العام ٢٠١٥، و"جمال عيد"

مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، و"مزن الحسن" مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، و"حسام بهجت" مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

فيما تتواصل المعلومات عن تحقيقات جديدة بحق عدد آخر من الناشطين، وأحكام غيابية صدرت بحق البعض الآخر بموجب تحقيقات لم تنمو لعلمهم.

كما تابعت السلطات مساعيها بدأب لتنفيذ قرار وزارة الصحة الصادر في فبراير ٢٠١٦ مفاجئاً بسحب ترخيص مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب بدعوى مخالفته شروط الترخيص كعيادة مهنية، وتم إغلاق المركز فعلياً في ٩ فبراير ٢٠١٧.

وقد بذل المجلس جهوداً في إطار مساع حميدة متكررة للحيلولة دون تدهور الموقف، وتضامن في مناسبات عدة مع الناشطين، وأوفد في العديد من جلسات التحقيق القضائي محامون باسم المجلس للانضمام للدفاع عنهم.

وقد واصلت الدولة ملاحقتها للجمعيات الأهلية التابعة لتنظيم الاخوان الارهابي والتي كانت تستخدمها لتحقيق أهداف سياسية، وتم حل مجالس إدارات نحو ٢٠٠٠ جمعية أهلية صغيرة وتجميد أموالها، وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بتعيين إدارات مؤقتة لضمان استمرار نحو ٢٠٠ من تلك الجمعيات حفاظاً على إسهاماتها في المجال الخيري لصالح المتعاملين مع تلك الجمعيات من الفقراء والمعوزين، كما صدرت قرارات نهائية بحل بضعة مئات من الجمعيات غير الناشطة في الخدمات الخيرية.

وعلى صعيد الحق في المشاركة، وقبل نهاية دور الانعقاد الثاني في يوليو ٢٠١٧، أقر مجلس النواب قانون إنشاء الهيئة الوطنية للانتخابات التي بموجب الدستور (المادة ٢١٠) يتوافر لها مقومات الاستقلال والصلاحيات الكاملة لإدارة العمليات الانتخابية بكافة تفاصيلها.

وتتولى الهيئة إدارة عمليات الاقتراع والفرز في الاستفتاءات والانتخابات، وتستعين بمن ترى من الهيئات القضائية. وقد تضمن القانون نص المادة ٣٤ المنفذة للدستور فيما يتعلق بوضع أجل لاستمرار الإشراف القضائي على الانتخابات لفترة عشر سنوات، يكون بعدها للهيئة المستقلة للانتخابات حق الاستعانة بمشرفين من خلفيات متنوعة، والاستعانة بالفئات التي تراها في تنفيذ العمليات الانتخابية من خلال إجراءات الندب.

ويدخل ضمن صلاحيات الهيئة اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية أو تعديلها بالتنسيق مع الجهات المعنية على نحو يضمن التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين، ولها أن تقرر وسائل الاتصال والتصويت والحفظ الإلكتروني وآليات تأمينها.

ويشكل القانون احتياجاً ملحاً له طابع الأولوية منذ انتخاب مجلس النواب وبدء دوره التشريعي، سيما وأن أية انتخابات مزعومة بموجب الدستور على نحو دوري أو طارئ تستدعي توافر هيئة دستورية للإشراف على الانتخابات، كما أنه من المفترض على مجلس النواب إصدار قانون الانتخابات الموحد المنصوص عليه في الدستور، وهو ما لم يتم تلبيته حتى نهاية دور الانعقاد الثاني.

وعلى صعيد انتخاب المجالس البلدية المحلية، فلا تزال الجهود تسير بطريقة بطيئة على هذا الصعيد نظراً لعدم الانتهاء من القانون الموحد للانتخابات، أو حتى ما أعلنته السلطات من وضع مشروع قانون خاص لانتخاب المجالس المحلية للإسراع بالانتخابات لحين وضع قانون الانتخابات الموحد.

وكان السيد رئيس مجلس الوزراء قد أعلن في مطلع العام ٢٠١٦ أن انتخابات المحليات ستجري في غضون مارس ٢٠١٧، غير أن السيد رئيس الجمهورية طالب مجلس الوزراء بسرعة العمل للإعداد للانتخابات لتحري قبل نهاية العام ٢٠١٦.

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لإعداد مشروع قانون يقتصر على انتخابات المجالس المحلية دون غيرها، غير أن المداولات التي أجرتها الحكومة بما في ذلك المشاورات التي جرت مع أعضاء في مجلس النواب لا تزال غير معروفة.

وعلى صعيد آخر، ورغم مرور أكثر من عام على الحكم القضائي النهائي القاضي بأحقية السيد "عمرو الشوبكي" بمقعد مجلس النواب عن دائرة الدقي بالجيزة بدلاً من السيد "أحمد مرتضى منصور" الذي تم إعلانه فائزاً بسبب أخطاء مادية، فلم يتم عقد مجلس النواب بواجباته الدستورية في منح المقعد بموجب الحكم القضائي الذي يفترض أن يتم تنفيذه تلقائياً بمجرد صدور الحكم، وهو ما أثار المزيد من القلق حول احترام مجلس النواب للدستور.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

واصلت الدولة جهودها الحثيئة في مجال العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باعتبارها التحدي الرئيس الذي يواجهه الدولة والمجتمع، وذلك عبر إعادة بناء شاملة لدولاب العمل الاقتصادي من خلال الارتكاز بصفة أساسية على المشروعات القومية الكبرى التي تُسهم في تيسير تبني فلسفة الاقتصاد الانتاجي في المجالات الصناعية والزراعية التي تشهد تراجعاً كبيراً منذ ١٩٩٩، مع

تحسين وتنمية قدرات الاقتصاد في مجال الخدمات وتعزيز القدرات المادية وتنمية الاستخدام التكنولوجي، وتعظيم الاستثمار الحكومي وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التعدين والطاقة. تواكب مع ذلك استمرار جهود الدولة في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة في مجالات الدعم السلمي ودعم رغيف الخبز والاستمرار في دعم الطاقة وأسعار الخدمات الرئيسية، مع خلق برامج حماية اجتماعية للفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً، ومتابعة الجهود في مجال مكافحة الأمراض الفيروسية، ومتابعة مشروع الإسكان الاجتماعي مع معالجة بعض الاحتياجات الخاصة للفئات الأقل دخلاً وإعادة توطين سكان العشوائيات الأكثر خطورة في مجمعات تتوافر فيها مقومات السكن اللائق.

لكن تراجع القيمة الشرائية للعملة الوطنية وانخفاضها في ظل تزايد أزمة النقد الأجنبي قد قلل بشكل كبير من الأثر الاجتماعي للجهود التي تبذلها الدولة على هذا الصعيد بصورة حادة، وحدث من الآمال التي رافقت العامين السابقين.

وللعام الثاني على التوالي أقر مجلس النواب قبل منتصف العام ٢٠١٧ الميزانية العامة للدولة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ والتي لم تمثل للمقتضيات الدستورية فيما يتصل بالوفاء بالمقررات الخاصة لكل من الصحة والتعليم والبحث العلمي منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي.

على صعيد الحق في العيش الكريم، أدت التطورات الاقتصادية إلى تدني مستويات المعيشة متمثلة في الغلاء الكبير لأسعار السلع والخدمات الأساسية في ظل استمرار أزمة النقد الأجنبي وتراجع مصادره الرئيسية المتمثلة في تحويلات العمالة المصرية بالخارج .

كما شكل تراجع السياحة قاطرة الاقتصاد المصري العامل الثاني الأبرز عقب تداعيات جريمة إسقاط الطائرة الروسية في نهاية أكتوبر ٢٠١٥، حيث انخفضت العائدات من أكثر من ١٠ مليارات دولار متوقعة إلى ما دون المليار دولار، بالإضافة إلى تزايد خسائر القطاعات التي تعتمد النقد الأجنبي مثل قطاع الطيران والنقل البحري.

كذلك أدت الأزمات البينية العربية حول سبل معالجة ملفات الاضطراب الإقليمي إلى تراجع الدعم المقدم من بعض البلدان الشقيقة في ذات الفترة، والتي كانت أسهمت في الحفاظ على حد أدنى من احتياطي النقد الأجنبي الذي تعوزه البلاد لاتمام التعاقدات اللازمة لاستيراد الاحتياجات الأساسية للبلاد.

وقد تراجع الاستيراد الاستهلاكي والترفي على نحو كبير والذي يستنزف نحو ٤٠ بالمائة من النقد الأجنبي للبلاد (نحو ٤٠ مليار دولار من إجمالي ٩٣ مليار دولار)، لكن المعاناة شملت استيراد الاحتياجات الأساسية سواء لناحية الاستهلاك لسلع أساسية أو لناحية توفير مستلزمات الإنتاج المحلي في وقت عملت فيه الدولة على استعادة عافية الاقتصاد عبر إحياء بُناه الإنتاجية. ورغم أن الدولة أبدت تمسكاً بخطتها في استكمال خططها للانتهاة من المشروعات القومية وتنمية الإنتاج، إلا أنها واصلت التعثر في اتجاهين، الأول تراجع القدرة والكفاءة لدى مؤسسات الدولة ما أدى لتباطؤ وتيرة الإنجاز سواء على مستوى البنى أو على مستوى تحقيق الأهداف المبتغاة على نحو ما شهدته بعض المناطق الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات النوعية، والثاني تراجع التصنيف الائتماني للبلاد في قوائم المؤسسات الدولية الأمر الذي كان يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي بالترافق مع استمرار بعض القيود السياسية العالمية على ضخ استثمارات في البلاد خلال العام ٢٠١٦.

وشهدت الفترة بين فبراير وأكتوبر ٢٠١٦ تصاعد سعر الدولار مقابل الجنيه إلى ١٣,٥ جنيه في وقت حافظ فيه البنك المركزي على سعر رسمي موحد أقل من ٩ جنيهات للدولار، ما أدى لمعدلات تضخم فعلية بلغت نحو ٣٠ بالمائة وفق تقديرات مستقلة.

ولجأت الحكومة إلى نهج تنشيط المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بعد عامين من التردد والنقاش.. وذلك خشية تداعيات القبول بالحد الأدنى من شروط الصندوق نظراً لتأثيرها على الأوضاع الاجتماعية وغيرها، وتوصلت الحكومة لاتفاق مع الصندوق التزمت بموجبه بتحرير سعر صرف العملة الوطنية وانخاذ إجراءات تقشفية بما في ذلك تسريع وتيرة خفض فاتورة الدعم.

وأدى تحرير سعر الصرف في مطلع نوفمبر ٢٠١٦ إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتتابع الانخفاض خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ لتستقر عند متوسط ١٨ جنيه مقابل الدولار الواحد، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم على نحو غير مسبوق .

وبينما أشارت تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى ارتفاع معدل التضخم من ١٩,٣ بالمائة في نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣٢ بالمائة في أبريل ٢٠١٧، اظهرت تقديرات مستقلة اخرى أن معدل ارتفاع الأسعار قد جاوز متوسط ١٠٠ بالمائة في ربيع العام ٢٠١٧ مقارنة بالأسعار في ربيع العام ٢٠١٦، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية لنحو ٧٠ بالمائة على الأقل على صلة بجهود

مؤسسات الدولة المتزايدة في توفير السلع الغذائية بأسعار أقل من الأسعار السوقية السائدة للقطاعات الأكثر احتياجاً، فيما تجاوزت أسعار السلع المستوردة ١٢٠ بالمائة.

وبينما أدى تحرير سعر الصرف إلى تخلص الدولة بشكل شبه تام من شبح السوق السوداء للمضاربة في أسعار العملة، فإنه لوحظ ان المصارف خلال الفترة بين نوفمبر ٢٠١٦ وأبريل ٢٠١٧ تبارت في جذب النقد الأجنبي من المواطنين لفائدة طلبات كبار العملاء المتعاملين معها وزيادة مخزون العملات الأجنبية لديها، ما فاقم من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، بينما استمرت المصارف في تقييد إتاحة النقد الأجنبي للمتعاملين بما يناقض الأهداف المبتغاة، وكان لهذا أثره في الارتفاع المضطرد لسعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية.

ويؤكد الكثير من الخبراء الاقتصاديين بأن أسعار الصرف السائدة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ تشكل سعراً غير عادل للعملة الوطنية، معتبرين أن السعر العادل يتراوح في متوسط ١٢ جنيه للدولار الأمريكي.

وبينما نجحت الدولة في توسيع الفارق بين الناتج القومي الإجمالي والدين العام الداخلي والخارجي للعام الثاني على التوالي، فقد أدى تحرير سعر الصرف إلى زيادة حجم الدين العام مع تغير سعر الدين العام الخارجي مقوماً بالجنيه المصري إلى الحد الذي قوض نجاح الدولة في توسيع الفارق الذي كاد يتلاشى في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥، حيث ارتفع الدين العام مجدداً ليصل إلى ٩١ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي.

وفي ضوء الصعوبات التي شهدتها البلاد خلال العام ٢٠١٦، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي للبلاد من ٤,١ بالمائة إلى ٣,٩ بالمائة، بينما كان مأمولاً أن تتابع البلاد مسيرتها لبلوغ معدل نمو ٧ بالمائة سنوياً وفق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ المعلن عنها في العام ٢٠١٥.

وأتاح قرار تحرير سعر الصرف زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي في البلاد وصولاً إلى نحو ٣٨ مليار دولار أمريكي في منتصف العام ٢٠١٧، حيث ارتفعت تحويلات العاملين المصريين في الخارج التي تجاوزت حتى أبريل ٢٠١٧ نحو ٩,٣ مليار دولار، منها في الربع الأول من العام ٢٠١٧ ستة مليارات دولار مقارنة بنحو خمسة مليارات دولار عن نفس الفترة في مطلع العام ٢٠١٥ وأقل من نصف مليار دولار عن نفس الفترة في العام ٢٠١٦، فضلاً عن التجاوز النسبي لأزمة السياحة الأجنبية.

كما أسهم تحسن التصنيف الائتماني وتحرير سعر العملة في تدفق استثمارات أجنبية بنحو ستة مليارات دولار وفقاً للمصادر الحكومية في الربع الأول من العام ٢٠١٧. وتراهن الحكومة على قدرة الدولة في ضوء تنامي المشروعات الاقتصادية العملاقة والبنية الأساسية في جذب نحو استثمارات أجنبية تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار سنوياً، لا سيما بعد وضع قانون استثمار جديد تجري مراجعة لائحته التنفيذية. ورغم الأزمة التي مرت بها مصر فقد ارتقت من الموقع الخامس عشر إلى الموقع الخامس عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦، وهي استثمارات غلب عليها الطابع الحكومي في إطار اتفاقات التعاون الرسمية.

رفع أسعار الوقود

كان مأمولاً أن تتفادى الدولة أية إجراءات إضافية في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد بما يصل إلى حد الدعوة لوقف تنفيذ الاتفاق استناداً على الأثر الذي تحقق في النصف الأول من العام ٢٠١٧، غير أن الدولة سرعان ما قررت في نهاية يونيو ٢٠١٧ خفض شريحة جديدة من الدعم المقدم للطاقة، وشهد قطاع الوقود طفرة نوعية تجلت في وقود السيارات بزيادة أسعارها بمقدار ٣٠ بالمائة، وأنابيب البوتاجاز بزيادة أسعار بلغت ١٠٠ بالمائة.

وكان لهذه الإجراءات آثار سلبية كبيرة على المؤشرات الإيجابية التي تجلت في قرارات منح العلاوات الاجتماعية للعاملين في الدولة والقطاع العام، والزيادة في مخصصات السلع التموينية، ودعم برامج حماية اجتماعية نوعية، والتي جرت في غضون شهر يونيو ذاته.

وتثور الخشية من أثر المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إمكان إحداث التنمية الاقتصادية بمعناها الكلي وليس فقط تحسين معدلات النمو، حيث يتبنى الاتفاق الدخول في إجراءات ذات طابع تقشفي سواء من قبل الدولة بشكل مباشر، أو من خلال تراجع الاستهلاك الكلي، حيث من شأن المضي في هذا الطريق أن يعود بآثار سلبية كبيرة على الشرائح الاجتماعية المتوسطة والأفقر.

كما أن هذا المسار من شأنه أن يدفع من خلال التراجع الكلي للاستهلاك المحلي إلى الإضرار بالانتاج الوطني، فرغم بعض النجاحات الجزئية في تعزيز القدرة التصديرية في بعض القطاعات، إلا أن الجانب الأعظم من الانتاج المحلي يتم استهلاكه محلياً، وبالتالي يثور القلق من أن

تراجع الاستهلاك المحلي سيؤدي تلقائياً إلى تراجع الانتاج الوطني، ما يؤدي إلى إهدار جهود كبيرة بذلتها البلاد في سبيل استعادة عافيتها الانتاجية.

الطاقة

ساهم ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف في تحسين التصنيف الائتماني للبلاد وبالتالي تحسين شروط التعاقد الخاصة باستيراد السلع الأساسية، لكنه أدى كذلك لارتفاع تكلفة الدعم السلعي ودعم الطاقة عند احتساب كلفته بالعملة الوطنية.

وكانت فاتورة الدعم المخصص للطاقة قد تراجعت بفعل عاملين أساسيين، أولهما زيادة الإنتاج الوطني الخام عبر الطفرة الهائلة التي حققتها الدولة في مجال اكتشافات النفط والغاز الجديدة وسرعة تشغيل غالبيتها، وثانيهما نجاح الدولة في تعزيز قدرة الإنتاج الوطني في مجال البتروكيماويات وتسييل الغاز الطبيعي والذي حد نسبياً من الاحتياجات الاستيرادية رغم ارتفاع الاستهلاك المحلي الإجمالي بسبب نمو الأنشطة الصناعية والخدمية.

كذلك أسهم الارتفاع المتدرج لأسعار الطاقة المنزلية خلال العامين الأخيرين في دفع المستهلكين إلى ترشيد الاستهلاك، وهو ما تكرر فيما يتصل بأسعار استهلاك مياه الشرب في ظل الأزمة المائية التي تعيشها البلاد للعام العاشر على التوالي.

الدعم السلعي

يشكل باب الحماية الاجتماعية ما قيمته ٢١ بالمائة من الميزانية العامة للدولة، ويتمثل ذلك في الدعم المقدم من الدولة وبرامجها الجديدة للحماية الاجتماعية ولتغطية الفئات غير المكفولة بالتأمينات الاجتماعية.

وأطلقت الدولة عبر وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة الذي استهدف الوصول إلى ١,٥ مليون أسرة في مارس ٢٠١٧، وتشير المصادر إلى أن البرنامج قد تجاوز الرقم المستهدف إلى ١,٧ مليون في ضوء التوسع الذي تزامن مع انخفاض وتراجع القيمة الشرائية للعملة المحلية.

وقد عنيت الوزارة باستهداف شريحة النساء المعيلات من الأرمال والمطلقات من خلال البرنامج بالإضافة إلى جهودها الأخرى في مجالات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى استيعاب الحالات الاجتماعية الحرجة من الأطفال وقدامى السن، وبصفة خاصة المشردين من "أطفال الشوارع" والعجائز

المنفصلين عن حاضنتهم الأسرية وبالاعتماد على فرق ميدانية تضم خبرات ومتطوعين من الشباب وبالتعاون مع جمعيات تنشط في ميادين الرعاية الاجتماعية.

وتصل تقديرات الحكومة إلى أن ٦٥ مليوناً من بين نحو ٩٢ مليوناً من السكان يستفيدون من دعم رغيف الخبز والدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية، وتابعت جهودها من أجل تنقية قواعد البيانات واستصدار البطاقات الذكية بما يتناسب مع متطلبات ضمان وصول الدعم لمستحقيه.

وعلى صعيد دعم رغيف الخبز، فقد واصلت الدولة نجاحاتها في ضمان توافر رغيف الخبز بأسعار ميسرة للغاية، بينما عطلت التعقيدات الإدارية وترهل الجهاز الوظيفي من قدرة المواطنين على التفاعل إيجاباً مع متطلبات تحديث بطاقات الدعم، ما أدى لبروز عدد من الإشكاليات والأزمات.

وفي إطار تعزيز الحماية الاجتماعية، بادر السيد رئيس الجمهورية في يونيو ٢٠١٧ إلى توجيه زيادة حصة الدعم التمويني المقدم للمواطنين من ٢١ جنيه للفرد إلى ٥٠ جنيهاً للفرد، وهو ما كان محل ترحيب اجتماعي واسع. غير أن إجراءات رفع أسعار الوقود في نهاية يونيو أدت إلى ارتفاع الأسعار في البلاد.

وقد زاد من أثر هذه الإجراءات ارتفاع أسعار السلع التموينية وهو ما أضعف الفائدة التي تحققت من رفع مخصصات الفرد إلى ٥٠ جنيهاً.

وقد شهدت الفترة بين مطلع يونيو ومنتصف يوليو ٢٠١٧ إقبالاً كثيفاً من المواطنين على أروقة وزارة التموين ومكاتب البريد من أجل تحديث بياناتهم ، غير أن العديد من الشكاوى لا تزال تتعلق بعرقلة الإدارات لبعض إجراءات التحديث والفصل الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة رغم قيام وزارة الانتاج الحربي بالتعاون مع وزارة التموين في مهمة بناء قاعدة البيانات الالكترونية، لا سيما للفئات التي غيرت محال إقامتها في ظل استمرار موجات الهجرة الداخلية بين المحافظات.

أزمة الإدارة

تشكل الإدارة الناجحة الكفوة تحدي رئيسي في تحقيق الدولة لاهداف خططها وبرامجها التنموية، وتعد أزمة الإدارة في الدولة احد العوامل التي تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية، وهو ما حدا بالسيد رئيس الجمهورية إلى وصف الوضع الإداري القائم بأن الدولة في مصر "شبه دولة".

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة لتأهيل الكوادر الإدارية، إلا أنها لم تثمر على النحو المأمول، ما دفع الحكومة لعقد اتفاقات تعاون لتأهيل الكوادر الإدارية في مدرسة الإدارة الفرنسية، وشمل الاتفاق تأهيل ألف من الكوادر في مهام الإدارة.

وقد أظهرت كثافة تحركات المحافظين في محافظاتهم مقدار الحاجة الماسة لتنشيط دولا العمل المحلي، خاصة بعد النجاحات التي رافقت تبني توجيهات رئيس الجمهورية بتشكيل فرق استشارية من الشباب لمعاونة المحافظين في جوانب التخطيط والاستقصاء ومتابعة تنفيذ المشروعات ورصد وتقييم أداء الأجهزة المحلية.

لكن تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً لالنتهاء من قانون الإدارة المحلية لما له من أهمية على صعيد الإدارة التي تمس حياة المواطنين، جنباً إلى جنب مع الالنتهاء من انتخاب المجالس المحلية التي من شأنها أن تدعم مشاركة المرأة والشباب بـ ٥٠ بالمائة من مقاعدها، والمساهمة في التخطيط على المستويات المحلية بما يعد رافداً مهماً لتطوير التخطيط الإداري والالتنموي للدولة وترتيب الاحتياجات والأولويات، فضلاً عن الالستحقاق الدستوري بالالنتقال إلى اللامركزية الإدارية.

ويعد تحديث الإدارة استحقاقاً متزايداً في المرحلة الراهنة بعد الخروج من نفق الالنتقال السياسي وتحقيق حد ملائم من الالستقرار السياسي، حيث تتزايد شكاوى المواطنين إزاء تعقيد الخدمات الإدارية والمعاناة التي ترافقها نتيجة التحولات التشريعية واللوائح الجديدة المنظمة لعمل الإدارات، والتي تكشف عنها مظاهر أخرى من قبيل تحديث البطاقات التموينية، وإجراءات نقل الطلاب بين المدارس، وتفاوت الالهتمام بجهود النظافة بين المناطق المتنوعة داخل التقسيم الإداري الواحد.

مكافحة الفساد

كثفت الدولة من جهودها في مجال مكافحة الفساد، حيث عززت من صلاحيات أجهزتها الرقابية في الواقع العملي من خلال دعم رئيس الجمهورية الملموس للأجهزة الرقابية، وخاصة جهاز الرقابة الإدارية الذي أعلن عن ضبط العشرات من القضايا الكبرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وخاصة الإعلان شبه اليومي لضبط القضايا خلال الفترة الواقعة بين سبتمبر ٢٠١٦ وأبريل ٢٠١٧.

وكذا تواصلت الجهود من خلال لجنة قومية لمعالجة الفساد في الأراضي والتعدى عليها والتي شكلت أحد أبرز ملامح الفساد المؤسسي في الفترة السابقة على ثورة يناير ٢٠١١، والتي من خلالها حصل الآلاف من المستثمرين على مساحات متميزة وكبيرة من أراضي الدولة بغرض استغلالها في التنمية

الزراعية أو الصناعية، بينما تم استغلالها كأراضي للبناء والأغراض التجارية والسوقية، أو إعادة بيعها بعد ارتفاع أسعارها وتقسيمها لأغراض ربحية بحتة.

وقد أشارت بعض التقارير الموسمية نهاية العام ٢٠١٦ إلى استرداد الدولة لعشرات الآلاف من الأفدنة الزراعية وغير الزراعية التي قدرت في منتصف العام ٢٠١٦ بنحو ٣٥٠ مليار جنيه، فضلاً عن الإعلان عن استرداد الدولة لأموال تقدر بنحو ٢٠٠ مليار جنيه.

وأشارت التغطيات الصحفية إلى عشرات من المصالحات التي تم إنجازها مع المتهمين بالفساد في الفترة التي سبقت ثورة يناير ٢٠١١ بموجب القانون الصادر منتصف العام ٢٠١٥، وشملت المصالحات سداد المتهمين لعشرات المليارات، بما في ذلك رموز نظام الرئيس الأسبق "حسني مبارك". وفي منتصف مايو ٢٠١٧، كثفت الدولة جهودها لتنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإنهاء الاستيلاء على الأراضي العامة للدولة والتي تزايدت خلال العقود الثلاثة الماضية عبر وضع اليد على الأراضي، وتم تشكيل لجنة وزارية مشتركة ضمت وزارتي الدفاع والداخلية لاسترداد الأراضي المنهوبة قبل نهاية شهر مايو نفسه، والتي نجحت في استرداد مئات الآلاف من الأفدنة المنهوبة، بما وضع حداً لمصادر الإثراء غير المشروع التي كان الاستيلاء على الملكيات العامة وسيلتها الرئيسية بالاستفادة من فساد دوائر الإدارات المحلية جنباً إلى جنب مع استغلال الثغرات القانونية للحيلولة دون قدرة الدولة استرداد الأراضي العامة.

وقد أتاحت السلطات إمكانية تقنين الأراضي التي جرى استغلالها اقتصادياً بحسب طبيعتها عبر إجراءات مقننة تشمل سداد القيمة الفعلية للأراضي مع إمكانية تقسيط الأثمان عبر قواعد مقبولة.

ومن المنشود أن تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باتساق مع التزامها بموجب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على سرعة استصدار التشريعات والقوانين والتعديلات اللازمة لتعزيز الجهود الايجابية للمكافحة وبما يحقق تصويب وتقييم اداء الدولة بالنسبة للمؤشرات الدولية لمكافحة الفساد، وهوما ينعكس ايجابيا على تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية .

ومن المأمول أيضاً أن تسرع السلطات بإصدار قانون تداول المعلومات بما يُعزز الشفافية والوصول إلى المعلومات، فضلاً عن تعديلات تشريعية لتوفير الحماية للشهود والمبلغين عن جرائم الفساد، جنباً إلى جنب مع تعزيز الجهود لمكافحة الاحتكارات لا سيما في السلع الغذائية الأساسية.

يُذكر أن مصر قد تراجعت ٢٠ مركزاً على سلم مدركات الفساد الدولي الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الصادر مطلع العام ٢٠١٧ عن العام ٢٠١٦، واحتلت المرتبة ١٠٨ من بين ١٧٦ دولة،

ويُعزى ذلك بصفة أساسية لعدم اكتراث الدولة في التفاعل مع الاتهامات الموجهة إليها، وكذا عدم إيلاء الاهتمام بتوفير المعلومات الضرورية، وعدم توافر هيئة مرجعية يمكن من خلالها حصر الجهود التي تبذلها في مجال مكافحة الفساد.

وعلى صعيد الحق في الصحة، تابعت السلطات المعنية جهودها في تحسين الرعاية الصحية عبر تعزيز الموارد في الموازنة العامة للدولة لتصل إلى ٥٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ مقابل ٤٨ مليار جنيه في العام المالي السابق و٤٣ مليار جنيه في العام المالي الأسبق. وأسفرت هذه الجهود عن تطورات إيجابية مهمة في مجال مكافحة الأمراض الفيروسية وخاصة الالتهاب الكبدي الوبائي، وتوفير خدمات ذات احتياج مستدام من قبيل الغسيل الكلوي، كما واصلت المجالس الطبية المتخصصة نشاطها في توفير العلاج على نفقة الدولة للحالات التي تستدعي تدخلاً جراحياً، مع الاهتمام ببناء مشافي جديدة لتغطية الفجوات النوعية والجغرافية، وأولت عناية خاصة بدعم صناعة الدواء الوطنية وانتشالها من الأزمة التي كادت تقوضها خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦، فضلاً عن إعداد مشروع قانون جديد للتأمين الصحي.

وقُبل مشروع قانون التأمين الصحي الجديد بترحاب من القطاعات المتخصصة خاصة وأنه يتبنى نهجا يقوم على إتاحة الرعاية الصحية للمواطنين من خلال القطاعين الخاص والحكومي، وتأسيس نظام متكامل لتقديم الخدمات الصحية من شأنه أن يساعد على الارتقاء بالمنظومة الصحية، وتغطية كل المجتمع تحت مظلته، ويعتبر المشروع أن الأسرة هي وحدة التغطية التأمينية ويفرض الجمع الإلجباري للاشتراكات كنظام إلزامي، وتقتصر مسؤولية الدولة في تغطية غير القادرين من المستحقين لمعاش الضمان الاجتماعي فقط دون غيرهم، ولا يمكن التعاقد مع المستشفيات الحكومية إلا إذا حققت معايير الجودة، ويعتمد القانون الرقم القومي للمريض كعنصر أساس لتقديم الخدمة العلاجية، ويوجب سرعة تقديم الخدمة الصحية للمريض، وينص على آليات للمتابعة والرقابة لكافة مراحل تقديم الخدمة العلاجية والتأكد من جودة الخدمة المقدمة، كما ينص على إنشاء ملف إلكتروني شامل وتفصيلي "طبي ومالي" لكل مواطن، ورسم خريطة صحية متقدمة للأمراض، وإنشاء نظام خدمة عملاء هاتفي.

ويتضمن مشروع القانون إنشاء ثلاث هيئات هي "هيئة التأمين الصحي الشامل" حيث تتولى إدارة وتمويل نظام التأمين، وكذا "هيئة الرعاية الصحية" والتي تتولى تنظيم تقديم خدمات الرعاية الصحية والعلاجية بكافة مستوياتها من خلال منافذ تقديم الخدمة التابعة لها، بالإضافة إلى "الهيئة المصرية

للجودة واعتماد المنشآت الصحية" التي تتولى وضع معايير الجودة واعتماد تطبيقها على جميع المنشآت.

ويُتوقع حال إقرار المشروع وبدء العمل به أن يتم إلغاء العلاج على نفقة الدولة، حيث سيكون للمواطن بعد تطبيق مشروع القانون أحقية في الرعاية الصحية دون انتظار للدور.

وواصلت الدولة جهودها في مجال تحسين الرعاية الصحية للفئات الأكثر حاجة للرعاية، حيث تم تطوير الجهود المبذولة للصحة الإنجابية بصفة عامة وتعزيز برامج التوعية في مجالات صحة المرأة، وتطوير خدمات الوقاية من الأمراض وتوفير اللقاحات من للأطفال.

وعلى صعيد توفير الدواء وبأسعار مناسبة، شهد قطاع صناعة الدواء في ربيع وصيف العام ٢٠١٦ أزمة كبيرة، حيث أغلقت العشرات من المصانع المنتجة للعقاقير الدوائية، وانخفاض الإنتاج الوطني من نحو ستة آلاف عقار دوائي إلى ما دون أربعة آلاف عقار، وارتفعت أسعار العقاقير البديلة المحلية والمستوردة على نحو كبير، وشرعت شركات عالمية في الاستحواذ على شركات محلية عبر وكلاء محليين لفرض منتجاتها بأسعارها العالمية، ما أدى لارتفاعات كبيرة في أسعار الدواء أثرت بشكل كبير على توفير الأدوية للمرضى، وخاصة الذين يعانون من أمراض زمنية ممتدة.

وأدت الإجراءات التي اتبعتها الدولة إلى رفع جديد لأسعار الدواء في حدود نسب مقررلة لم يتم الالتزام بها من جانب شركات تجارة الأدوية، وجاء هذا الإجراء ضمن تدابير مكثفة اتخذتها الدولة للحفاظ على قطاع الدواء، مع التلويح بإنشاء صناعات دواء عملاقة لسد الفجوات برعاية القوات المسلحة لمواجهة الاعتبارات التنافسية التي أدت لتدهور توافر الدواء محلياً.

وقد شهد قطاع الصناعة الدوائية تحسناً نسبياً مهماً، حيث أمكن الحفاظ على استمرار العديد من الشركات الصناعية الدوائية، وتطوير قدرتها، وقيام الدولة بأدوار مهمة في فتح أسواق تصديرية لمنتجاتها، حيث تشير الإحصائيات إلى تصدير شركات الأدوية المصرية لعقاقير دوائية منتجة محلياً بقيمة مليار ونصف مليار دولار أمريكي إلى أسواق أفريقية خلال الثلث الأول من العام ٢٠١٧.

ورغم أن رفع أسعار الأدوية منتصف العام ٢٠١٦ قد زاد من حجم الأعباء على كاهل المواطنين، فإن الزيادة التي تولدت عن تحرير أسعار الصرف كان لها آثار شديدة على توفير الأدوية بأسعار مناسبة للمواطنين، ما القى باعباء إضافية ملقاة على كاهل السلطات المعنية نتيجة تزايد القطاعات ذات الحاجة للدعم في مجال الدواء وتوجهها المضطرد للحصول على الدواء عبر التأمين الصحي.

وتبرز أزمة دورية خلال شهري مايو ويونيو من كل عام وتتمثل في الحصول على الأدوية المقررة عبر هيئة التأمين الصحي، وتترافق هذه الأزمة عادة مع الافتقاد لعقاقير دوائية مهمة وذات كلفة عالية، وتتصل الأزمة عادة بتأخر الحكومة في سداد المستحقات المالية للشركات المنتجة للعقاقير ما يؤدي لنقص العقاقير المتاحة، والتي تكون ذات عوامل سلبية خطيرة للأمراض الخطيرة والعقاقير باهظة الثمن التي لا يمكن للمعوزين تدبيرها خارج إطار التأمين الصحي.

ورغم الجهود المقدره لتوفير الرعاية الصحية والاحتياجات الملحة لغير القادرين على نفقة الدولة عبر المجالس الطبية المتخصصة، إلا أن المرضى يواجهون عدد من الصعوبات فيما يتصل بالحصول على تقارير رسمية تفيد بوضعهم الصحي واحتياجاتهم، والتي عادة ما ترتبط باعتبارات سوقية مع الكادر الطبي.

ولقد حققت جهود الدولة طفرة نوعية في مكافحة أمراض الالتهاب الكبدي الوبائي، وخاصة للمصابين بفيروس "سي"، ونجحت في توفير عقاقير منتجة محلياً ودولياً لمكافحة الفيروس بأسعار تقل عن الأسعار العالمية، ووفرت العلاج لغير القادرين عبر وزارة الصحة بما يتجاوز المليون مريض، كما نجحت في تطوير عقاقير محلية جديدة قادرة على تحقيق شفاء المرضى الذين لا تتناسب أوضاعهم الصحية مع العقاقير المتعارف عليها.

بيد أن الأوضاع في المستشفيات الحكومية لا تزال دون المستوى المأمول، سواء لناحية توفير الرعاية الصحية وتوافر الكوادر الطبية والالتزام بواجباتها، وتوفير الاحتياجات الصحية الضرورية، وتوفير أسرة كافية لتغطية الاحتياجات الصحية، وذلك بالرغم من الجهود الملموسة المتزايدة للمحافظين في الرقابة على المستشفيات، والتحقيقات المتواترة التي تجري مع الإدارات والطواقم الطبية المتقاعسة.

ويعاني قطاع الصحة الحكومي والخاص والاستثماري في مصر من غياب الإدارة الناجحة وتقديم الخدمات، في وقت تسعى فيه الدولة جاهدة لتعزيز السياحة العلاجية في مصر، سيما وأن مقومات البنى الأساسية للرعاية الصحية والكفاءة تتوافر في البلاد.

واتخذت الدولة خطوة إيجابية مهمة عبر إنشاء هيئة وطنية لضمان سلامة الأغذية، والتي يُتوقع أن تخاطب بواعث القلق الاجتماعي تجاه الالتزام بالمعايير الصحية ومعايير الجودة في صناعة الأغذية في مصر، سواء الغذاء المخصص للاستهلاك المنزلي أو صناعة الأغذية الجاهزة والمطاعم.

وعلى صعيد الحق في السكن، واصلت الدولة خطواتها المهمة في مجال الإسكان الاجتماعي الذي يشكل علامة فارقة وأحد أهم أدوات معالجة أزمة الإسكان التي سادت البلاد طوال العقود الثلاثة

الماضية، حيث تواصل مشاريع بناء ٦٠٠ ألف وحدة سكنية لمحدودي الدخل، وانتهت عملياً من إنشاء نحو ٣٠٠ ألف وحدة وجاري استكمال الإنشاءات في قرابة ٢٥٠ ألف وحدة أخرى، يتم توجيهها للمستحقين من محدودي الدخل وفق منظومة إدارية ومصرفية تلقت طلبات أكثر من ٥٠٠ ألف لحجز هذه الوحدات التي تمتد في ربوع البلاد، يقوموا اصحابها بسداد ٩ آلاف جنيه كمقدم حجز، على أن يتم استكمال المقدم إلى ٣٥ ألف جنيه عند اتمام التعاقد والاستلام، مع سداد مقررات شهرية محدودة.

وتشكل المشروعات الجاري استكمالها نمواً عمرانياً وتجمعات عمرانية جديدة يجري توفير مقومات السكان اللائق فيها عبر توفير الفضاءات والمتنفسات والمواعمة اللازمة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية.

وقد تم المحافظة على قيمة الأسعار المعلنة في مشاريع الإسكان الاجتماعي دون تغيير خاصة بعد الأزمة التي رافقت تحرير أسعار الصرف وارتفاع كلفة وقيمة كافة السلع بما في ذلك مواد البناء.

وقد استجابت الاجهزة المعنية لمطالب المجلس القومي لحقوق الإنسان بتوفير حصة من الوحدات لفائدة الأكثر فقراً وغير القادرين على سداد قيمة حجز الوحدات بطريق الإيجار على غرار المساكن الاقتصادية التي كانت تقيمها الدولة في الماضي لضمان السكن اللائق.

ويفضل التقدم الكبير في مساحة زمنية قليلة للغاية على صعيد إنجاز مشروع الإسكان الاجتماعي، فقد تمكنت السلطات المعنية من استيعاب المئات من الأسر التي واجهت حالات حرجة وخطر التشرد بعد سقوط عقاراتها السكنية وفقدانها للمأوى.

وتابعت الدولة جهودها لتوفير الإسكان البديل لسكان المناطق العشوائية الأكثر خطورة، حيث انتهت بالفعل من مشروعات تشمل ٢٥ ألف وحدة سكنية في القاهرة والإسكندرية، وتواصل جهودها لبناء نحو ٦٠ ألف وحدة سكنية جديدة.

وتشتمل المشروعات البديلة للعشوائيات بتوفير مقومات السكن اللائق والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والمنتزهات الترفيهية والحدائق والملاعب، والتي يجري إنشائها بتعاون مثمر بين وزارة الإسكان والهيئة الهندسية للقوات المسلحة ومؤسسات المجتمع المدني الخيرية الكبرى وبدعم من صندوق تحيا مصر الذي يترأسه السيد رئيس الجمهورية.

وتشهد البلاد جهوداً واسعة في تحدي وصيانة خطوط الخدمات للمرافق الأساسية، فعقب نجاح الدولة في القضاء على أزمة توفير الطاقة الكهربائية وتحقيق فوائض كبرى من خلال إنشاء تسعة

محطات طاقة عملاقة وصيانة محطات توليد الطاقة الأخرى، تشهد البلاد جهوداً يومية في مجال تجديد وصيانة شبكات مياه الشرب والصرف الصحي القائمة.

كذلك تعمل على توسعة شبكات مياه الشرب وإستكمال شبكات الصرف الصحي التي تغطي نحو ٤٠ بالمائة فقط من البلاد.

كما تعمل على إستكمال البنية الأساسية في الطرق بصيانة ألفي كيلومتر من الطرق والمحاور القديمة، وتأسيس نحو ١٦٠٠ كيلو متر طرق ومحاور جديدة اتصالاً بالمشروعات العمرانية والصناعية والزراعية والسياحية الجديدة، فضلاً عن ربط شبه جزيرة سيناء عبر ثلاثة أنفاق عملاقة وشبكة طرق داخلية ومجمعات عمرانية محاذية لمدن القناة الرئيسية في سيناء شرقي القناة.

وفيما يتعلق بقانون الضريبة العقارية فإنه هناك بواعت على القلق..ففى ظل توجه عام للمجتمع المصري خلال العقود الأربعة الماضية للاستثمار في العقارات على نحو حقق طفرة عمرانية ذات طبيعة استهلاكية في البلاد، وبينما لا يمس القانون مسكن الأسرة الأساسي بصفة عامة، إلا أن مبعث القلق الرئيسي يتصل بمقدار الضريبة الموجهة للمسكن الثاني، خاصة وأن الاتجاهات السوقية قد عززت خلال العقود الماضية التوجهات إلى تأمين مساكن للأبناء وامتلاك عقارات في المنتجعات فضلاً عن تملك وحدات في المشاريع العمرانية الراقية بغرض الاستثمار.

ولم تقتصر هذه المظاهر على الفئات الغنية، لكنها توسعت لتشمل الطبقات المتوسطة التي انغمست فيها عبر القروض المصرفية أو عبر سداد أقساط سنوية، ويتزامن تنفيذ القانون الحالي مع تعرض الطبقات المتوسطة لضغوط مضاعفة نتيجة لتبعات الإصلاح الاقتصادية وآثارها الاجتماعية.

وعلى صعيد الحق في التعليم، تواجه البلاد تحديات كبرى في هذا المجال الذي يشكل حجر الزاوية في جهود التنمية الوطنية وركيزة أساسية لخطط التنمية، فرغم الجهود الكبيرة والمتفرقة للدولة، لم تتمكن الدولة بعد من الانتهاء من إرساء ملامح الاستراتيجية الوطنية للتعليم ومعالجة الاستحقاقات المتولدة عن تراجع العملية التعليمية في العقود الماضية.

وقد عززت الدولة جهودها لدعم ميزانية التعليم بعد الجامعي في ميزانية العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ إلى ١٠٣ مليار جنيه مقابل ٩٤,٥ مليار جنيه في العام المالي السابق، غير أن ٨٥ بالمائة من الميزانية موجه للأجور والمرتبات، ما يترك مجالاً ضيقاً في مجال الأبنية، ومجالاً طفيفاً في الأنشطة التعليمية ذاتها.

من ناحية أخرى نشطت الدولة في التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب الأجيال الجديدة، خاصة وأن معدل الانشاء السنوي للمدارس كان قد انخفض من ١٥٠٠ مدرسة سنوياً عام ١٩٩٩ إلى نحو ٢٥٠ مدرسة سنوياً في العام ٢٠١٠، وتعمل الدولة على ربط عملية إنشاء الأبنية التعليمية بالنمو العمراني والمجتمعات الجديدة وتغطية الاحتياجات التي تشمل قرابة ٢٠ مليون طالب، يتوزعون بين التعليم الإبتدائي بنحو ٥٥ بالمائة، والتعليم الإعدادي بنحو ٢٧ بالمائة، والتعليم الثانوي بمقدار ١٨ بالمائة. وتتراوح نسبة التسرب من التعليم بين ٣,٥ بالمائة في المدن الكبرى و ٩ بالمائة في بعض المحافظات. ويزيد تعداد المدارس الحكومية عن ٥٠ ألف مدرسة، ويصل تعداد المدارس الخاصة إلى نحو تسعة آلاف مدرسة.

ويبقى التعليم الفني موضع تراجع، حيث ينخرط فيه قرابة ١٦٥ ألف طالب من إجمالي طلاب التعليم الثانوي الذي يصل تعداد إجمالي الطلاب فيه ٣,٥ مليون طالب، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مسار التعليم الفني عبر استراتيجية جديدة بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المختلفة وبرامج التعاون الفني المتاحة مع الدول الصناعية.

ويبلغ متوسط الفصل الدراسي في المدارس الحكومية لمتوسط ٨٠ طالباً الأمر الذي يشكل تجاوزاً هائلاً في قدرتها الاستيعابية وعاملاً سلبياً في مستويات التحصيل العلمي، جنباً إلى جنب مع الضغط على المرافق المدرسية المختلفة بما يؤدي لتراجع الأنشطة العلمية التطبيقية والأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية التي تشكل عامل جوهري في مرحلة التعليم الأساسي.

ورغم انصراف جزء من موارد ميزانية التعليم الأساسي والسنوي إلى إنشاء الأبنية التعليمية وصيانة المدارس القديمة بما يمثل المرتبة الثانية في الميزانية بعد بند الأجور والمكافآت الذي يحتل القسط الأعظم من الميزانية، لكن التحرك على الوتيرة القائمة يستدعي سنوات طويلة لسد الاحتياجات. ومع الاهتمام بشكل خاص بتحديث بنية الأبنية التعليمية الجديدة وتطوير البيئة القائمة، فإن النبي المرتبطة بالعملية العلمية لا تزال شبه معطلة نسبياً.

ويشير قانون الجمعيات الأهلية الجديد القلق من مواصلة المجتمع المدني لجهوده في المساهمة في إنشاء المدارس الجديدة والاستمرار في تشغيل المدارس القائمة التي أنشأتها جمعيات أهلية لسد الاحتياجات في عدد المناطق، فضلاً عن القلق من المدارس التي أسستها جمعيات أهلية ترتبط بأيدولوجيات فكرية.

ويضعف من القلق أن توسع القطاع الخاص في التعليم يتأسس على الربحية بصفة أساسية، وهو ما يحتاج للعناية والمتابعة من جانب الإدارة العامة .

وقد سعت الدولة مؤخراً للإفادة من تجربة اليابان في التعليم عبر افتتاح مدارس للتعليم بالنظام الياباني توفر نموذجاً في تطوير العملية التعليمية في النواحي التطبيقية في إطار برنامج تعاون مشترك يُتوقع أن تبدأ عملها بداية من العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.

ويبقى جوهر العملية التعليمية مرتبطاً بصورة أساسية بإعداد المعلمين وبرامج التأهيل المستمر المخصصة لهم، والذي يشكل الأولوية المطلقة سواء توافرت الموارد الأخرى أو تراجعت، ويشكل تراجع مستوى المعلمين العلمي والتربوي عاملاً أساسياً في إضعاف العملية التعليمية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين، والاهتمام بتطوير برامج التأهيل المستمر الموجهة لهم، وتوفير آليات فاعلة للتقييم المستمر والمتابعة.

وتشكل قضية إعداد وتطوير المناهج التعليمية أمراً بالغ الأهمية فيما يتصل كذلك بتعزيز الجانب التربوي والمنظومة القيمية المرتبطة بها، مع تحسين نوعية وكفاءة العملية التعليمية ومخرجاتها، والتي يجب أن ترتبط بسوق العمل.

وفي ضوء جهود الدولة والمجتمع لمكافحة التطرف الذي يوفر الأرضية الضرورية للإرهاب، تبرز الحاجة الماسة لجهود منظمة كبرى في مجال تنقية المناهج التعليمية جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالجانب التربوي للمعلمين.

ولا يمكن أن تتأتى العلاقة بين العملية التعليمية وسوق العمل دون عملية تطوير منظمة في المناهج التطبيقية بما يتناسب مع تطورات العلم والتكنولوجيا ومواكبة آفاق العصر.

ورغم الجهود المبذولة التي تتصل بإنهاء ما تشكله الثانوية العامة من مصدر قلق للمجتمع، فإن هذه الجهود قد انصبت بصفة خاصة على مكافحة تسريب الامتحانات ومواجهة تقنيات الغش الجديدة خلالها، بيد أنها لم تضيف التحسن المنشود لإنهاء فزع الطلاب منها، حيث توفي ثلاثة من الطلاب وفقاً لما نشر خلال امتحانات الثانوية العامة للعام ٢٠١٧، بينهم اثنان راحا ضحية أزمة صحية مفاجئة نتجت عن أزمة نفسية، كما انتحر الثالث خوفاً من الفشل.

واستمرت أزمة غياب الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي تشكل ظاهرة متواصلة، حيث اختارت الأسر تفضيل عدم إضاعة الوقت في الالتزام بالحضور المدرسي مقابل توفير الوقت لفائدة انخراط الطلاب في مراكز الدروس الخصوصية لتركيز الفائدة وتقليل المصروفات.

ورغم توجهات وزراء التعليم المتتابعين لمكافحة هذه الظاهرة، غير أنها تواصلت على صلة بعواملها الواقعية

وتشكل أزمة الدروس الخصوصية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ظاهرة كاشفة على مستوى تدني العملية التعليمية وانخفاض مستويات التحصيل العلمي، فضلاً عما تمثله من أعباء إضافية على كاهل الأسر المتوسطة والفقيرة التي تشكل القسط الأعظم من طلاب المدارس الحكومية والخاصة واللغات، بالإضافة إلى كونها أحد المصادر الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي الذي تعمل الدولة على مكافحته وإدماجه في القطاع الرسمي.

ولعل استمرار ظاهرة الدروس الخصوصية وما تستدعيه من آثار أخرى ضارة بالمجتمع منها ما يتعلق بتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، حيث ترتبط مخرجات العملية التعليمية تحت وطأة هذه الدروس بمدى قدرة الأسرة على تحمل التكلفة المالية الباهظة للدروس ما يعني في مضمونه إرساء التمييز والإخلال بتكافؤ الفرص.

وتتجه الأسر القادرة نسبياً إلى إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة بحثاً عن خدمة وإدارة أفضل وتجنباً للازدحام الهائل في المدارس الحكومية، ورغم أن المدارس الخاصة تشكل عنصراً مهماً في سد الفجوات لاستيعاب الأجيال الداخلة في التعليم، فإن عامل الربح يشكل الأثر الغالب على القطاع الأكبر من هذه النوعية من المدارس، والتي قد تتراجع فيها مستويات العملية التعليمية في ظل غياب الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في الرسوم الدراسية التي تتحملها الأسر جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى تتمثل في التقيد بزي دراسي محدد باهظ التكلفة مع ارتفاع رسوم وسائل النقل الخاضع للإشراف المدرسي.

وتؤدي العوامل السابقة إلى تفضيل الأسر القادرة على إلحاق أبنائها بمدارس أجنبية استثمارية تتوافر فيها مقومات الخدمة التعليمية بجوانبها المختلفة مع معايير الكفاءة العلمية، والتي من شأنها أن تُيسر إلحاق الأبناء بالجامعات الأكثر تقدماً، لا سيما في الخارج، كما يساعد الأبناء على تعزيز فرصهم في الحصول على وظائف متميزة بالقطاعات المختلفة عند دخولهم إلى سوق العمل.

ويبلغ عدد الطلاب في التعليم العالي نحو ٢,٧ مليون طالب، ويتوزع القسم الأكبر من هؤلاء الطلاب على ٢٧ جامعة حكومية، وأربعة جامعات أهلية غير ربحية، فضلاً عن ٢٠ جامعة خاصة و١٢ أكاديمية.

ورغم زيادة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي إلى ٣١ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ثم زيادتها في موازنة العام الجديد ٢٠١٧ - ٢٠١٨ إلى ٣٥,٨ مليار جنيه، إلا أن الميزانية تبقى دون حجم الموارد المأمولة لتطوير التعليم العالي لا سيما مع الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، والحاجة للارتقاء بالمؤسسات التعليمية والنهوض بأدوارها التقنية المتنوعة ودورها الاجتماعي المنشود. فمن ناحية يتجه القسط الأعظم من الميزانية إلى الأجور والمرتبات بمقدار ٢٠,٥ مليار جنيه من إجمالي ٣١ مليار جنيه، و٣ مليارات جنيه مخصصة للبحث العلمي تذهب أيضاً في الأجور وبالتالي فإن الجامعات غير قادرة على توفير أكثر من ٢٥ بالمائة من احتياجاتها، وأن الموازنة تبقى حبر عثره مقابل تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

وتظل عملية تطوير المناهج وتنقيحها بما لا يتناقض مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان إحدى الاشكاليات الأساسية والمستمرة والتي تعوق مسيرة تعزيز حقوق الإنسان والتأكيد على حقوق ومبادئ المواطنة

وعلى صعيد الحق في العمل، استمرت معدلات البطالة وفق المصادر الرسمية تراوح متوسط ١٢,٥ بالمائة طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بما يقدر بنحو ٣,٥ مليون عامل، ويمثل الحاصلين على شهادات فنية ومتوسطة وجامعية أكثر من ٨٠ بالمائة من المتعطلين، ويقع غالبيتها في الشريحة العمرية بين ٢٢ إلى ٣٠ عاماً، ٧٥ بالمائة منهم من الإناث.

وتشير التقديرات إلى أن البطالة ترتفع بمعدلات كبرى في الدلتا والصعيد، حيث تبلغ في ذروتها ٥٦ بالمائة في محافظة قنا جنوبي البلاد، وتتنخفض لما دون ٨ بالمائة في القاهرة الكبرى، وهو أمر بالغ الأهمية ويؤثر على استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومخاطرها المتزايدة.

وفي تطور سلبي، أدرجت منظمة العمل الدولية مصر على "القائمة السوداء على صلة بعدم اتساق تشريعاتها مع مبادئ الحريات النقابية، والملاحظات التي أبدتها المنظمة على توجهات مشروع القانون الجديد، فرغم أن مصر منضمة إلى الثماني اتفاقيات الأساسية الخاصة بالعمل الدولية، غير أنها تأخرت كثيراً في إقرار قانون يدعم حرية العمل النقابي، وتضمن مشروع القانون الجديد عدداً من الجوانب التي كانت موضع تحفظات متجددة من قبل منظمة العمل الدولية.

من أهم هذه التحفظات عدم الاعتراف بالتنظيمات النقابية التي نشأت في سياق إعلان الحريات النقابية الصادر في مارس ٢٠١١، والمخاوف إزاء إغفال مشروع القانون لعدد من الضمانات التي يتم الانتقاص منها عند وضع اللوائح التنفيذية والتي تؤدي في العادة لعدم الاتساق مع المعايير

الدولية، وأغفل مشروع القانون حرية التنظيمات النقابية ولم يستثنىها من القيود على الاجتماعات العامة وألزمها باشتراط توفير مقر رسمي لها.

ويتطلب مشروع القانون حداً أدنى بتوافر ١٠٠ عامل على الأقل في المنشأة الواحدة لضمان تمثيلهم نقابياً، كما اشترط أن تضم النقابة ٣٠ ألف عامل على الأقل، وأن يتوافر للاتحاد النقابي ٣٠٠ ألف عامل على الأقل، وهو ما يفرض قيوداً ويؤدي لاحتكار التمثيل النقابي بما يخالف الاتفاقية رقم ٨٧.

وتضمنت الملاحظات أيضاً كفالة حق النقابات في التعبير عن آرائها بحرية في مجالات اهتمامها النقابية، وأن اللوائح النموذجية يجب أن تكون ذات طبيعة استرشادية لا إلزامية، فضلاً عن أهمية حماية المجالس النقابية المنتخبة من الحل بموجب أحكام قضائية إلا في سياق ضوابط تكفل حماية أكبر لاستقرار المجالس المنتخبة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، أحرزت الدولة تقدماً ملموساً في دعم هيكل الأجور للعاملين بالدولة والقطاع العام، سواء من خلال إرساء الحد الأدنى للأجور أو من خلال العلاوات الدورية قبل وبعد قانون الخدمة المدنية والعلاوات الخاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، ثم عبر علاوة الغلاء الاستثنائية التي تقرر في يونيو ٢٠١٧، لكنها لم تكن قادرة على التوصل لاتفاق مع القطاع الخاص على التقيد بحد أدنى للأجور والعلاوات الدورية والخاصة.

ويشكل العاملون في القطاعات غير الحكومية نحو ١٨ مليون عامل من قوة العمل البالغة أكثر من ٢٥ مليون عامل وفق الإحصائيات الرسمية، بينما تشير تقديرات مستقلة إلى أن قوة العمل الفعلية تتجاوز ٣٥ مليوناً، وأن أغلبها يعمل في القطاع الخاصة بما في ذلك القطاع غير الرسمي، وأن أغلبهم يعملون في ظل غياب إجراءات حماية تأمينية واجتماعية مناسبة.

ورغم المؤشرات التي رافقت مطلع يوليو ٢٠١٧ بشأن توصل الحكومة في مفاوضاتها مع ممثلي القطاع الخاص لتقرير علاوة بنسبة ١٠ بالمائة على الأجور، فهناك حاجة ماسة لمفاوضات أكثر فاعلية لإرساء ضمانات حماية تأمينية واجتماعية أكبر للعاملين في القطاع الخاص، فضلاً عن تبني السياسات والتشريعات الملائمة لإدماج القطاع غير الرسمي.

واستمرت الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في العمل من أجل تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وكان من أبرز التطورات تعيين أول سيدة في منصب المحافظ، حيث تم اختيار المهندسة "نادية عبده" محافظاً للبحيرة التي تعد واحدة من كبريات محافظات الدلتا والبلاد.

وتولي الدولة اهتماماً متزايداً بتضييق الفجوة بين الذكور والإناث في سوق العمل، حيث تشكل النساء نسبة ٢٠,٥ بالمائة من المشتغلين في البلاد في العام ٢٠١٦ مقابل ١٩,٥ بالمائة في العام ٢٠١٥، بينما يشكلن ٢٤,٤ بالمائة من المتعطلين في العام ٢٠١٦ مقابل ٢٥,٣ بالمائة في العام ٢٠١٥. ورغم أن هذه النسبة تسجل مؤشراً على التحسن مقارنة بالعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، إلا أنها تتطلب المزيد من الاستمرار والتطوير في الجهود الإيجابية التي تبذلها الدولة على هذا الصعيد لسد الفجوة، جنباً إلى جنب مع الجهود في المجال الثقافي.

الفصل الثانى

نشاط وجهود مكتب الشكاوى

يعد عمل مكتب الشكاوى أحد المؤشرات الأساسية التى تمكن المجلس من التعرف على حالة حقوق الإنسان فى مصر ، وذلك من خلال تلقيه الشكاوى المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية أو الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، والتعامل مع الإنتهاكات والتجاوزات والمخالفات ومطالب المواطنين الواردة فى هذه الشكاوى وفقاً للمعايير الدولية والقوانين الوطنية وذلك من حيث عمليات التصنيف والرصد والمتابعة مع الجهات المعنية فى الدولة وصولاً لحلول بشأن مطالب المواطنين وإيصال شكاويهم للجهة المعنية ، ولقد خاطب المكتب كافة الجهات المعنية من وزارات ومحافظين وهيئات حكومية وغير حكومية بالعديد من الشكاوى والمطالب وذلك خلال الفترة التى يغطيها التقرير ، إلا أنه مازال هناك تفاوت كبير بين عدد المخاطبات المرسلة من قبل المكتب وعدد الردود الواردة من الجهات ذلك بشكل عام دون النظر إلى مضمون هذه الردود.

بالنسبة لطرق التواصل والاتصال بالمكتب فهى متنوعة وذلك بغرض الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين تبدأ بالحضور المباشر للمواطن لتقديم شكواه أو ارسالها بالبريد أو التلغراف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني وأخيراً وسيلة المكاتب المتنقلة ، وذلك بجانب تواصل المكتب مع فروع المجلس المختلفة والموجودة فى عدد من محافظات وقد إنضمت إلى القائمة مؤخراً فروع جديدة بمحافظات الفيوم والقليوبية والغربية والاسكندرية بجانب الفروع القديمة فى محافظات "سوهاج - بنى سويف - الإسماعيلية - كفرالشيخ - بورسعيد" .

إن دور مكتب الشكاوى الأساسى هو تلقي شكاوى المواطنين والسعي لحلها مع الجهات المعنية ،ولكن بجانب هذا فإن المكتب يتحرك للتفاعل مع الأحداث الجارية فى المجتمع حيث يقوم المكتب بإرسال بعثات تقصى حقائق إلى المواقع التى تشهد شكاوي و إنتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على رصد وتوثيق هذه الإنتهاكات وإعداد تقارير بشأنها .

أولاً : تصنيف الشكاوى

التصنيف الموضوعي:

تلقى المكتب خلال فترة التقرير عدد ٥٥٩٥ شكاوى ، تعامل المكتب فعلياً مع ١٨٥٩ شكاوى بمخاطبة الجهات التنفيذية بمضمونهم بينما تم حفظ ٣١٨ شكاوى حفظ مؤقت لإستكمال البيانات ، كما تم حفظ ٣٦٥ شكاوى لعدم إختصاص المكتب بمضمون تلك الشكاوى ، كما تلقت المكتب عدد ٣٠٥٧ طلب عفو وتلك الطلبات يتم التعامل معها من قبل المكتب بإرسالها للجنة المعنية " لجنة العفو الرئاسية "دون التقيد بآليات عمل المكتب .

تصدرت الشكاوي المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، المرتبة الأولى من إجمالي الشكاوى الواردة للمكتب حيث بلغ عددها ٤٠٩١ شكاوى تعامل المكتب مع ١٠٣٤ شكاوى من إجمالي هذا العدد بإعداد مخاطبات للجهات التنفيذية ذات الصلة بمضمونها ، بينما يتم التعامل مع ٣٠٥٧ طلباً من بين هذا العدد تدخل في نطاق طلبات العفو تم إحالتها إلى لجنة العفو ، وتضمنت هذه الشكاوى إدعاء أصحابها وقوع إنتهاكات لعدة حقوق تتعلق بالحق في الحياة ، و الحق في الحرية و الأمان الشخصي ، و الحق في المحاكمة العادلة ، وعدم مراعاة حقوق السجناء ، و الحق في السلامة الجسدية ، والقبض التعسفي ، و الحماية من الإختفاء القسري ، يلي ذلك طلبات الإفراج وطلبات النقل من سجن الي آخر و طلبات عفو و طلبات عرض علي لجنة طبية وتوفير الرعاية الصحية ، والطلبات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة .

ثم تأتي الشكاوى المتعلقة بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية في المرتبة الثانية من إجمالي الشكاوي التي وردت للمكتب ، حيث بلغ عددها ٨١٠ شكاوى ، تنوعت ما بين طلبات لتوفير إحتياجات العيش الكريم ، وشكاوى أخرى لاسترجاع حقوق عمالية ناتجة عن تعنت جبه العمل مع العمال في حرمانهم من مستحقاتهم المالية أو تجاوز حقهم في الترقى أو نقلهم تعسفياً أو تعرض الإضطهاد و سوء المعاملة ، أو طلبات نقل ، وغيرها من الشكاوى التي تدخل تحت هذا الإطار .

يلي ذلك شكاوي تتعلق بالحق في السكن ، والحق في التعليم ، والحق في الصحة ، والحق في الضمان الإجتماعي (طلبات الحصول علي معاش " تكافل وكرامة " ، وطلبات المساعدات المالية) ، ثم تأتي بعد ذلك الطلبات المتعلقة بالمرافق العامة ، والحق في العيش في بيئة نظيفة وخالية من التلوث

جدول إجمالي أعداد الشكاوى المتلقاة :

شكاوى الحفظ		طلبات العفو	الشكاوى التي تعامل المكتب معها	إجمالي الشكاوى المتلقاة
إستكمال بيانات	عدم إختصاص			
٣١٨	٣٦٥	٣٠٥٧	١٨٥٩	٥٥٩٩

جدول يوضح أعداد الشكاوي طبقاً لتصنيف الحقوق

م	تصنيف الحقوق	أعداد الشكاوى
١	شكاوى الحقوق المدنية والسياسية	٤٠٩١
٢	شكاوى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية	٨٠٢
٣	شكاوى المصريين بالخارج	٢٣

التصنيف الجغرافى للشكاوى

وخلال فترة التقرير تلقى مكتب الشكاوى من جميع محافظات الجمهورية ، وقد إستأثرت محافظات القاهرة الكبرى بأعلى نسبة من الشكاوى ، تصدرتها محافظة القاهرة بواقع ١١٨٢ شكاوى ، تلتها محافظة الجيزة بواقع ١٠١٦ شكاوى ، ثم محافظة القليوبية ٣٥٩ شكاوى.

وبلغ إجمالي الشكاوى المتلقاه من هذه المحافظات ٢٥٥٧ شكاوى بنسبة ٤٥,٦٦ % ، كما جاءت شكاوى محافظات الوجه البحري ١٧٩٨ شكاوى بنسبة ٣٢,١١ % ، وجاءت الشكاوى من محافظات الصعيد بواقع ٨٩٠ شكاوى بنسبة ١٥,٨٩ % ، ومن مدن القناة ١٨٩ شكاوى بنسبة ٣,٣٧ % ، وأخيراً شكاوى المحافظات الحدودية بواقع ٦٨ شكاوى وشكلت نسبة ١,٢١ % من إجمالي الشكاوى الواردة من محافظات الجمهورية، كما تم حصر عدد ٩٧ شكاوى غير مبين بها اسم محافظة بعينها.

■ جدول يوضح أعداد الشكاوى الواردة طبقاً للتوزيع الجغرافى :

م	المحافظة	العدد	م	المحافظة	العدد
١	القاهرة	١١٨٢	١٥	كفر الشيخ	١٦٢
٢	المنيا	٣٥٣	١٦	الفيوم	١٧٩
٣	القليوبية	٣٥٩	١٧	الأقصر	١٢
٤	الجيزة	١٠١٦	١٨	بورسعيد	٤٣
٥	الغربية	٢٠٦	١٩	أسوان	٢٢
٦	البحر الأحمر	٩	٢٠	الإسماعيلية	٩٨
٧	الدقهلية	٤٣٠	٢١	السويس	٤٨
٨	الشرقية	٢٩٦	٢٢	مطروح	٣٧
٩	البحيرة	٢٣٢	٢٣	دمياط	١٠٠
١٠	المنوفية	١٥٤	٢٤	جنوب سيناء	٣
١١	أسيوط	٥٣	٢٥	شمال سيناء	٢٣
١٢	بنى سويف	١٠٢	٢٦	قنا	٧٦
١٣	سوهاج	١١٥	٢٧	الوادى الجديد	١١
١٤	الأسكندرية	١٨١		غير مبين	٩٧
الإجمالى			٥٥٩٧		

تصنيف الشكاوى وفقاً لطريقة وصولها :

يتلقى مكتب الشكاوى عبر الطرق المتعارف عليها وهى (الحضور المباشر - البريد -الفاكس - البريد الإلكتروني - التلغراف - المكاتب المتنقلة) ، ومن خلال تلك الطرق، ورد للمكتب عبر كل آلية على النحو التالي: ، جاءت النسبة الأعلى في تلقى الشكاوى عن طريق الحضور المباشر حيث بلغت أعداد

الشكاوى المتلقاه ٣٩٢٢ شكوى بنسبة ٧٠،٠٤% من إجمالي الشكاوى الواردة ، بينما إستقبل المكتب من خلال الفاكس ٨٩١ شكوى بنسبة ١٥،٩% من إجمالي الشكاوى، ومن خلال البريد ٥٩٠ شكوى بنسبة ١٠،٥٣% من إجمالي الشكاوى بينما تلقى المكتب عن طريق المكاتب المتنقلة ١٥٧ شكوى بنسبة ٢،٨٠% من إجمالي الشكاوى ، وإقتصرت الشكاوى الواردة عن طريق التلغراف علي ١١ شكوى بنسبة ٠،١٩% من إجمالي الشكاوى ، وعن طريق البريد الإلكتروني ٢٨ شكوى بنسبة ٠،٥٠% من إجمالي الشكاوى .

ويتضح من هذا العرض أن أعلى نسبة شكاوى تلقاها المكتب خلال فترة التقرير جاءت عبر الحضور المباشر لمقر المكتب ، ثم آلية الوصول عبر البريد وهو ما يعبر عن أن تلك الوسيلة هي الأسهل للمواطنين والتي لا يلقى فيها المواطن كلفة مادية في حضوره لمقر المكتب سواء كان المواطن من سكان القاهرة الكبرى أو من قاطني محافظات الجمهورية .

وتتسم الشكاوى التي ترد عبر تلك الآلية باتساع مساحة الحفظ بها ، ويرجع إلي عدم معرفة مرسلها بالضوابط التي يتبعها المكتب في التعامل مع الشكاوى لعل من أهمها عدم وجود البيانات الأساسية - نقص المعلومات - عدم التوقيع على الشكاوى) .

▪ جدول يوضح أعداد الشكاوى وفقاً لطرق الوصول :

الحضور	الفاكس	البريد	التلغراف	المكاتب المتنقلة	البريد الإلكتروني
٣٩٢٢	٨٩١	٥٩٠	١١	١٥٧	٢٨

تصنيف الشكاوي وفقاً للنوع :

يقوم المكتب بإعداد حصر للشكاوى طبقاً لعدة تصنيفات ومنها النوع (ذكر - أنثى) وفقاً للنوع الاجتماعي على النحو التالي: من الذكور عدد ٥١٦٧ مواطن بنسبة إجمالية ٩٢،٢٨% من إجمالي الشكاوى ، ومن الإناث ٢٩٨ مواطنة بنسبة إجمالية ٥،٣٢% من إجمالي الشكاوى ، بينما بلغت الشكاوى المجمعة التي يشترك فيها عدد من المواطنين حول موضوع واحد ١٣٤ شكوى بنسبة ٢،٣٩% من إجمالي ما تلقاه المكتب .

وهو ما يعكس إرتفاع نسبة الشكاوى المقدمة من الذكور بالمقارنة بالشكاوى التي تقدمت بها إناث ويقوم المكتب بتحليل تلك الأنماط حرصاً منه على تذليل أية عقبات قد تواجه الشاكين سواء من الذكور أو الإناث في تقدمهم بشكاوى للمكتب .

. جدول يوضح أعداد الشكاوى وفقاً للنوع :

ذكر	أنثى	مجمع
٥١٦٧	٢٩٨	١٣٤

ثانياً : تحليل مضمون الشكاوى :

الشكاوى المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية

الحق فى الحياة:

تلقى مكتب الشكاوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير شكاوى تتعلق بإدعاء بانتهاك الحق فى الحياة لمواطنين أثناء وجودهم بأماكن الإحتجاز وهى :

الشكاوى المقدمة من المواطن/ م.ع.ع ، والذي يدعى وفاة نجله المدعو/ م.م.ع ، تحت تأثير التعذيب بقسم شرطة الطالبية حيث أنه بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٦ قامت قوة من قسم شرطة الطالبية بقيادة الضابط/ م . أ بالقبض على المجنى عليه من أمام منزله بشارع الزهراء بالطالبية وتفنيشه أمام المارة ولم يتم العثور على أية ممنوعات معه ،تلى ذلك قيام المشكو فى حقه بالاعتداء على المجنى عليه بالضرب واصطحابه بعد ذلك إلى قسم شرطة الطالبية وتلفيق قضية حيازة مواد مخدرة له ، وخلال فترة احتجازه بالقسم تعرض لمضايقات والاعتداء عليه ، مما جعل والده يقوم بتقديم شكاوى ضد أفراد الشرطة بالقسم وهو الأمر الذى أدى إلى نتائج عكسية وفى فجر يوم السبت الموافق ١٨/٦/٢٠١٦ نما إلى علم الشاكي وفاة نجله داخل الحجز نتيجة التعذيب ،إلا أنه لم يستطيع التأكد من ذلك وفى حوالى الساعة الثانية ظهراً من نفس اليوم تلقى الشاكي اتصالاً هاتفياً من أمين شرطة بقسم الطالبية ، يفيد بأن نجله فى مستشفى الهرم ويحتاج إلى ٢٤ كيس دم وعلى الفور ذهب الشاكي إلى المستشفى وقابل أمين الشرطة ولكن لم

يتمكن من رؤية نجله وفي حوالي الساعة العاشرة مساء تم إخباره بأن نجله قد توفي . ولم يتمكن من رؤية الجثمان إلا في الساعة الثانية صباح اليوم التالي وذلك في حضور طبيب الصحة وتبين وجود آثار نزيف دماء في الفم والأنف والأذن ، لاحظ وجود آثار حروق وجرح نافذ في الرقبة ، كما لاحظ أيضاً آثار ضرب على ظهره و"طفى سجائر" وكذلك آثار صعق بالكهرباء على قدمه ، إلا أن تقرير الطب الشرعي كان مفاجأة حيث ورد فيه أن سبب الوفاة يرجع إلى إصابة المذكور بأنيميا حادة وهبوط في الدورة الدموية ولم يتطرق التقرير لأية أسباب أخرى للوفاة أو وجود لأي آثار للتعذيب ، وهو الأمر الذي جعل الشاكي يرفض استلام جثمان نجله من المستشفى ، علماً بأن الشاكي ونجله الآخر معرضين للتهديد بتفريق القضايا من قبل المشكو في حقهم وآخرين من ضباط وأفراد القسم .

وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٢ تم ضبط المدعو / م.م.ع نجل الشاكي وبحوزته (٢٥ جرام هيروين ، ٣٠٠٠ جرام من جوهر الحشيش المخدر) ، وتحرر عن ذلك المحضر رقم (٢٠١٦/٨٠٤٨) جنح الطالبية ، وبالعرض علي النيابة العامة قررت إخلاء سبيله بضمان مالي قدره ٥٠٠٠٠ جنية وعجز المتهم عن سداد الكفالة وبالعرض مرة أخرى علي النيابة العامة قررت إستمرار حبسه احتياطياً لجلسة ٢٠١٦/٥/٢٩ ، وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ شعر المتهم بحالة إعياء شديدة وعلى أثرها تم نقله إلي مستشفى الهرم حيث تبين أنه يعاني من نزيف مستمر بالأذن والأنف والفم وزيادة معدل ضربات القلب وإرتفاع في معدل التنفس وتشنجات مع إنخفاض درجة الوعي وتم حجزه بالعناية المركزة تحت التنفس الصناعي لنقص في الدم وأعراض إنسحاب حاد نتيجة إنسحاب المواد المخدرة ولم يستجيب للمحاليل والعلاج وتوفي على أثر ذلك .

وقد أكد التقرير الصادر عن الصحة بعدم وجود أى إصابات في الجثمان ولا توجد ثمة شبهة جنائية وأن الوفاة ناتجة عن هبوط حاد في الدورة الدموية ونقص في الدم وإرتفاع معدل السكر في الدم ، وبإستدعاء أهلية المتوفي حضر كل من والده وشقيقه وبسؤال والده أفاد بأن نجله المتوفي كان يعاني من نقص في الدم ومرض السكر منذ فترة طويلة وأنه دائم العلاج لتلك الأمراض وأن وفاته كانت قضاءً وقدرًا وأقر أنه لايتهم احد بشئ ولا يشتبه جنائياً في وفاته ، وبسؤال شقيقه أكد ما جاء بأقوال والده وتحرر عن ذلك المحضر رقم (٢٠١٦/٥٢٥٧) إداري الطالبية ، وبالعرض علي النيابة العامة قررت إصدار تصريح بدفن جثة المتوفي .

والشكوي المقدمة من المواطنة / س.ج.م ، والتي تدعى وفاة شقيقها المواطن/ س.ج.م ،تحت تأثير التعذيب بقسم شرطة ثان طنطا حيث أنه بتاريخ ٦/١٠/٢٠١٦ قامت قوة تابعة لقسم ثان طنطا بقيادة الضابط / م.د معاون المباحث بإقتحام منزل المذكور وتحطيم محتوياته والقبض عليه وإصطحابه لديوان عام القسم بدعوى إتهامه بالسرقة ،ولم يعرض على النيابة إلا بعد مرور أربعة أيام على إحتجازه بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ ،وقد أفاد أمام النيابة بتعرضه للإعتداء عليه بالضرب والصعق الكهربائي داخل غرفة خاصة بوحدة المباحث "الثلاجة" ،وقد قامت النيابة بإخلاء سبيله من سراى النيابة ،إلا أنه بالكشف الجنائي عنه تبين انه صادر بشانة حكماً غيابياً لمدة شهر في قضية سلاح أبيض ، فتم إعادته لقسم شرطة ثان طنطا مرة أخرى لعمل المعارضة ، وبتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٦ تلقى شقيق المتوفى إتصلاً هاتفياً من داخل القسم بأن شقيقه توفى - علماً بأن المذكور أجرى إتصلاً هاتفياً مع شقيقه فى نفس يوم الوفاة أكد فيه علي تعرضه للضرب والصعق بالكهرباء من قبل رجال وحدة المباحث وطلب منه ان يسافر عند شقيقته في الأسكندرية حتي لا يتعرض لنفس مصيره - ، وعلي أثر ذلك تجمع الأهل أمام القسم ليتسلموا الجثمان ، ووقع علي استلام الجثمان عم المتوفى/ م.م.ح.ش ، وأثناء تغسيل الجثمان لاحظ عليه آثار للاعتداء بالضرب وتم توثيق ذلك وتحرير محضر بالواقعة يحمل رقم ٨٣٥٤ لسنة ٢٠١٦ إداري ثان طنطا لحين صدور تقرير الطب الشرعي ، وبمخاطبة النيابة العامة افادت بأنه فور ورود محضر الشرطة المؤرخ فى ١٤/١٠/٢٠١٦ الثابت به وفاة المسجون/س.ج.م بحجز قسم شرطة ثان طنطا " الذي كان يقضى حكماً بالحبس لمدة شهر فى القضية رقم ١٤٤٢٦ لسنة ٢٠١٤ جنح ثان طنطا " ، قامت النيابة بمباشرة التحقيقات بذات التاريخ حيث تم الانتقال لمعاينة جثمان المتوفى وندب الطب الشرعي لإجراء الصفة التشريحية للجثمان لبيان سبب الوفاة وما إذا كان يوجد ثمة شبهة جنائية في الوفاة من عدمه ،كما تم سماع اقوال عشرين من النزلاء بحجز قسم ثان طنطا بشأن ظروف وملابسات وفاة المذكور فضلا عن الاستماع لشهادة كل من م.م.م شاهد و س.ج.م (شقيقة المتوفى) وأن الاوراق مازالت متداولة بالتحقيقات لحين ورود تقرير الطب الشرعي .

وأيضاً الشكوى المقدمة من المواطن/ م.ع.ع.ا عن نجله المواطن/ إ.م.ع.ع ، حيث أنه بتاريخ ٧/٢/٢٠١٧ قامت قوة من قسم شرطة كفرالزيات بقيادة الضابط/ح.ع ، بالقبض على المذكور أمن أمام محل عمله (محل إكسسوار حريمى) هو وإثنين من أصدقائه وإصطحابهم جميعاً بسيارة "ميكروباص" تحمل رقم ع م س/٦٢٤٣ ، إلى ديوان عام مركز شرطة كفرالزيات وذلك بعد تفتيش المحل ،وقد تم إخلاء

سبيل أصدقاء المذكور فقط وهو الأمر الذى إستدعى الشاكي للذهاب فى اليوم التالى إلى ديوان عام القسم للسؤال عن سبب إحتجاز نجله ،وبمجرد دخوله للقسم إستدعاه مأمور القسم وسأله عن ما إذا كان نجله يعانى من أمراض بالقلب أو السكرى ،فأكد أن نجله بحالة صحية جيدة ،وبعدها أخبره المأمور بأن نجله توفى ،وعلى أثر ذلك قام الشاكي بعمل محضر بنياية كفرالزيات برقم ١٥٥٥٠ لسنة ٢٠١٧ يتهم فيه الضابط/ح .ع ، بقتل نجله وطلب بتشريح الجثة ليحدد الطب الشرعى سبب الوفاة ، وتم مخاطبة وزارة الداخلية ،والنيابة العامة بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب أية ردود بشأنها.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى

يعد من أكثر الحقوق إنتهاكاً وبالتالي فهو يمثل النسبة الأكبر من الشكاوى الواردة للمكتب وذلك نظراً لطبيعة ممارسة هذا الحق والتي ينتج عنها دائماً إحتكاك بين المواطنين ومسئولى إنفاذ القانون ،كما يؤدى إنتهاك هذا الحق إلى المزيد من الإنتهاكات الأخرى ولعل أخطرها إنتهاك الحق فى السلامة الجسدية ،وكذلك التعسف فى إستخدام السلطة وإستغلال السلطة والنفوذ وإقتحام المسكن الخاص دون سند قانونى ،وغير ذلك من الإنتهاكات المرتبطة بكرامة الإنسان وحياته الخاصة .

الحق فى السلامة الجسدية

والذى يمارس على نطاق ليس بالمحدود في أماكن الاحتجاز وذلك وفقاً للشكاوى التي وردت للمكتب والتي يتضرر أصحابها من تعرضهم للتعذيب داخل أقسام الشرطة ،ويحدث التعذيب لأغراض مختلفة منها الحصول على المعلومات أو الضغط على أشخاص آخرين أو كنوع من العقاب ،ومنها :

الشكوى المقدمة من المواطنة/ ص.س.ع ، حيث أنه بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٦ قامت قوة من قسم شرطة العجوزة باقتحام منزل الشاكية والقبض عليها وعلى والدتها وذلك للضغط على شقيقها الأكبر ويدعى/ م.س - المطلوب لمشاركته في مشاجرة - لتسليم نفسه. علماً بأن المذكورة قد تم احتجازها بغرفة المباحث بمقر القسم حتى يوم ٢٧/٦/٢٠١٦ وأثناء ذلك كان يتم الاعتداء عليها بالسب والضرب كما كان يتم تقييدها من الخلف و استجوابها لفترات طويلة وهى معصوبة العينين ، ولم تعرض على النيابة خلال تلك الفترة وكذلك لم يسمح لها بالتواصل مع أحد. كما أكدت الشاكية أنه تم تلفيق قضية حيازة سلاح نارى لشقيق آخر لها ويدعى/ع.س ، وأنه بعد إطلاق سراحها مازالت تتعرض للتهديد هي وأسرته من قبل مباحث القسم بتلفيق القضايا ، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ،والنيابة العامة بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب أية ردود بشأنها.

وهناك أيضاً الشكوى المقدمة من المواطنة/ آ.م.أ.ع ، عن نجلها المواطن/ خ.م.م.ك ، حيث تتضرر من تعرض نجلها وآخرون للإعتداء عليهم بالسب والضرب من قبل كل من ضباط وأمناء قسم شرطة الوراق حيث أنه بتاريخ ٢٠١٦/٢/٩ قام المشكو في حقهم بالإعتداء بالضرب باستخدام "مواسير" المياه وكذلك "الكرياج" على كل المحتجزين بالغرفة رقم "٢" بقسم شرطة الوراق وإحداث العديد من الإصابات بهم وذلك لإكتشافهم تليفون "محمول" داخل الحجز فقرروا توقيع عقاب جماعى على كل المحتجزين ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت بأنه قد تم إستدعاء الشاكية للتحقيق فى شكاها ولكنها لم تحضر ، ويرجح أن الغرض من الشكوى هو منع أو تأجيل ترحيل المحتجزين إلى السجن ، علماً بأنه يتم توقيع الكشف الطبى بمعرفة طبيب السجن قبل قبول أى مسجون ولم يرد لقسم شرطة الوراق ما يفيد بوجود أى إصابات للمذكور والذي تم ترحيله إلى السجن .

كما توجد أيضاً شكوى جماعية مقدمة من زوى عدد من سجناء برج العرب وذلك بشأن تعرض أبنائهم للإعتداء عليهم بالسب والضرب بأساليب شتى حيث أنه بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٤ قام المسئولون عن السجن بالإعتداء على السجناء مستخدمين فى ذلك القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيل للدموع و إخراجهم من الزنازين والإعتداء عليهم بالضرب ، وقد تم منع ذوى السجناء من الزيارة أكثر مرة ، وعندما تم السماح لهم بالزيارة فوجئوا بوجود أبنائهم مصابين بالعديد من الجروح والحروق كما تم منع الأدوية عنهم وسحب كافة متعلقاتهم الشخصية، وبالإضافة إلى ذلك قامت إدارة السجن بتوقيع عقوبة (التغريب) على عدد من السجناء ونقلهم إلى سجون المنيا الجديدة وجمصة ووادي النطرون ،وهى سجون بعيدة عن محال إقامة ذويهم، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية، والنيابة العامة بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب أية ردود بشأنها.

التعسف فى استخدام السلطة والإحتجاز غير القانونى

وترصد الشكاوى التي استقبلها المكتب تجاوز بعض من رجال إنفاذ القانون حدود سلطة القانون وممارسة انتهاكات تمس حرية وكرامة المواطنين، ومنها:

الشكوي المقدمة من المواطن / ع.ع.ت.ا ، حيث يتضرر الشاكي من عدد من الضباط والأفراد بمركز شرطة ديروط لقيامهم بالإعتداء علي أشقائه ونجله المودعين أو المحتجزين بمركز شرطة ديروط . وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت انه بإستدعاء الشاكي لسؤاله في مضمون شكواه رفض الحضور ،وبالفحص تبين أن نجل الشاكي و أشقائه كانوا محبوسين بالسجن المركزي بمركز شرطة ديروط علي ذمة القضية رقم (٢٠١٦/٧٣٠٤) جنايات ديروط بتهمة سرقة والمحكوم عليهم فيها بالحبس لمدة ستة أشهر ، وتم الإفراج

عنهم ، يتضح مما سبق عدم صحة ما يدعيه الشاكي و أن ما أتخذ من إجراءات حيال نجل الشاكي و أشقائه كان في إطار من الشرعية والقانون دون حدوث ثمة تجاوزات .

والشكوى المقدمة من المواطن/ ر ن س ، عن نجله المواطن/ أ.ر.ن.س ،والذى صدر له قرار إخلاء سبيل من النيابة بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٦ حيث أن نجله محبوس احتياطياً على ذمة القضية رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٢٠١٥ جنح البدرشين. وبالرغم من صدور قرار من رئيس نيابة الأحداث الطارئة بجنوب الجيزة بإخلاء سبيله بضمان محل إقامته إلا أن هذا القرار لم ينفذ وظل المذكور محتجزاً داخل مركز البدرشين دون مسوغ قانونى ،علماً بأن المذكور طالب بالفرقة الثانية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ، بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب أية ردود بشأنها.

إستغلال السلطة والنفوذ

وقد ورد للمكتب العديد من الشكاوى المتعلقة بإستغلال هذه السلطة والنفوذ ضد المواطنين لتحقيق مصالح شخصية أو للضغط على المواطنين للموافقة على أمر ما أو التنازل عن شيء ما ولا يقتصر الأمر هنا على بعض رجال الشرطة فقط بل يمتد إلي بعض الموظفين العموميين والذين تعطيهم وظائفهم سلطة إنجاز مصالح المواطنين أو منعها وفقاً للأهواء الشخصية للموظف ،ومنها،

الشكوى المقدمة من أهالى عزبة حمدى باشا مركز أبوحمص وعنهم المواطن/ م.إ.م.م ، حيث يتضرر الشاكين من قيام المستشار/أ ش بإستغلال صفته الوظيفية وذلك بتحرير محضر ضدهم على خلاف الواقع واتهامهم بالسرقة والبلطجة فى المحضر رقم ١٨٥٦٨ لسنة ٢٠١٦ مركز أبوحمص حيث أن الشاكين مستأجرون لأرض زراعية مملوكة للمشكو فى حقه منذ سنوات عديدة ويرغب بطرد الفلاحين من الأرض ، قام بتفريق تهم لهم بالسرقة والبلطجة لهم لإجبارهم على ترك الأرض ،وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بالفحص تبين وجود خلافات بين الشاكي وشقيقة المشكو فى حقه بسبب قطعة الأرض الزراعية المشار إليها وكذا قطعة أرض مبانى والمحزر بشأنها المحضر رقم (٣٠١٦/٤١٠٠) جنح إيتاى البارود والمتداول إمام القضاء .

و الشكوى المقدمة من المواطن/ م . ر . س ، والتي يتضرر فيها من قيام المدعو/س.س، ويعمل أمين شرطة بمركز شرطة إيتاى البارود بالاستيلاء على مساحة ٤٤ ف ٢٠ ق ٥ مملوكة للشاكي مستغلاً في ذلك عمله كأمين شرطة ، وأيضاً قيام المشكو في حقه بالتعدي بالضرب على شقيق الشاكي المدعو / ح.ر. ، وشقيقته أ.ر. ، كما يؤكد الشاكي تحريره محاضر بهذه الوقائع بقسم شرطة إيتاى البارود

وتحريات المباحث أكدت صحة جميع الوقائع ، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ، بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب ردود بشأنها .

وكذلك الشكوى المقدمة من المواطنة/ ي.م.ا.ا ، عن نجلها المواطن/ع.م.خ ، حيث تتضرر من قيام أمين شرطة بمركز شرطة منية النصر ويدعى/م.ا ، بإستغلال صفته الوظيفية للضغط على نجلها ليعمل لحسابه فى تجارة المواد المخدرة وعندما رفض قام بتهديده بتفريق القضايا له ، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ، بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب ردود بشأنها .

انتهاك حرمة المسكن وترويع المواطنين

وبالنسبة للشكاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المسكن فقد ورد للمكتب العديد من الشكاوى تتعلق بقيام بعض رجال الشرطة باقتحام المنازل وترويع الموجودين بها من نساء وأطفال ويستتبع هذا بالطبع جملة من الانتهاكات كالاعتداء على المواطنين الذين يعترضون على هذه الطريقة وأيضاً القبض عليهم واحتجازهم بدون وجه حق و يتطور الأمر إلى تحرير المحاضر ضدهم ،ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن / أ.ع.م.م ، حيث يدعى قيام قوة من مركز شرطة دشنا وعلي رأسهم العميد / إ. س ، والرائد /ع.أ ، بإقتحام منزله دون مسوغ قانونى بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٦ وتحطيم محتوياته ، كما يدعى إستيلاء القوة علي مبلغ ١٧٠٠ جنيهاً ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت انه بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٦ قامت حملته من مباحث مركز شرطة دشنا لضبط الهاربين من أحكام الجنايات والمطلوب ضبطهم و إحضارهم بدائرة المركز ومن بينهم الشاكي المطلوب ضبطه واحضاره في القضية رقم ١٠٢٠ / ٢٠١٦ إداري مركز شرطة دشنا وكذا الآتي أسمائهم بعد :

- المدعو / م.ع.م.م (شقيق الشاكي) المطلوب إحضاره في القضية رقم ٢٠١٦/٣٧٦٠ إداري مركز دشنا إطلاق أعيرة نارية ، والسابق إتهامة في عشرة قضايا .

- المدعو / ح.ح.م.م (نجل عم الشاكي) المطلوب ضبطه وإحضاره في القضيتين رقمي ٢٠١٦/٣٧٦٠ إداري مركز شرطة دشنا إطلاق أعيره نارية ، و ١٠٢٠ / ٢٠١٦ إداري مركز شرطة دشنا إطلاق أعيرة نارية .. وحال وصول الحملة لمنازل المذكورين لاذوا بالفرار داخل الزراعات المجاورة لمنازلهم .

ويتضح مما سبق كيدية الشكوي وقصد الشاكي غل يد المباحث عن ضبط شقيقه ونجل عمه الصادر ضدهم قرارات بالضبط والإحضار .

و الشكوى المقدمة من المواطن/ أ.م.م ،والذى يتضرر من قيام قوة من قسم شرطة العمرانية بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨ باقتحام المقهى الخاص به وتحطيم محتوياته، وكذلك اقتحام مسكنه والتعدي بالضرب عليه وعلى أسرته مما أحدث بهم العديد من الإصابات ، كما يدعى اقتيادهم إلى قسم شرطة العمرانية وتهديدهم بتفليق القضايا .،وعند خروجه من قسم الشرطة في نفس اليوم توجه إلى مستشفى أم المصريين لعمل تقرير طبي بالإصابات ورفضت المستشفى توقيع الكشف الطبي عليه ،وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ، بموضوع الشكوى ، ولم يتلق المكتب ردود بشأنها .

وكذلك الشكوى المقدمة من المواطن/م.م.م ،والتي يتضرر فيها من قيام قوة من قسم شرطة الشرايية على رأسهم الضابط / ع.ع ،والأمين أ.ر ، باقتحام منزله بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٦ الساعة الرابعة فجراً وتفتيشه وتحطيم محتوياته متهمين الشاكي بالإتجار بالمواد المخدرة، كما يدعى الشاكي استيلاء المشكو في حقهم على مبلغ مالي وبعض المشغولات الذهبية ، وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية ، بموضوع الشكوى .

الإختفاء القسرى

إحتلت الشكاوى المتعلقة بالإدعاء بالإختفاء القسرى النسبة الأكبر من الشكاوى التى إستقبلها المكتب خلال الفترة التى يغطيها التقرير ، وبالقراءة فى طبيعة هذه الشكاوى سنجد أن الإدعاء الذى تضمنته تلك الشكاوى واحد ويشير إلى قيام قوة تتبع لوزارة الداخلية يكونوا أحياناً ملثمين بالقبض على المجنى عليه من منزله أو من محل عمله دون إخباره أو ذويه بسبب ذلك أو المكان الذى سحجز فيه أو طبيعة الجهة التابع لها القائمين بالقبض عليه " فقط جهة أمنية " وأحياناً يتم إخبار ذويه بأنه سيتم سؤاله عدة أسئلة وسيعود خلال ساعات .

بالإضافة إلى الإدعاء بوقوع إنتهاكات متمثلة فى إقتحام المنزل وتفتيشها وإلحاق اضرار نفسية ومادية بالموجودين بها ، ويؤكد أصحاب تلك الشكاوى بأن رحلة ذويه للتعرف على مكان إحتجازه ، ولوحظ أن غالبية حالات الإختفاء القسرى يتم معرفة أماكن أصحابها ، ولكن بشكل غير رسمى من خلال أحد أفراد الشرطة فى القسم التابع له " الشخص المدعى بإختفائه " ويكون فى الغالب أحد مقرات الأمن الوطنى .

كما لوحظ أن بعض الحالات يتم إجلاء مصيرها خلال ايام قليلة ويخلى سبيلها بعد التحقيق معها من قبل الأمن الوطنى ودون العرض على النيابة ، هذا من الناحية الفعلية ، أما من الناحية الرسمية وردود الجهات تتضمن عدم صحة تلك الإدعاءات (لا القبض ولا التحقيق والإحتجاز) إلا أنه تظل هناك حالات أخرى مختفية فترات طويلة قبل أن يتبين لذويهم مكان إحتجازهم والإتهامات الموجهة إليهم من قبل النيابة

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

وفيما يتعلق بحقوق السجناء فقد ورد للمكتب العديد من الشكاوى التي تتعلق في مجملها بطلب توفير الظروف المعيشية والمعاملة الإنسانية لهم داخل السجن حيث احتلت الشكاوى المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية المرتبة الأولى في الشكاوى الخاصة بالسجناء ولوحظ أن غالبية الشكاوى المقدمة في هذا الصدد من مواطنين محبوسين احتياطياً على ذمة قضايا تنحصر طلباتهم في السماح بدخول الأدوية إلى السجن أو إجراء عملية جراحية ، أو تلقي العلاج في الخارج لعدم توافر الإمكانيات الطبية اللازمة لعلاجهم داخل مستشفى السجن .

الطلب المقدم من / م.أ.م عن شقيقه السجين/ص.أ.م ، نزيل/سجن ليمان طره والخاص بتوفير الرعاية الصحية لشقيقه حيث أنه يعاني من إصابة مباشرة في الظهر منذ ثمانية أشهر وقد أدت إلى كسر في الفقرة القطنية الخامسة وكسر وانحلال الفقرتين القطنيتين الرابعة والخامسة وأيضاً زيادة معدل تكون العظام في منطقة الكسر ،ويحتاج إلى تدخل جراحي عاجل يتطلب نقله لمستشفى خارج السجن ،وقد تقرر بالفعل نقله إلى مستشفى المنيل الجامعي، إلا أن إدارة السجن قامت بنقله إلى المستشفى بعد موعد عمل العيادات الخارجية ، وفي المرة الثانية قامت ادارة السجن بنقل النزيل من خلال سيارة الترحيلات ولكنه رفض ذلك لكون حالته الصحية لا تتناسب مع ذلك علماً بأنه قد تم نقله من قبل - للمحاكمة - في مدرعة وتعرض لانتكاسة كادت أن تودي بحياته. ويرجو توفير سيارة إسعاف مجهزة لنقل شقيقه السجين إلى المستشفى لتلقى العلاج اللازم له وذلك على وجه السرعة ،كما يرجو إيقاف توجهه للمحاكمات لحين تحسن ظروفه الصحية ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بالكشف الطبي على المذكور تبين أنه يعاني من كسر قديم بالفقرتين (٤،٥) قطنية وكسر قديم ملتئم بالحوض ويحتاج لعمل رسم عصب للعصب الوركي ، وسبق عرضة على مستشفى المنيل الجامعي بتاريخ ٢٠١٦/١/٤ ، ٢٠١٦/٣/٩ وتم تحديد موعد لإجراء رسم العصب يوم ٢٠١٦/١٠/١ بمستشفى المنيل الجامعي .

و الطلب المقدم من المواطنة/ ن.ع.ع عن نجلها السجين/ خ.ص.م ،نزيل/ سجن شبين الكوم والخاص بطلب إجراء عملية جراحية للمذكور حيث أنه يعاني من قطع في العصب وكسر في أسفل الركبة بالساق اليسرى ،علماً بأنه تم عرض المذكور على المستشفى الجامعي ومستشفى شبين الكوم التعليمي وبعد إجراء الفحوصات والأشعة اللازمة تبين أنه يحتاج إلى إجراء عملية للعصب كما يحتاج إلى شرائح ومسامير في الساق اليسرى، وقد تقرر إجراء العملية في مستشفى شبين الكوم التعليمي بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧، إلا أنه لم يتم إجراء الجراحة وذلك لعدم وجود غرفة للحجز والحراسة بالمستشفى، علماً بأن

الحالة الصحية للسجن في تدهور مستمر قد يؤدي إلى فقدانه لساقه اليسرى كما أكد الأطباء أنه كلما تأخر إجراء العملية تكون نسبة نجاحها أقل ،تم مخاطبة وزارة الداخلية بموضوع الطلب ،ولم يتم الرد .
و الطلب المقدم من المواطنة/ س.م.م بتوفير الرعاية الصحية لنجلها المتهم /ص.ع.م حيث أنه قد تم القبض عليه بتاريخ ٢٠١٤/٢/١١ علي ذمة القضية رقم ٦٦٥٧ لسنة ٢٠١٤ قسم ثان المنصورة ،
علماً بأنه يعاني من التهابات في الساق اليمني منذ القبض عليه وقد تدهورت حالته الصحية بعد ذلك وأجري عملية جراحية بها وهو يعاني الآن من خلع في الركبة ، علماً بأن المذكور مودع حالياً بقسم ثاني المنصورة ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بتاريخ ٢٠١٤/٢/١١ تم ضبط نجل الشاكية في القضية رقم ٧٥٧ / ٢٠١٤ بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية وتم الحكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٠ ، كما سبق إجراء جراحة له بالقدم اليمني بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٧ نتيجة إصابته بانزلاق في عظمتي الردفة .

وكذلك الطلب الوارد إلى المجلس بشأن التقرير الطبي الخاص بحالة النزيل / أحمد عبدالوهاب محمد الخطيب نزيل سجن وادي النطرون ، والمحكوم عليه بالسجن المشدد ١٠ سنوات في القضية رقم ٢٠١٤/٦٣٥٧ ، حيث ورد بالتقرير أن المذكور يعاني من " طفيل الليشمانيا " والذي ينتقل عن طريق تعرضه للدغ من حشرة ذبابة الرمل والتي أدت إلى تدهور حالته بشكل ملحوظ تمثل ذلك في إرتفاع درجة الحرارة ، وتضخم في الطحال والكبد مع فقدان الوزن ونقص في كل مكونات الدم ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بالإطلاع على الملف الطبي للمذكور تبين أنه يعاني من نقصان في الوزن مع شحوب بالوجه ونقصان في المجهود وبإجراء تحليل دم تبين نقص في الهيموجليبين وعدد خلايا الدم البيضاء وتم إجراء تحليل " ANA " تبين من خلاله وجود إرتفاع في نسبة الحديد في الدم وسرعة الترسيب ، حيث تم ترحيل النزيل المذكور إلى المستشفى ليمان طره تمهيداً لعرضه على مستشفى المنيل الجامعي للمتابعة وتشخيص الحالة وصرف العلاج اللازم ، وبتاريخ ٢٠١٧/٣/٦ تم موافقة مكتب التعاون الدولي على عرض النزيل المذكور على لجنة طب شرعى لتوقيع الكشف الطبي عليه ، و بتاريخ ٢٠١٧/٣/٩ تم عرض المذكور على معهد الأورام لإتخاذ اللازم طبياً حياله ، وأوصى المعهد بعرضه على عيادة أمراض الدم بمستشفى المنيل الجامعي وإذا تبين أن سبب نقص خلايا الدم هي الطحال المتضخم من الممكن إجراء عملية إستئصال الطحال بعد تحويله من عيادة أمراض الدم بالقصر العيني ، و بتاريخ ٢٠١٧/٣/١١ تم عرض المذكور على عيادة أمراض الدم بالقصر العيني و عاد مؤثراً على أوراقه أنه بمناظرة التحاليل والإشاعات تم التوصية بإعادة عرضه يوم ١٤ الجارى لإمكانية بذل النخاع وتشخيص الحالة وجرى عرضه ، وتم إيداعه

مستشفى حميات العباسية لإخضاعه للعلاج بها حيث أنها المستشفى المتخصصة لمثل حالته ، ورداً على طلب أسرته بنقله للعلاج بمستشفى خاص على نفقاتهم فتبين أن الاجراءات اللازمة لذلك هي (يلزم لحجز النزيل المذكور بمستشفى خاص خارجى على نفقة ذوية تقديم الآتى: ١- موافقة المستشفى التى يرغبون نقله إليها ، ٢. موافقة النيابة العامة) ، وتم إخطار أسرته بذلك .

الطلبات المتعلقة بتطبيق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وهذه القواعد تتطلب توفير الظروف الآدمية الملائمة للسجناء داخل محبسهم من حيث المأكل والمشرب والملبس وممارسة الأنشطة وكذلك حقهم فى إستكمال تعليمهم داخل السجن ورؤيتهم لذويهم.

ومنها الشكوى المقدمة من المواطنة/ ف.ح. عن نجلها السجين/ م.ع.ع ، حيث تتضرر من عدم تمكنها من زيارة نجلها المحبوس إحتياطياً بسجن ٩٩٢ ببطرة العقرب منذ ٢٥/٣/٢٠١٥ حيث توجهت لزيارة نجلها أكثر من مرة ولم تتمكن من مقابلته لتعليمات إدارة السجن بأن الزيارة لجميع نزلاء سجن العقرب كل شهرين ، كما تؤكد الشاكية منع ابنها من دخول الامتحانات ومنع دخول الكتب الدراسية ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت بأن المذكور محبوس إحتياطياً على ذمة القضية رقم (٢٠١٥/٣٠٨) بتهمة الإنضمام لجماعة إرهابية ، ولم تتوصل المعلومات من منع زيارة الشاكية لنجلها، كما يتم التصريح للمسجونين المحكوم عليهم والمحبوسين إحتياطياً بإستحضار الكتب والصحف من جرائد ومجلات ، وواجب إدارة السجن الإطلاع على محتوياتها والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بختم السجن قبل تسليمها للمسجونين وإستبعاد ما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالأمن أو العقيدة.

الشكوى المقدمة من المواطنة / م.ع.ع . ١ عن شقيقها السجين / ع.ع. ١ " نزيل سجن العقرب ١ شديد الحراسة " والتي تتضرر فيها من إدارة السجن لمنع الزيارة عن شقيقها وكذلك منع دخول الكتب الدراسية (مما أدى الى رسوبه في العام السابق بجامعة الأزهر) وأيضاً تتضرر من عدم السماح بدخول الملابس الشتوية ومازال شقيقها يرتدى الملابس الصيفية والتي تسببت في إصابته بالأمراض كما تتضرر من سوء معاملة الأهالي أثناء الزيارة ، وبمخاطبة وزارة الداخلية افادت بأن المذكور يقضى عقوبة بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات في القضية رقم (٢٠١٣/١٢٠٥٨) جنح قصر النيل بتهمة التجمهر ، وبتوقيع الكشف الطبي عليه تبين سلامته من أي أمراض نفسية أو مزمنة ويوجد بعض الحساسية بالجلد ويتلقى العلاج الدوائي المناسب والحالة العامة جيدة، وبالنسبة لما ورد بشأن إحتجاز المذكور وثلاثون شخصاً آخرون بغرفة واحدة بها دورة مياه واحدة تبين عدم صحة ذلك حيث يتم تسكين النزلاء بغرف جيدة التهوية وفقاً لمعايير السلامة والسعة الصحية مع تزويدها بالأجهزة الكهربائية (مراوح، شفاطات تهوية) ويتولى

قطاع مصلحة السجون سلامة الإشتراطات الصحية للغرف والتأكد من نظافتها ومراعاة السعة الإستيعابية لكل غرفة ويمنح جميع النزلاء فترات التريض المقررة قانوناً بالأماكن المعدة لذلك (ساعتين يومياً) بالنسبة لما ورد بالسماح للنزيل المذكور بالزيارة كل خمسة عشر يوم وقصر مدة الزيارة ،لم يسفر الفحص عن صحة ذلك حيث يمنح جميع النزلاء الزيارات المقررة لهم قانوناً سواء كانت عادية أو إستثنائية أو بتصاريح نيابة دون النظر لنوع القضايا المودعين على ذمتها وبما لا يتعارض مع الظروف و الدواعي الأمنية وبمراجعة زيارته تبين إنتظامها وتم اخرها بتاريخ(٢٠١٦/٨/١٥)، ولم تتوصل المعلومات إلى قيام إدارة السجن محل الشكوى بتعذيب النزيل المذكور أو حرمانه من الحقوق القانونية أو المعيشية ،وأنة يعامل وفق نظم ولوائح السجن كسائر أقرانه من النزلاء،و يتضح مما سبق عدم صحة ماورد بالشكوى ، ويرجح كيديتها للنيل من أداء قطاع السجون التي تبذل قصارى جهدها لتقديم الرعاية المعيشية والخدمات الصحية لكافة النزلاء.

و الشكوي المقدمة من المواطنة / ش.ا.ا.ا حيث تتضرر الشاكية من منع زوجها /النزيل/ أ.ي. نزيل سجن طرة شديد الحراسة (العقرب) من التريض وإستمرار حبسه إنفرادياً طوال اليوم وذلك منذ يوم (٢٠١٧ / ٢/ ٧) ، إضافة إلى منعهم من زيارته منذ ستة أشهر دون أسباب واضحة ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت ،بأن النزيل /أ.ي.ع، مسكن بغرفة منفردة تتوافر فيها الإشتراطات الصحية كسائر غرف السجن طبقاً لنص المادة ٣٧٤ من دليل إجراءات العمل بالسجون ويسمح للنزلاء ومن بينهم المذكور بفترات التريض المقررة لهم قانوناً بالأماكن المعدة لذلك " ساعتين يومياً" تحت الحراسة المشددة طبقاً لنص المادة (٨٥ مكرر ٣) من لائحة السجون ولم تتوصل المعلومات إلى حدوث ثمة إنتهاكات للنزيل المذكور أو حرمانه من حقوقه المعيشية و أنه يعامل في إطار نظم ولوائح السجن كباقي أقرانه من النزلاء مما تقدم يتضح عدم صحة ماورد بالشكوى ويرجح كيديتها للنيل من أداء قطاع السجون كاحد الأجهزة الأمنية التي تبذل قصارى الجهد لتقديم الرعاية المعيشية والخدمات الصحية لكافة النزلاء،

والشكوي المقدمة من المواطنة / ز.ع.ع عن كلاً من / ف.م.م.أ - م.م.م.أ - م.م.أ ،نزيلاً/ سجن وادى النطرون ٤٤٠ ، بشأن تعرض المذكورين لسوء المعاملة والإهانة والضرب من قبل القائمين على السجن ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت ،أن النزلاء المذكورين كانوا مودعين بغرفة واحدة بالليمان مراعاة لظروفهم الإنسانية إلا أنهم إستغلوا ذلك في إثارة الفتن ومحاولة فرض السيطرة والنفوذ علي باقي نزلاء الغرفة مما دفع إدارة الليمان لإتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة وإعادة تسكينهم بغرف منفردة حفاظاً علي أمن الليمان ، والشاكية تتخذ من أسلوب الشاكية وسيله لغل يد إدارة السجن عن تطبيق لوائح السجون

علي نوبها والحد من إجراءات تفتيشها ومرافقيها أثناء الزيارة ، ولم تتواصل المعلومات إلي حدوث تعدي علي الشاكية و كريمتها أو النزلاء نوبها أو إساءة معاملة أي منهم حال الزيارة وأنهم جميعاً تم معاملتهم وفق نظم ولوائح السجون .

يأتى بعد ذلك الطلبات المتعلقة بنقل السجناء إلى أقرب سجن لمحل إقامة أسرته حتى يتمكنوا من زيارتهم دون مشقة ،ومنها ،

الطلب المقدم من المواطنة/ ر.أ.م ، عن نجلها السجين/ م.ع.م ،نزيل سجن القناطر الخيرية رجال بشأن نقله إلى أقرب سجن لمحل إقامتها بمحافظة الدقهلية ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت بأنه ،تمت الموافقة على نقل المذكور إلى سجن المنصورة العمومي لمراعاة البعد الإنساني والإجتماعي للمسجونين وذويهم .

و الطلب المقدم من المواطن/ أ.م.أ ، عن شقيقه السجين/ م.م ، نزيل/ سجن ملحق وادى النطرون ،والذى يلتمس نقل شقيقه من سجن وادى النطرون إلى سجن دمنهور "الابعدية" وذلك حتى يتسنى لأسرته زيارته حيث أنهم مقيمون فى مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة ويعانون من مشقة في الانتقال إلى زيارته ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت ،بأن المذكور يقضى عقوبة بالسجن المشدد بتهمة الإنضمام لجماعة وقتل وشروع في قتل ، وقد تعذر نقله إلى سجن دمنهور لتكدسه بالنزلاء.

والطلب المقدم من المحامي / ط.ع.أ ، عن السجين / ر.س.ح، نزيل سجن / ليمان المنيا الجديد والخاص بطلب نقل المذكور لأقرب سجن لمحل إقامة أسرته بالقاهرة وذلك تيسيرا علي والدته المسنة حتى تستطيع زيارته، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه تعذر نقل المذكور إلى منطقة سجون طره لتكدسها بالنزلاء.

وأخيراً الطلبات الخاصة بالإفراج على اختلاف أنواعها :

أ- طلبات الإفراج الصحي

الطلب المقدم من المواطنة / ع.م.ت عن زوجها السجين / م.ح.م.م نزيل / سجن شبين الكوم ، بشأن الإفراج الصحي عن زوجها حيث أنه مصاب في الرئتين و شلل بالنصف الأسفل من الجسم و يعالج كيمابوا بمستشفى شبين الكوم الجامعي قسم الأورام ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بالفحص وبالاستعلام عن قاعدة بيانات نزلاء السجون أن المذكور قد توفي بتاريخ ٢٠١٦/٧/١ .

والطلب المقدم من المواطن / إن.س عن والده السجين / ن.س.س نزيل سجن / أبي زعبل رقم ٢ ، بشأن الإفراج عن والده حيث أن والده نظراً لحالته الصحية المتردية للغاية ، كما أنه رجل مسن "٧٧ سنة" ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت أنه بشأن الإفراج الصحي عن النزيل / ن.س.س (نزيل سجن أبي زعبل) بعد الإطلاع تبين أن المذكور يعاني من إرتفاع في ضغط الدم و السكرى ، كما يعاني من جرح في الفخذ الأيسر ناتج عن عملية تركيب شريحة في الفخذ الأيمن وتم إتخاذ اللازم نحو توجيه المذكور لمستشفى الليمان للمتابعة مع إستشاري الباطنة والعظام ، وحالته الصحية لا تستدعي العرض علي لجنة الإفراج الصحي .

وكذلك الطلب المقدم من المواطن/ ح.م.س ، عن والده السجين/ م.س.ح ، نزيل/ سجن أسيوط العمومي، والذي يلتمس الإفراج الصحي عنه حيث أنه يقضى عقوبة بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً قضى منها أربعة عشر عاماً، علماً بأنه رجل مسن تجاوز السبعين ويعانى من العديد من الأمراض منها تليف كبدي وتضخم بالبروستاتا والقولون العصبي الحاد، كما تأثر بصره وسمعه أيضاً وحالته الصحية في تدهور مستمر ، تم مخاطبة النيابة العامة بموضوع الطلب .

ب- الإفراج الشرطي:

الطلب المقدم من السجين / م.ح.أ ، نزيل / سجن ليمان جمصه ، والذي يلتمس الإفراج الشرطي عنه نظراً لظروفه الصحية السيئة إضافة إلي قضاء نصف المدة ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت بأن المذكور ، محكوم عليه بالسجن المشدد ٦ سنوات بتهمة اتجار مخدرات ، ولاتطبق عليه شروط الإفراج الشرطي .

والطلب المقدم من المواطنة/ ه.س.ع ، عن زوجها السجين/ ع.ر.ع ، نزيل/سجن وادى النطرون والتي تلتمس الإفراج الشرطي عن زوجها حيث أنه يقضى عقوبة بالسجن لمدة ستة سنوات على ذمة القضية رقم ١٧٢٨٢ لسنة ٢٠١٢ حدائق القبة ، علماً بأنه مستوف لكافة الشروط المطلوبة ومشهود له بحسن السير والسلوك كما أنه قد تجاوز نصف المدة ، تم مخاطبة وزارة الداخلية بموضوع الطلب .

ج- طلبات العفو:

ينتظر عدد كبير من المواطنين ويحاولون إدراج أسماء ذويهم ضمن قرارات العفو الرئاسي في المناسبات الوطنية والدينية والذين يكون أغلبهم محكوم عليهم بمدد طويلة نسبياً ومنها ،

الطلب المقدم من المواطن/ أ.أ.ح عن نجله السجين/ ح.أ ، نزيل/ سجن وادى النطرون - رقم(١)،
والذى يلتمس فيه طلب شمول المذكور بالعفو في إحدى المناسبات الخاصة بصدور قرارات العفو عن
السجاء حيث أنه يقضى عقوبة بالحبس لمدة خمسة سنوات في القضية رقم ٤٨٠٤ لسنة ٢٠١٤ جنح
مستأنف شرق القاهرة ،علماً بأن المذكور كان في السنة الأولى بكلية الزراعة جامعة الأزهر ،كما أنه قد
أنهى نصف مدة العقوبة ،وقد تم مخاطبة وزارة الداخلية بموضوع الطلب .

الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة :

جاءت الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة ، والشكاوى المتعلقة بتنفيذ
الأحكام و القرارات الصادرة من النيابة في المرتبة الأولى فعلى الرغم من آلاف الأحكام التي تقوم وزارة
الداخلية بتنفيذها يومياً - حسب ما يرد في البيانات الصادرة عن الوزارة- إلا أنه مازال هناك الكثير من
المواطنين غير قادرين على تنفيذ الأحكام التي صدرت لهم وبعضها مر عليه سنوات دون أن ينفذ ،
ومنها الطلب المقدم من المواطن/ ر.م.م، الخاص بطلب تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٠٠٧
لسنة ٢٠١٤ ، جنح بولاق الدكرور حصر ٣٩٦٢ لسنة ٢٠١٥ ، والخاص بحبس المدعو/ و.أ.م، لمدة سنة مع
الشغل وكفالة خمسمائة جنية، علماً بأن المشكو في حقه يعمل "مقاول" ومقيم بدائرة قسم بولاق الدكرور
ومعروف لدى الجميع ، وبمخاطبة وزارة الداخلية أفادت بأن المشكو في حقه عارض في الحكم المشار
إليه بجلسة ٢٣/٥/٢٠١٦ .

و الطلب المقدم من /م.إ.ع.إ بطلب تنفيذ حكم في القضية رقم ١٠٤٦٢ لسنة ٢٠١٤ جنح عين
شمس والصادر بحبس المدعو / أ.خ.إ ، لمدة ستة أشهر و إلزامه بأن يؤدي للمدعي بالحق المدني مبلغ
خمسمائة وواحد جنية ، علماً بأن المدعي عليه قد طعن علي الحكم وقد أصدرت المحكمة حكماً يقبل
المعارضة شكلاً وفي الموضوع رفضها و تأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وبمخاطبة وزارة الداخلية
أفادت بأن بتاريخ ٣/١/٢٠١٧ تم ضبط المحكوم عليه ، وترحيله لأمن القاهرة (قسم شرطة عين شمس)
لعرضه علي النيابة المختصة .

و الطلب المقدم من المواطنة / م.ز.ح.ي بطلب تنفيذ قرار النيابة العامة في القضية رقم ١ لسنة
٢٠١٦ منازعة صغار مركز الواسطي والمقيدة برقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ عرائض الكلية لشئون الأسرة
والمتضمن تسليم الصغيرين / إ.ع.ف.م _ ي.ع.ف.م ، لأمهما المذكورة / م.ز.ح، علي أن ينفذ القرار
فوراً وفقاً لقرار وزير العدل رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٠٠٠ ، علماً بأن الأطفال يقيمون مع زوجة والدهم بقرية بني

حدير - مركز الواسطي كما تم إخطار السيد رئيس وحدة المباحث بمركز شرطة الواسطي بصيغة تنفيذية للحكم بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٦ ، بمخاطبة وزارة الداخلية أفادت ، أنه بشأن التماس المواطنة / م.ز.ح ، والخاص بتنفيذ حكم قضائي صادر لصالحها بشأن ضم صغارها ، بالفحص تبين أن الشاكية صادر لها حكم قضائي رقم "١" أسرة الواسطي لسنة ٢٠١٥ ضد المدعو / ع.ف.م ، إلا أنه لم يتم بتسليم الأطفال .. وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٧٩٨٨ إداري الواسطي وتم عرض الأطراف علي النيابة العامة .

يأتي بعد ذلك الشكاوى المتعلقة بطول مدة الحبس الاحتياطي والتي تجاوزت في بعض الشكاوى العاميين دون أن يتم عرض أصحابها على المحكمة أو تحدد لهم جلسة وفي هذا مخالفة للمادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومنها ،

الطلب المقدم من المواطن/ م.ح.م ، والذي يطالب فيها بإخلاء سبيله على ذمة التحقيقات لتجاوزه مدة الحبس الاحتياطي المقررة قانوناً حيث أنه تم القبض عليه بتاريخ ١٧/٦/٢٠١٤ وحبسه احتياطياً منذ هذا التاريخ على ذمة القضية رقم ٨٨٧٣ لسنة ٢٠١٤ ج أوسيم والقضية رقم ٢٦٨٠ لسنة ٢٠١٥ ك شمال الجيزة ، علماً بأن المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٣ نصت على "وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية ، بحيث لا تجاوز ستة أشهر في الجرح وثمانية عشر شهراً في الجنايات سنتين إذا كانت العقوبة المقررة هي السجن المؤبد والإعدام ومع ذلك فلمحكمة النقض ولمحكمة الإحالة (الجنايات)، إذا كان الحكم صادر بالإعدام أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة خمس وأربعين يوم قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في الفقرة السابقة".

ولما كانت القضية حتى الآن لم تنتظر أمام المحكمة ولم يصدر فيها أحكام إذن فهي لا ينطبق عليها الشق الأخير من المادة السالفة الذكر، وعليه يستحق المذكور إخلاء سبيل بعد أن أمضى أكثر من سنتين في الحبس الاحتياطي، علماً بأن المذكور يعاني من مشاكل صحية - قصور في وظائف الكلى وخلع في الكتف - ويحتاج إلى تدخل جراحي ، وتم مخاطبة النيابة العامة بموضوع الطلب ولم يتم موافقتنا بأية ردود.

أما عن الطلبات المتعلقة باستعجال جلسات النقض ومنتظر أصحابها فترات طويلة قد تمضي سنوات قبل أن يحدد لهم جلسة للنقض ومنها الالتماس المقدم من السجين/ م.ر.ر. ، والخاص بطلب استعجال جلسة نقض في القضية رقم ١٨١٩ لسنة ٢٠١٤ جنايات كفر الشيخ والمقيدة برقم ٩١ لسنة ٢٠١٤ كلى كفر الشيخ ، علماً بأن المذكور محبوس منذ أكثر من سنتين ، تم مخاطبة محكمة النقض بموضوع الطلب.

وكذلك الطلب المقدم من السجين / ت. ف. ك ، عنه والدته / س. ا. م. تركز التماسها على:
طلب استعجال جلسة نقض في الطعن رقم ٣٤١١٣ لسنة ٨٤ ق وذلك في القضية رقم ٩٥٧ لسنة ٢٠١٣
كلى كفر الشيخ ، تم مخاطبة محكمة النقض بموضوع الطلب .

وهناك شكاوي تتعلق بطلبات بإعادة فتح باب التحقيق في محضر تم حفظه لظهور أدلة جديدة ، ومنها
الطلب المقدم من المواطن/ ط.س.ح ، والخاص بطلب إعادة فتح باب التحقيق في القضية رقم ٣٥١
لسنة ٢٠١٤ إداري ع السويس والمقيدة برقم ٤ لسنة ٢٠١٥ ج.ع السويس، والخاصة بوفاة المجند/ح.ط.س
، وذلك لوجود تضارب في أقوال الشهود مع ما ورد بالتقرير الطبي رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٤ وكذلك في نوع
السلاح المتسبب في الوفاة ، تم مخاطبة النيابة العامة بموضوع الطلب.

الحيات العامة

يتلقى مكتب الشكاوى طلبات العفو عن المحبوسين وفقاً لما أعلنته رئاسة الجمهورية ، في مؤتمر
الشباب الأول حيث تم تشكيل لجنة من قبل رئاسة الجمهورية لتقوم بفحص حالات الشباب المحبوسين
إحتياطياً والصادر ضدهم أحكام في قضايا تتعلق بالإحداث السياسية التي وقعت في البلاد بعد ثورة
٣٠ يونيو ٢٠١٣ تمهيداً للإفراج عنهم ،

ويقوم المكتب بتدقيق تلك الطلبات و التأكد من إستيفائها للمعايير المطلوبة والبيانات الواجب توافرها
تمهيداً لإرسالها للجنة العفو التي تم تشكيلها للبت في تلك الطلبات .

وقد تلقى مكتب الشكاوى خلال فترة التقرير عدد (3057 طلب) حيث قام المكتب بإتباع إجراءاته
فيها و المتمثلة في تدقيقها و توثيقها و من ثم إرسالها للمجلس و الذي يقوم بدوره بإعداد القوائم و تدقيقها
و إرسالها للجنة العفو ، وهذه الطلبات لم يتم إدراجها في المخاطبات الصادرة للجهات المعنية .

ومنذ بداية عمل اللجنة تم العفو عن ٢٨٥ شاب على مرحلتين ومازال المجلس في تعاونه مع لجنة
العفو من خلال تلقي الطلبات وتدقيقها وإرسالها إلى اللجنة .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تندرج شكاوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعامل معها داخل المكتب ضمن الملف
التنموي في إطار عدد من التصنيفات الفرعية للحقوق ، والتي سوف نشير إليها بشكل تفصيلي لاحقاً .

فقد إحتلت الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الثانية حيث ورد للمكتب
خلال فترة التقرير عدد ٨٠٢ شكاوى تم التعامل معها بمخاطبة الجهات التنفيذية المعنية.

الحق فى العيش الكريم

إحتلت الشكاوى المرتبطة بتوفير متطلبات الحياة الأساسية النسبة الأكبر من الشكاوى التى تلقاها المجلس "١٩٠ شكوى" ، حيث تلقى المجلس طلبات الحصول على معاش الضمان الإجتماعى وطلبات أخرى خاصة بزيادة المعاش ، وكذلك المساعدات المالية والإعانات العاجلة وإرتبطت هذه الطلبات بالتركيز على ظروف أصحابها الإقتصادية والإجتماعية القاسية وعدم وجود مصدر دخل ثابت للأسرة لغياب العائل وبالنسبة لطلبات الحصول على معاش فغالبية أصحابها لا يستطيعوا كسب الرزق لتقدمهم فى السن أو لظروفهم الصحية أو كونهم من السيدات اللاتي تمنعهن ظروفهن من العمل مثل عدم وجود عائل لهن أو عدم وجود مصدر رزق يساعدهن فى التغلب على متطلبات وأعباء الحياة. وكذلك طلبات زيادة مقدار المعاش وذلك لعدم كفايته فى التغلب على متطلبات وأعباء الحياة المعيشية الأساسية خصوصاً فى ظل حالة غلاء الأسعار التى تعيشها البلاد مؤخراً ،

ومن هذه الحالات الطلب المقدم من المواطن / ش . ع . ج ،والخاص بالحصول على معاش نظراً لظروفه الإقتصادية والإجتماعية القاسية ولعدم وجود مصدر دخل له ،وقد تم مخاطبة وزارة التضامن الإجتماعى بمضمون الطلب وجارى عمل بحث إجتماعى للمذكور ، وكذلك الطلب المقدم من المواطن/ط.ع.م ،والخاص بالحصول على معاش ضمان إجتماعى وبمخاطبة وزارة التضامن الإجتماعى أفادت بأنه يبحث الحالة ميدانياً تبين عدم قدرة المذكور على العمل فقد تم عمل مساعدة تكافل له وذلك لحين إنتهاء إجراءات الكشف الطبى وإستكمال مستندات المعاش فى ضوء قانون الضمان الإجتماعى ،

كما تلقى المجلس طلبات يلتزم أصحابها مساعدتهم فى إقامة مشروعات خاصة بهم مثل طلبات تخصيص "كشك" لكى يساعدهم فى كسب الرزق وتحمل نفقات وأعباء الحياة المعيشية ، وذلك لظروفهم المادية والاقتصادية القاسية وعدم وجود أي مصدر للرزق لهم ،ومنها الطلب المقدم من المواطنة/أ.ح.ش ،والخاص بطلب نقل الفاترينة الخاصة بها من أسفل كوبرى ثروت للمشاه إلى موقف الاتوبيس بشارع السودان ، وبمخاطبة محافظة الجيزة أفاد بأن الحى مكس بالفنارين ولايوجد أماكن بديلة فى نطاق الحى ، وكذلك الطلب المقدم من المواطن / م . ا . م ، والذي يلتزم الحصول على كشك ، وتم مخاطبة محافظة القاهرة بالطلب وجارى المتابعة معها .

الحق في العمل

يبلغ عدد الشكاوى التي تلقاها المكتب والتي تتعلق بالحق في العمل " ٤٨ شكوى " وتتضمن طلبات الحصول على فرصة عمل لمواطنين حاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة ولم يتمكنوا من شغل أيًا من الوظائف ويعانون من عدم وجود أي مصدر للرزق يمكنهم من تحمل أعباء الحياة المعيشية الصعبة. فضلاً عن طلبات العمل التي تخص الأشخاص ذوى الإعاقة من خلال التعيين بنسبة ٥% التي ينص عليها القانون والذي يتيح لهم الحصول علي حقهم و توفير فرص العمل لهم .

ومنها الطلب المقدم من المواطن / أ. م. خ، والذي يلتمس الحصول على فرصة عمل بمصنع التغذية التابع لوزارة الزراعة بمحافظة بنى سويف ، وبمخاطبة وزارة الزراعة أفادت بأنه تم الانتهاء من العام الدراسي الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦ والمشروع لا يحتاج إلى عمالة في الوقت الحالي خاصة مع انتهاء الدراسة وعملية التغذية ، والطلب المقدم من المواطن/ي.ح.ع ، بشأن توفير فرصة عمل له ، وبمخاطبة وزارة القوة العاملة أفادت بأنه قد تم إتخاذ اللازم نحو إستدعاء المذكور لتوفير العمل المناسب له وفقاً لمؤهلاته .

الحق في السكن

بلغ عدد الشكاوى الواردة للمجلس والتي تتعلق بالحق في السكن " ٥٣ شكوى " وتتضمن طلبات الحصول على وحدة سكنية لمواطنين قاموا بالتقدم بأوراقهم التي تثبت أحقيتهم في الحصول على السكن وعدم وجود مأوى لهم ولذويهم وجميعهم يعولون أسر وليس لديهم الدخل الكافي لشراء أو إيجار مسكن لهم أو لذويهم ، ومنها الطلب المقدم من المواطنة / ع. ج. أ، والتي تلتزم الحصول على وحدة سكنية ،وقد تم مخاطبة محافظة البحر الأحمر بما ورد بالطلب .

الحق في التعليم

تنقسم الشكاوى التي يلقاها المجلس والخاصة بالحق في التعليم إلى عدة أجزاء منها ما هو خاص بالمباني التعليمية فبعضها يعانى من تدهور المرافق أو عدم وجود مساحة كافية للتلاميذ سواء للدراسة أو ممارسة الأنشطة ، أو التضرر من عدم وجود مدارس قريبة من محل إقامة الشاكين والمطالبة ببناء المزيد من المدارس، وأخرى تتعلق بسوء الخدمات التعليمية المقدمة وعدم كفاءة المدرسين وعدم قيامهم بعملهم ، وكذلك المناهج التعليمية والتي تتسم بالكثافة النظرية والتي تشكل عبئاً على التلاميذ وعلى أولياء الأمور أيضاً وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الوزارة مؤخراً من أجل رفع كفاءة العملية التعليمية إلا أنها

مازالت في طور التجريب ،هذا بجانب مشكلة الدروس الخصوصية والتي نتفاهم بمرور الوقت وأصبحت تستهلك الجزء الأكبر من دخل الأسر .

الحق في الرعاية الصحية

يبلغ عدد الشكاوى التي تلقاها المكتب بالحق في الرعاية الصحية " ٤٩ شكاوى" . وتتضمن طلبات المواطنين الحصول على قرارات علاج على نفقة الدولة وذلك نظراً لظروفهم المادية والاجتماعية القاسية التي لا تسمح لهم العلاج على نفقتهم الخاصة ، كما يطالب المواطنون تحسين الخدمات الصحية بالمستشفيات نظراً لوجود الإهمال الطبي وعدم وجود كافة التجهيزات الطبية خاصة بالمستشفيات الحكومية، كما يطالبون بإنشاء وحدات صحية بالقرى ذات التعداد الكبيرة والنائية عن أقرب مستشفى أو وحدة صحية، وقد تقدم المواطن / م. ح. ذ، والذي يلتمس الحصول على موافقة علاج نجلته على نفقة الدولة ،وبمخاطبة وزارة الصحة أفادت بأنه تم مخاطبة المذكور لموافاتهم بالمستندات المطلوبة عن طريق أقرب مستشفى حكومي مع مندوب المستشفى أو عن طريق الشبكة القومية للاتصالات حتى يتسنى لهم العرض على اللجنة المختصة لاتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة نحو إجراء المطلوب، وكذلك الشكاوى المقدمة من المواطن/س.ع.ع، والذي يتضرر من سوء المعاملة التي تعرض لها بعيادة الجمهورية التابعة للتأمين الصحي، وبمخاطبة وزارة الصحة والسكان أفادت أنه قد تم بحث الشكاوى وتبين أنه قد تم تحويل المذكور للعرض على إستشارى رمد وشبكية بعيادة المقطم حيث أوصى له بصرف العلاج اللازم لحالته لمدة ستة أشهر وبالنسبة لتضرره من سوء المعاملة تبين أن المذكور هو من أساء للعاملين والطبيب المسئول بعيادة الجمهورية .

والطلب المقدم من المواطن / ه . ع . ا ، والذي يلتمس في طلبه إمكانية توفير علاج له على نفقة الدولة لكونه يعاني من مرض مزمن بالقلب وليس له مصدر للدخل سوى معاش الضمان الاجتماعي ، وإنه لا يستطيع توفير نفقات لعلاجه ،وبمخاطبة وزارة الصحة أفادت ،بأنه تم مخاطبة الشاكي لموافاة الوزارة بالمستندات المطلوبة عن طريق أقرب مستشفى حكومي مع مندوب المستشفى أو عن طريق الشبكة القومية حتى يتسنى العرض على اللجنة المختصة لاتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة نحو إجراء المطلوب على نفقة الدولة .

المرافق العامة والخدمات

يبلغ عدد الشكاوى التي تلقاها المكتب والتي تتعلق بالمرافق العامة " ٩٥ شكوى" تنوعت ما بين طلبات توصيل مياه نظيفة صالحة للشرب نظراً لانتشار الأمراض والفشل الكلوي نتيجة تناول المياه غير الصالحة للاستخدام الآدمي وطلب توصيل الصرف الصحي حفاظاً على صحة المواطنين من الأضرار الناتجة عنه ، ومنها الطلب المقدم من أهالي قرية الملاك التابعة لمركز التل الكبير حيث يعانون من إنقطاع الكهرباء بشكل مستمر ونقص مياه الشرب وأزمة بالصرف الصحي، وعدم وجود وحدة صحية بالإضافة إلى تداخل حدود القرية وتوابعها بين محافظتي الشرقية والإسماعيلية وهو الأمر الذي يؤدي إلى إلقاء تبعية القرية بين المحافظتين، وبمخاطبة محافظة الشرقية أفادت ، أولاً بالنسبة لداخل الحدود فقد تم عمل محضر تنسيقي بين رئاسة مركز ومدينة أبوحماد بمحافظة الشرقية ورئاسة مركز ومدينة التل الكبير بمحافظة الإسماعيلية وتم الإتفاق على أن رئاسة مركز ومدينة أبوحماد هي المنوط بها تنفيذ قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاتحته التنفيذية ،ورئاسة مركز ومدينة التل الكبير هي المنوط بها توصيل المرافق بناء على خطاب معتمد من رئاسة مركز ومدينة أبوحماد ،ثانياً بشأن مشكلة نقص مياه الشرب فقد تم إدراج قرى الوحدة المحلية بالملاك في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لإحلال وتجديد المواسير الإسبستوس بأخرى بلاستيك ذات قطر أكبر لضمان توافر المياه على مدار اليوم دون إنقطاع ،ثالثاً بشأن مشكلة الصرف الصحي لا يوجد شبكة صرف صحي بالقرية ولم يتقدم أحد من أهالي القرية بقطعة أرض لإقامة محطة صرف صحي عليها ولا يتوافر الآن أراضي أملاك دولة بالمنطقة لتخصيصها لهذا الغرض، رابعاً بشأن الوحدة الصحية فقد صدر قرار إزالة للوحدة الصحية بالملاك وتم نقل الوحدة إلى أقرب وحدة صحية بعزبة السلامة بالملاك ويتوافر بالوحدة العدد الكافي من الأطباء والصيدالة وهيئة التمريض وتباشر عملها بانتظام .

الحق في بيئة نظيفة

يبلغ عدد الشكاوى التي تلقاها المكتب والتي تتعلق بالحق في بيئة نظيفة " ١٥ شكوى " هي في الغالب تكون شكاوى مجمعة وتتضمن طلبات المواطنين برفع القمامة الموجودة بالشوارع والأماكن العامة نظراً لتراكمها بكثرة وانتشار الأوبئة والحشرات وذلك حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين،

الطلب المقدم من المواطن / ش. ا. ع، والذي يلتمس رفع القمامة من قريته والتي إنتشرت في الشوارع بشكل كبير وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على صحة المواطنين ، وقد تم مخاطبة محافظة

القليوبية بما ورد بالطلب ، وأيضاً الطلب المقدم من المواطن / ع . ا . ع ، والذي يتضرر من عدم تنفيذ قرار الوحدة المحلية بشربين بمحافظة الدقهلية ويتضمن إزالة البناء المقام على ترعة الساحل في الأرض الفضاء الواقعة أمام منزل الشاكي ، حيث قام أحد الأشخاص ببناء الأرض المشار إليها والخاضعة لوزارة الري وإنشاء مشروع "حظيرة مواشى" وقد تحرر محضر بالواقعة بقسم شرطة شربين ، وبمخاطبة "محافظة الدقهلية" أفادت أنه تم تحرير محضر بالواقعة، وأنه تم مخاطبة الشرطة بفرض حراسة على المخالفة وتحديد موعد لتنفيذ الإزالة ، بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٦ تم غلق الحظيرة محل الشكوى ، وجرى المتابعة مع الجهة الشرطة .

الحقوق العمالية

إضطهاد في العمل

يوجد اشكال عديدة للإضطهاد في العمل ، ومن أبرزها مايمارس بشأن رفض جهات العمل صرف العلاج المقرر للعمال من هم في الخدمة أو اللذين أصيبوا أثناء العمل وإنهاء العلاقة التعاقدية دون توجيه إتذار مسبق وهو ما يعتبر إضطهاد في ظل عدم وجود قواعد تنظم التأمين الصحى للعاملين بأغلب الجهات ، ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن / أم.أ.ح ، والذي يعمل أخصائى شئون عاملين بشركة الشمس للإسكان والتعمير التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير منذ ١٦ / ١٠ / ٢٠١١ ضمن نسبة الـ ٥ % معاقين ويتضرر من قيام السيد العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية بنقل المكتب المخصص له إلى الدور الرابع عشر دون مبرر مما يجد معها صعوبة فى الصعود إلى الأدوار العليا ، بالإضافة إلى سوء معاملة الشاكي من قبل المشكو فى حقه دون سبب مبرر ، وتم مخاطبة الشركة القابضة للتشييد والبناء بموضوع الشكوى وجرى المتابعة مع الشركة .

التثبيت في العمل

يرد إلى المكتب ، شكاوى تتضمن التضرر الذى تعانيه العمالة المؤقتة وما ينجم عنها من اثار سلبية حيث تقوم جهة العمل بتقليص قيمة الراتب الشهرى لتلك العمالة بالإضافة إلى رفض الإدارة منحهم الرعاية الطبية وشمولهم بمظلة التأمين الصحى والإجتماعى ، وفى بعض الأحيان يتم إنهاء العمل دون إخطار مسبق وحرمانهم من مستحقاتهم المالية دون ضابط لتلك العملية مع خوف أو تحاشى جهة الإختصاص (وزارة القوى العاملة) فى القيام بدورها لحماية العامل ومنها ، الشكوى المقدمة من المواطن/

ع.م.أ.م، والذي يعمل فنى إتصالات بشركة إيست زيت بتروليوم (زيتكو) عمالة مؤقتة ويتضرر من عدم تثبيته فى العمل ، علماً بأنه قد تسلم رد من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ /٤/ ٢٠١٤ يفيد بأن الشركة تتخذ اللازم حيال تثبيته فى العمل بالإضافة إلى موافقة السادة (العضوين المنتدبين) بتاريخ ٢/٤ / ٢٠١١، إلا أنه لم يتم تثبيته حتى تاريخ ورود الشكوى إلى المكتب فى يناير ٢٠١٦ .

النقل التعسفي

وهو ما يعبر عنه عدد من الشكاوى التي ترد للمكتب حيث يتم نقل العامل دون انتظار إجراء التحقيق معه طبقاً للوائح الإدارية، وفى أغلب الأحيان يتم نقل الشاكي تعسفاً من قبل الإدارة في حالة عدم تنفيذ ما يتم أمره به بالمخالفة للقانون و أحياناً يتم تكليفه بأعباء إضافية في العمل لا تكون ضمن نطاق اختصاص مهام وظيفته أو يتم نقله دون سبب مُبرر ، فضلاً عن إستخدام - بعض - المسؤولين النقل لأماكن بعيدة عن محل العمل الأصلي و مقر إقامة الشاكي وسيلة للضغط أو العقاب للعاملين في حال عدم تنفيذ ما يصدر لهم من أوامر، وأوضح عدد كبير من الشكاوى هذا المعنى مما يسبب وقوع معاناة كبيرة لأصحابها ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن/ س.غ. ش، ويعمل مُعلم بمدرسة المناشي الجديدة للتعليم الأساسي ويتضرر من نقله بشكل تعسفي ودون إجراء التحقيق معه إلى مدرسة القطا الابتدائية بقرية القطا من قبل مدير إدارة منشأة القناطر التعليمية وذلك على إثر مشاجرة وقعت بين أحد التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وزملائه بالفصل، وتم مخاطبة وزارة التربية والتعليم بموضوع الشكوى وجارى العمل معها .

طلبات النقل

تتركز موضوعات عدد كبير من الشكاوى العمالية على طلبات النقل وذلك تيسيراً على الشاكين في الذهاب من وإلى العمل مراعاةً للظروف الاجتماعية والمادية لهم، حيث أنه في أغلب الأحيان لا يستطيع الشاكي تحمل نفقات التنقل نظراً لبُعد المسافة بين مقر الإقامة ومحل العمل ، بالإضافة إلى أنه وردت حالات متعلقة بالحالة المرضية للشاكين ، حيث يتقدم الشاكي بطلب النقل مراعاةً للحالة الصحية له حيث أن طبيعة العمل لم تعد تناسبه نظراً لسوء حالته الصحية ،ومنها ،

الشكوى المقدم من المواطنة / ن . ع . أ ، والتي تعمل مراجع مقيم ببنك التنمية والائتمان الزراعي بالباروم وقد تقدمت بطلب لنقلها للعمل بفرع كفر صقر مراعاةً لظروفها الصحية وتيسيراً عليها في التنقل،

وقد صدرت بالفعل الموافقة بنقلها من قِبل وزير الزراعة وفرع البنك الرئيسي بالقاهرة إلا أن إدارة البنك بالباروم لم تلتزم بتنفيذ قرار النقل، وبمخاطبة وزارة الزراعة بموضوع الشكوى أفادت بأنه تم دراسة الموضوع مع قطاع الشرقية والذي أفاد بأنه تم إصدار قرار بنقل المذكورة من فرع البنك بالوجه البحري بناء على مذكرة قطاع الشرقية وجارى مباشرة المذكورة لعملها بفرع كفر صقر التي تطالب به ، وكذلك الطلب المقدم من المواطن/ع.م.ع.ب والذي يعمل فني أول ورئيس قسم العدادات بفرع كهرياء بسيون قطاع كهرياء غرب محافظة الغربية التابع لشركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء حيث يلتزم الموافقة علي نقله للعمل بلوحة صالحجر التابعة لفرع كهرياء بسيون محافظة الغربية ، وذلك نظراً لتدهور حالته الصحية بشكل كبير بعد استئصاله للكلي ، وذلك لقربها من محل اقامته ، وأضاف أن احد الزملاء بلوحة كهرياء صالحجر سوف يلتحق بالمعاش خلال الفترة القادمة ويصبح مكانه شاغراً ، وبمخاطبة وزارة الكهرباء والطاقة أفادت بانها ليس لديها مانع من نقل المذكور حال توفير البديل نظراً لحاجة العمل اليه ووجود عجز شديد بالعمالة الفنية بالفرع.

تعديل الوضع الوظيفي

تلقى المكتب، شكاوى لطلب تسوية أو تعديل الحالة الوظيفية - بعد الحصول على مؤهل أعلى- وفقاً للقانون المنظم في حال تعنت الجهة في تنفيذ مطلب الشاكي ،كما ترد شكاوى تقيد التضمر من عدم المساواة في تقاضي الراتب الشهري مع زملاء في العمل على نفس الدرجة حيث يتم منحهم ميزات نقدية و بدلات أعلى و بالتالي يعتبر إجحاف للشاكي و يمثل انتهاكا لحقوقه المادية، منها ،

الشكوى المقدمة من المواطن / ج . ع . م ، ويعمل عامل خدمات معاونة (الدرجة الخامسة العمالية) بمعهد فتيات جليانة الإعدادي التابع لمنطقة الإسماعيلية الأزهرية منذ ٢٠٠٨/٢/١٠ ويلتمس تسوية حالته الوظيفية إلى فني صيانة أسوة بزملائه الذين صدر لهم قرار بذلك ، علماً بأنه قد تقدم بالعديد من الطلبات لتسوية حالته الوظيفية إلا أنه لم يتم البت في طلبه حتى الآن ، وبمخاطبة مشيخة الأزهر أفادت بأنه لا يجوز النظر في استكمال إجراءات التسوية بالمؤهل الأعلى إلا لمن تمت له الموافقة على ذلك قبل ٢٠١٥/٣/١٢ (تاريخ العمل بالقانون ١٨ لسنة ٢٠١٥) * .

المستحقات المالية

يرد إلى المكتب شكاوى متعلقة برفض جهات العمل صرف المستحقات المالية للعمال والمتمثلة في المكافآت أو إيقاف الراتب الشهري دون وجه حق ، أو رفض صرف التعويضات للعمال الذين أصيبوا

أثناء العمل و هو ما لا يستطيع الشاكي الحصول عليه حتى بعد اللجوء لجهات الاختصاص ،ومن ضمن هذه الشكاوى ،

الشكوى المقدمة من المواطن / ع . م . ع ، ويشغل منصب مدير عام بمصلحة الضرائب على المبيعات وقد تعرض لإصابة عمل في عام ٢٠١٠ ترتب عليه فقد بصره بالعين اليسرى ونظراً لرفض المصلحة علاج العين اليمنى في السابق فقد الإبصار بها بالإضافة إلى رفض المصلحة صرف العلاج المقرر له منذ عام ٢٠١٠ وحتى الآن ، كما أنه يتضرر من حرمانه من مستحقاته المالية والمتمثلة في "مكافأة تحقيق الحصيلة ومكافأة تحقيق الربط" منذ يناير ٢٠١٦ بحجة أن الشاكي ليس على رأس قوة العمل، علماً بأنه قد صدر للشاكي قرار لحصوله على إجازات استثنائية متتالية بأجر كامل دون الحاجة لإعادة العرض على اللجان الطبية وذلك حتى بلوغه سن التقاعد ، تم مخاطبة مصلحة الضرائب بموضوع الشكوى ولم يتم إفادتنا بالرد .

الحق في تقاضي أجر مناسب

يُعد الحصول على أجر - مقابل العمل - هو أهم ما جاء في الإلتزامات الدولية ذات الصلة ومنها العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية إلا أنه ورد للمكتب عدة شكاوى يتضرر فيها الشاكين من ضعف قيمة الراتب الشهري الذي يتقاضونه بما لا يتناسب مع العمل الذي يؤديه من ناحية، و لا يفي بمتطلبات الحياة ولا احتياجاتهم الأساسية هم و أسرهم ، بالإضافة إلى تقليص قيمة الراتب الشهري دون سبب مُبرر، وقد وردت شكاوى تؤكد عدم التناسب بين الاحتياجات الأساسية و ما يتم تقاضيه من راتب ، ومنها :

الشكوى المقدمة من المواطنة / ر . ع . ع ، وقد ورد بها أن الشاكية تعمل بمشروع التغذية المدرسية بمدينة أبشواي (الدفعة الأولى) منذ عام ٢٠٠٦ وتتضرر من تقاضيه الراتب الشهري وفقاً لشريحة غير الحاصلين على مؤهل ، علماً بأنها حاصلة على مؤهل (دبلوم فنى صناعي) وأنها تلتمس تعديل الراتب الخاص بها حيث أنها حاصلة على مؤهل عالي ، وبمخاطبة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، أفادت بأن الشاكية تعمل ضمن العمالة التي تعمل بعقد تأميني شامل بمركز أبشواي وحيث أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قد وافق على تعديل الشكل التعاقدى لعدد ٢٦٠٤ (الدفعة الأولى) حسب أقدمية كل عامل على حده (مؤهل عالي - متوسط - تحت متوسط- بدون) وأن الشاكية قامت بالتوقيع على العقد بنفسها بعد الاطلاع عليه وقراءته على أنها بدون مؤهل حيث أنه لم يصبها الدور في المؤهل المتوسط ولا تحت المتوسط وتم إبلاغها بأن العقد بدون مؤهل فوافقت على ذلك ، وبناءً عليه تم صرف

الراتب لها على أنها بدون مؤهل وحيث أن مصنع أبشواي به أكثر من ٨٢٥ عامل فتم تقسيم العمالة إلى نصفين (للعمل نصف الوقت نظراً للعدد الكبير للعمالة بالمصنع) وبناءً عليه يتم تحرير الراتب لهم طبقاً للقواعد المتبعة في هذا المصنع ووفقاً للقانون .

الفصل التعسفي

لوحظ من قراءة وتحليل الشكاوى الواردة إلى المكتب أن حالات الفصل التعسفي تتم دون إخطار الشاكين بقرارات الفصل أو توجيه الإنذارات القانونية قبل إصدار قرار الفصل بشكل نهائي، وهو ما يخالف كافة القواعد القانونية، ولا يتم بصورة منضبطة تتيح الفرصة للمتضرر من مقاضاة الجهة المتعسفة، وبالتالي تضيع حقوق العاملين المفصولين تعسفاً وتظل معاناتهم مستمرة، ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن / خ. م. ب ، وكان يعمل بشركة سيمينس الألمانية حداد كريئال وقد أصيب بتاريخ ٢٠١٤/٤/٦ ، حيث سقطت فوق كتفه الأيمن ماسورة حديدية، نقل على إثرها إلى المستشفى لتلقى العلاج، إلا أن الشركة قامت بفصله من العمل نظراً لكونه عاجز عن العمل، وقد فوجئ بعدم تأمين الشركة عليه طيلة فترة عمله بها منذ عام ٢٠٠٨ وحتى تاريخ الإصابة ، وبمخاطبة وزارة القوى العاملة أفادت بأنه يبحث الشكوى وبالتنسيق مع أجهزة الوزارة التنفيذية تبين أن الشاكي قد سقط حقه في اللجوء لمكتب العمل لبحث الشكوى وذلك لفوات المدة القانونية ، حيث أن تاريخ الإصابة ٢٠١٤/٤/٤ وهو نفس تاريخ الفصل وعلى الشاكي إذا رغب في التعويض اللجوء إلى القضاء مباشرة دون اللجوء إلى مكتب العمل.

طلب عودة للعمل

تأتى معظم الشكاوى في إطار طلبات لتنفيذ أحكام قضائية وقرارات بعودة الشاكين إلى عملهم مرة أخرى ، إلا أن تلك القرارات لم يتم تنفيذها من قبل مسؤولي الجهات ، وفي حالات أخرى يقوم صاحب العمل بإنهاء العلاقة التعاقدية من جانبه ويلتمس الشاكي الموافقة على الرجوع إلى العمل و هذا النوع من الطلبات يعتبر مكملاً للانتهاك السابق ونتيجة طبيعية له ، ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن/ أ . ي . أ ، ويعمل إمام وخطيب ومُعلم بمسجد العطار بالبتون، ويتضرر من إيقافه عن العمل دعويًا بناءً على قرار صادر من الوزارة على الرغم من حفظ التحقيقات الإدارية الصادرة بحقه في ٢٠١٥/١١/٤ وعودته إلى العمل في ٢٠١٦/٢/١١ ، ويلتمس عودته إلى العمل مرة أخرى تنفيذاً للقرار الصادر بحقه ، وقد تم مخاطبة وزارة الأوقاف بموضوع الشكوى ، وجرى المتابعة .

الحق في الترقية

ورد إلى المكتب عدد من الشكاوى تتعلق بحرمان الشاكين من حقهم في الترقية وذلك بالمخالفة للقانون وترقية من هم أقل منهم في التدرج والخبرة الوظيفية ، وهناك حالات تطلب اجتياز اختبارات محددة ويجتازها الشاكي وعلى الرغم من ذلك لا يتم ترقية الشاكي، ومنها ،

الشكوى المقدمة من المواطن / أ . أ . ع ، والذي يعمل رئيس وحدة بالشركة المصرية لنقل وتوصيل الغاز (بوتا جاسكو) التابعة لوزارة البترول ويتضرر من رفض المسؤولين بالشركة صرف العلاج الشهري المقرر له مما دفع الشاكي إلى شراؤه على نفقته الخاصة ، بالإضافة إلى حرمانه من الترقيات المقررة له طبقاً للقانون، علماً بأنه يعمل بالشركة منذ خمسة عشر عاماً والعديد من زملائه الجدد تم ترقيتهم.

حقوق المصريين في الخارج

وارتباطاً بنفس الانتهاك المتعلق بالمستحقات المالية، فإن قيام جهات العمل بعدم صرف التعويضات الواجبة والمستحقة- والتي تضمنتها الشكاوى الواردة للمكتب و تندرج ضمن شكاوى نفس الملف . ويتضمن ملف حقوق المصريين في الخارج، شكاوى التضرر من أعمال القبض والاعتقال والسجن تعسفاً بحق المواطنين، وأبرز ما تتضمنه تلك الشكاوى طلبات توفير المساعدة القانونية من خلال بعثات التمثيل الدبلوماسي بدول المهجر لضمان عدم التجاوز من قبل جهات القبض و أماكن الاحتجاز . فقد تلقى المكتب خلال فترة التقرير عدد ٢٥ شكوى خاطب المكتب فيها الجهات التنفيذية ذات الصلة وتمثل هذه الشكاوى انتهاكاً لحقوق المواطنين المصريين في الخارج ،

وتستحوذ شكاوى المصريين العاملين في دول الخليج على النصيب الأكبر من هذه الشكاوى كما تمثل المستحقات المالية للمصريين بدول الخليج و تحديداً " المملكة العربية السعودية - دولة الكويت " الانتهاك السائد الموجود في تلك الشكاوى

وللتعرف عن قرب على طبيعة ووصف نمط شكاوى تلك الحقوق ، يتبين أن الضرر الأكبر يتركز على اختلاف ما تم الاتفاق عليه بعقد العمل المبرم بين طرفي العلاقة (العامل - الكفيل) والذي غالباً ما يتم تسطيره بمصر عما يجده فعلياً بمكان العمل في الخارج من حقوق و واجبات، سواء من ناحية المقابل المادي (الراتب) أو في جوانب أخرى مهمة مثل الإجازات و مكان الإقامة وبقية المزايا، و ذلك ما يعبر عنه المواطن في شكواه التي ترد إلى المكتب.

وتمثل شكاوى التضرر من عدم الحصول على المستحقات المالية كاملة عن فترات عمل بالخارج معظم شكاوى انتهاك حقوق المواطنين في الخارج، ومنها :

الشكوى المقدمة من المواطن/ط س على والذي يتضرر من عدم حصوله على مستحقاته المالية عن فترة عمله بالمملكة العربية السعودية بإحدى الشركات حيث عمل بها لمدة خمس سنوات، بعدها قامت الشركة بفصله تعسفاً، دون تعويضه أو استكمال صرف مستحقاته المالية و يطالب الشاكي مساعدته في الحصول على مستحقاته المالية و كذلك تعويضه عن الظلم الذي وقع عليه، وأن ظروفه المادية قاسية للغاية.

والشكوى المقدمة من المواطن/ ص ح ح ، والذي يتضرر من عدم الحصول على التعويض الذي تم إقراره له من قبل ديوان المظالم دائرة جدة بالمملكة العربية و قدره ١٨٩٠٠ ريال سعودي ، و ذلك نظير ما لحق به من أضرار، حيث تم الاستيلاء على ممتلكات تخصه بعد القبض عليه والحكم عليه بالحبس لمدة ٧ أشهر على إثر اتهامه بسرقة منقولات من عمله و التي ثبت براءته منها.

و قد أصدر ديوان المظالم القرار الملكي رقم ٨٢٤١ بتعويضه و نقل كفالته ويطالب الشاكي بمساعدته في الحصول على التعويض المقرر لصالحه ومتابعة إجراءات نقل كفالته إلى كفيل آخر ،

الشكوى المقدمة من المواطن / ك . م . ق عن نجله المقيد الحرية بسجن الخبر بالمملكة العربية السعودية ويتضرر الشاكي من القبض على نجله من قبل قوات الشرطة السعودية و إيداعه سجن الخبر، و ترجع خلفية الواقعة إلى وجود عجز في عهدة نجل الشاكي الذي يعمل بشركة الحداد للاتصالات بالسعودية "منذ ثماني سنوات " مما اضطره لسداد العجز بالتعاون مع زملائه، ورغم ذلك فوجئ بالقبض عليه على إثر عجز مالي آخر لا يعلم عنه شيئاً.

وقد أكد الشاكي على الحالة النفسية و المرضية التي ألمت بنجله، وعلى حصول نجله على عفو ملكي عن العقوبة بمناسبة عيد الأضحى المبارك ويطالب الشاكي بمساعدته في الإفراج عن نجله المقيد الحرية بالسجن .

وفي بعض الأحيان تتضمن الشكوى أكثر من انتهاك مثل أن تكون إجراءات القبض والحبس لإسكات الشاكي عن المطالبة بمستحقاته المالية أو كإجراء تأديبي لاحق على المطالبة بتلك الحقوق، وقد

تأتى المطالبة بالتعويض عن فترات قبض وحبس تعسفي غير مبرر يمارس فيه تجاوزات وانتهاكات بحق المواطن المصري بالخارج .

وأخيراً شكاوى الاختفاء والتغيب التي يتقدم بها أسرة المواطن للإبلاغ عن عدم تمكنهم من الوصول لمعلومات تدلهم على مكان و ظروف اختفاء نجلهم أو عائلهم بالخارج ، وغالباً ما ترد تلك النوعية من الشكاوى من الدول التي تقع بها نزاعات مسلحة و حروب مثل (ليبيا - سوريا - العراق - اليمن).

ومنها الشكاوى المقدمة من المواطن/ م ح ن و الذي تواصل مع المكتب للإبلاغ عن اختفاء شقيقه البالغ من العمر ٥٩ عاماً والمقيم بباريس بجمهورية فرنسا، من مواليد محافظة الغربية ويعمل بفرنسا ويحمل جنسيه فرنسية أيضاً ومختفى من تاريخ ٢٥/٢/٢٠١٦ "مريض نفسى من سنتين". وتلتمس أسرته مساعدتهم في الوصول لأية معلومات عن مكان شقيقهم و الاطمئنان عليه.

ومن الجدير بالذكر ، التأكيد على أن استحداث وزارة "الهجرة والمصريين فى الخارج"، لا شك يسهم بقدر ملحوظ في التعامل مع بعض الشكاوى ، وتظل مشكلات ... خاصة في الدول العربية التي تعمل بنظام الكفيل الأمر الذي يتطلب تدخل حكومي رسمي مع حكومة الأختصاص في هذه الدول .

ثالثاً: المخاطبات والردود

تمثل مخاطبات المكتب (شكاوي المواطنين) وتفاعل الجهات التنفيذية معها بالرد عليها وإزالة أسبابها والانتصاف لحقوقهم، ركناً أساسياً في عمل المكتب.

وخلال فترة التقرير خاطب المكتب عدداً من الجهات بالشكاوى التي وردت له ، وذلك بعد دراستها والعمل على تحقيق ما ورد بها من مطالب تمثل حقوق لأصحابها ، ويقوم المكتب بتصنيف تلك الجهات إلى (وزارات - محافظات - هيئات - جهات أخرى) .

فقد خاطب المكتب خلال فترة التقرير الوزارات المختلفة بالدولة (٣١ وزارة) بعدد ١٠٤٦ مخاطبة بينما تم مخاطبة المحافظات (٢٣ محافظة) بعدد ١٩١ مخاطبة ، وتم مخاطبة عدد من الهيئات الحكومية (٦ هيئات وجهات حكومية) بعدد ٣٢٩ ، ومخاطبة عدد من الجهات الأخرى بالدولة (٣٣ جهة) بعدد ٦٦ مخاطبة ليصبح إجمالي ما قام المكتب به من مخاطبات ١٦٣٢ مخاطبة للجهات المعنية بالدولة .

وطبقاً لآليات عمل المكتب يتسلم (من تلك الجهات المرسل إليها الشكاوى) ردود على مكاتبات المكتب من تحقيقات لحقوق هؤلاء المواطنين أصحاب الشكاوى ، وفي هذا الصدد تلقى المكتب عدد من الردود من بعض الجهات وهي .

○ تلقى المكتب خلال فترة التقرير ردود من الوزارات (٢٣ وزارة) عدد ٢٣٢ رد بنسبة ٢٢,٥٦% من إجمالي ما تم مخاطبة الوزارات به من شكاوى .

○ وتلقى المكتب من المحافظات (١٦ محافظة) عدد ٥٦ رد بنسبة ٣٠,٣٦% من إجمالي ما تم مخاطبة المحافظات به من شكاوى، بينما تلقى المكتب ردوداً من بعض الهيئات والجهات (٩ هيئات بالدولة) عدد ٦١ رد بنسبة ١٥,٤٨% من إجمالي ما تم مخاطبة الهيئات والجهات به من شكاوى .

ويتضح لنا أن إجمالي مخاطبات المكتب خلال العام ٢٠١٦ بلغت ١٦٣٢ مخاطبة مقابل ٣٤٩ رد بنسبة ٢١,٤%. وذلك إجمالي ما قامت كافة الجهات التنفيذية بالدولة بالرد عليه من شكاوى المواطنين المتقدمين بشكاوى للمكتب .

وتدل هذه النسبة المتدنية للغاية - من الردود في تعاون الجهات مع المكتب - إلي عدة أمور أهمها :

الأمر الأول عدم اكتراث بعض الجهات التنفيذية بتمكين المواطنين من حقوقهم والتي طالب المكتب من تمكينهم إياها في مضمون مخاطباته،

الأمر الثاني وجود مساحة شاسعة البيروقراطية الإدارية لدى بعض الجهات مما كان له الأثر السلبي في التعامل مع مخاطبات المكتب،

الأمر الثالث عدم جدية الجهات المعنية في تمكين المواطنين من حقوقهم المنتهكة، واعتبار دور المجلس القومي لحقوق الإنسان استشاري، وبالتالي فهم غير ملزمين بالرد علي شكاوي المكتب.

الأمر الرابع إتصالاً بالأمر الثالث ، قصور تشريعي فى القوانين المنظمة لعمل المجلس تجاه مصداقية مكتب شكاوى المجلس لفي أداء دوره فى رصد حالة حقوق الإنسان من جهة ومع المواطنين المترددين على المكتب والذي يعتبرونه ملاذهم الأخير فى الحصول على حقوقهم المنتهكة - والتي نجح فيها المكتب إلى حد كبير - من جهة أخرى .

ولا يفوتنا في هذا الصدد إلا أن نؤكد على أنه حتى الردود التي ترد من الجهات فإنه يوجد عليها الكثير من علامات الاستفهام التي لا بد من ذكرها ،

أولها : اقتصار الرد (من بعض الجهات) على الدفع بعدم وجود تقصير وأن ما وقع على الشاكي من انتهاك هو وفقاً للقانون وبالتالي فإن الشكوى لا محل لها وغير حقيقية، هذا من جانب أما الجانب الآخر والهام فإن الحقوق المختلفة التي يطالب بها الشاكين من خلال المكتب لا يتم تلبية معظمها بدعوى عدم الاستحقاق أو على أقصى تقدير تكون محل بحث .

ثانيها : اعتبار بعض الردود غير مرضية وسلبية أحياناً من بعض الجهات المختلفة و لا تلبى مطالب المواطنين لذلك فإن النسب الموضحة بعالية من الردود تكون مصدر غضب للمواطن صاحب الشكوى، حيث يفقد ثقته بجدوى التعامل مع منظومة الشكاوى التي تكون الوسيلة الوحيدة المتاحة بالنسبة له .

جدول يوضح أعداد المخاطبات والردود الواردة من الجهات

م	الوزارات	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة %
١	رئاسة مجلس الوزراء	٣٤	٣	٨,٨%
٢	وزارة الداخلية	٧٢٩	٥٣٦	٧٣,٥%
٣	وزارة التضامن الاجتماعي	١١٠	٣٩	٣٥,٤٥%
٤	وزارة الصحة والسكان	٤٦	٣١	٦٧,٣٩%
٥	وزارة القوى العاملة والهجرة	٦٢	٢١	٣٣,٨٧%
٦	وزارة الزراعة	١٦	٩	٥٦,٢٥%
٧	وزارة التربية والتعليم	٥٢	٥	٩,٦%
٨	وزارة الدفاع	١٥	٧	٤٦,٦٧%
٩	وزارة البترول	٩	٤	٤٤,٤٤%
١٠	وزارة التنمية المحلية	٣	-	٠%

٥٠%	٤	٨	وزارة الاستثمار	١١
٤٠%	٢	٥	وزارة البيئة	١٢
٧٢,٢٢%	١٣	١٨	وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية	١٣
٠%	-	١	وزارة الطيران المدني	١٤
٢٥%	٣	١٢	وزارة التموين والتجارة الداخلية	١٥
٠%	-	١	وزارة الآثار	١٦
١٢,٥٠%	١	٨	وزارة الاوقاف	١٧
٣٣,٣%	١	٣	وزارة العدل	١٨
٥٠%	٢	٤	وزارة التعليم العالي	١٩
٥٢%	١٣	٢٥	وزارة الخارجية	٢٠
٠%	-	١٠	وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج	٢١
٦٦,٦٧%	٦	٩	وزارة الكهرباء والطاقة	٢٢
٣٣,٣٣%	١	٣	وزارة التجارة والصناعة	٢٣
٠%	-	١	وزارة المالية	٢٤
١٠٠%	٣	٣	وزارة النقل	٢٥
٠%	-	١	وزارة الدولة للإنتاج الحربي	٢٦
٥٠%	١	٢	وزارة الشباب والرياضة	٢٧
١٠٠%	١	١	وزارة الثقافة	٢٨
٠%	-	٤	وزارة الموارد المائية والرى	٢٩
١٠٠%	١	١	وزارة الاتصالات	٣٠

٣١	وزارة قطاع الاعمال	١	-	%٠
اجمالي				%٥٩
م	المحافظات	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة %
١	محافظه الاسكندريه	٥	-	%٠
٢	محافظه الجيزه	١٩	٥	%٢٦
٣	محافظه القاهره	٢٦	١١	%٤٢
٤	محافظه الدقهليه	١٥	١٤	%٩٣
٥	محافظه البحيره	٧	٢	%٢٩
٦	محافظه المنوفيه	٨	٢	%٢٥
٧	محافظه قنا	٤	٣	%٧٥
٨	محافظه اسيوط	١	-	%٠
٩	محافظه الشرقيه	١١	٥	%٤٥
١٠	محافظه القليوبيه	٣٤	٥	%١٥
١١	محافظه الفيوم	٣	١	%٣٣
١٢	محافظه بنى سويف	١٤	٦	%٤٣
١٣	محافظه المنيا	٣٥	-	%٠
١٤	محافظه كفر الشيخ	٦	٤	%٨٠
١٥	محافظه البحرا الاحمر	٢	٣	%٦٦,٧
١٦	محافظه بورسعيد	٢	-	%٠
١٧	محافظه الاسماعيليه	١	٢	%٥٠
١٨	محافظه اسوان	٢	-	%٠
١٩	محافظه الغربيه	٤	١	%٢٥
٢٠	محافظه السويس	١	-	%٠
٢١	محافظه الاقصر	٢	-	%٠

٢٢	محافظة سوهاج	٢٨	٢	٧%
٢٣	محافظة دمياط	٣	١	٣٣,٣%
الاجمالي		٢٣٢	٦٧	٢٨,٩%
م	الهيئات	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة %
١	النيابة العامة	٣١٨	٤٤	١٤%
٢	هيئة قضايا الدولة	٢	٠	٠%
٣	محكمة النقض	٥	٠	٠%
٤	النيابة الادارية	١	٠	٠%
٥	رئاسة الجمهورية	١	٠	٠%
٦	المدعى العام العسكرى	٢	٠	٠%
٧	الرقابة الادارية	١	٠	٠%
الاجمالي		٣٣٠	٤٤	١٥,٠٠%
م	جهات أخرى	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة %
١	شركة المقاولون العرب	٥	١	٢٠%
٢	شركة القابضة للطيران	٣	-	٠%
٣	مشيخة الازهر	١٥	٧	٤٦,٦%
٤	شركة المياه الشرب والصرف الصحي	٨	٣	٣٧,٥%
٥	بنك الاهلى المصرى	١	-	٠%
٦	بنك التنمية والائتمان الزراعى	٣	-	٠%
٧	جامعة القاهرة	٣	٢	٦٦,٧%

٨	جامعة عين شمس	١	-	%٠
٩	جامعة الأزهر	٢	-	%٠
١٠	جامعة حلوان	١	-	%٠
١١	جامعة ٦ أكتوبر	١	-	%٠
١٢	شركة مطاحن جنوب القاهرة	١	-	%٠
١٣	نقابة المحامين	٣	-	%٠
١٤	الإذاعة والتلفزيون	٢	١	%٥٠
١٥	القابضة القومية للبناء والتشيد	٣	-	%٠
١٦	الشركة مصر للالمنيوم	١	-	%٠
١٧	الشركة القابضة للتأمين	١	-	%٠
١٨	الشركة القابضة للدوية	١	-	%٠
١٩	الشركة القابضة للصناعات الغذائية	١	-	%٠
٢٠	الشركة القابضة للتشيد	١	-	%٠
٢١	مصلحة الطرائب على البيعات	١	-	%٠
٢٢	نقابة الاطباء	٢	-	%٠
٢٣	الشركة القابضة للقطن الغزل والنسيج	٢	-	%٠
٢٤	الشركة كلرز هاوس للملابس	١	-	%٠
٢٥	الشركة القابضة للا ستصلاح الارضى	١	-	%٠

			الزراعة	
%٠	-	١	شركة الفاكيور للادوية	٢٦
%٠	-	١	هيئة القومية للبريد	٢٧
%٣٣,٣	١	٣	هيئة التأمين الصحى	٢٨
%٠	-	١	هيئة الأوقاف	٢٩
%٠	-	١	شركة الصناعات المعدنية	٣٠
%٠	-	١	الشركة القابضة للنقل البحرى	٣١
%٠	-	٢	الشركة القابضة للبيتروكيماويات	٣٢
%٠	-	١	مستشفى بهية	٣٣
%١٠٠	١	١	الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٣٤
%٠	-	١	مستشفى هليوبلس	٣٥
%٠	-	٢	هيئة محو الأمية وتعليم الكبار	٣٦
%٠	-	١	المجلس القومى اسر الشهداء	٣٧
%١٠٠	١	١	الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٣٨
%٢٠	١٦	٨٠	الاجمالى	
% ٢١,٤١	٤٣٦	٢٠٣٦	إجمالى عدد المُخاطبات الصادرة عن المكتب	

رابعاً : بعثات تقصى الحقائق :

يعتمد المكتب في عمله على عدة آليات ومن بينها الزيارات الميدانية وبعثات تقصى الحقائق وخلال فترة التقرير نفذ مكتب شكاوى المجلس ثلاث بعثات تقصى حقائق لعدة مناطق ببعض المحافظات شهدت أحداثاً وكان من الضروري متابعتها عن قرب والوقوف على حقيقة تلك الأحداث وما آلت إليه ودور أجهزة الدولة التنفيذية ذات الصلة في التعامل مع تلك الأحداث .

❖ أوفد مكتب شكاوى المجلس بعثته لتقصي حقيقة أحداث مقتل فتاة مسلمة على يد شاب مسيحي بمركز الحسينية بمحافظة الشرقية فى يوم ٢٠ إبريل ٢٠١٧ .

ويرجع موضوع البعثة إلى أنه بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ تم مقتل فتاة مسلمة تدعى بسمة محمد عبد العال الصعيدي " ١٧ عام " طالبة بكلية الإعلام جامعة الأزهر على يد مينا حنا سعد " ٣٥ عاماً " ويعمل نجاراً ومتزوج ولديه طفلتان وكلاهما مقيمان بمركز الحسينية محافظة الشرقية، حيث يبعد منزل الجاني عن منزل المجنى عليها مسافة عشرين متراً تقريباً كما أن والد المجنى عليها كان مستأجراً لمحل بمنزل والد الجاني . وانتهت البعثة إلى عدد من التوصيات :

(١) تطبيق مبدأ العدالة الناجزة .

(٢) مخاطبة قادة المجتمع الطبيعيين وممثلي الأزهر والكنيسة من أجل التواصل مع أهلية المجنى عليها والتأكيد على كفاية الإجراءات القانونية وعدم الانسياق خلف النزعة الطائفية .

(٣) اتخاذ تدابير أكثر حيطة من جانب قوات الأمن من أجل حماية الأفراد والممتلكات الخاصة والعامة والمؤسسات خشية حدوث مناوشات واشتباكات عنيفة بين الطرفين .

❖ بتاريخ ٢٠ مايو أوفد المكتب بعثته إلى محافظة المنيا وتحديدًا بقرية الكرم بمركز أبو قرقاص وذلك على خلفية اشتباكات بين الأهالي بالقرية (مسلمين ومسيحين) بعد أن تداولت وسائل الإعلام المختلفة أخباراً تتعلق بمهاجمة منازل مملوكة لمسيحين بقرية الكرم بمحافظة المنيا من قبل بعض أبناء القرية من المسلمين .

ونتيجة انتشار شائعه بوجود علاقة غير شرعية بين امرأة مسلمة متزوجة وشاب مسيحي، وجدت هذه الشائعة من يوجبها مستغلاً اختلاف الديانة بين الطرفين حيث قامت مجموعة من المواطنين بالتجمع أمام منزل الشاب المسيحي واقتحامه وإخراج والدته المسنة وكذلك زوجة شقيقه من منزلهم .

قام عدد من الشباب بسحل المرأة المسنة خارج المنزل وتعريتها بشكل كامل أمام الملاء وانتهى المشهد بإشعال النيران بالمنزل ، ثم التوجه إلى أربعة منازل أخرى مملوكة لمسيحيين ومهاجمة الموجودين بداخلها وحرقتها والاستيلاء على منقولات موجودة بداخلها .

وانتهت البعثة إلى بعض المستخلصات و التوصيات :

• نتج عن هذه الحادثة الاعتداء على السيدة/ سعاد ثابت وامتهان كرامتها من خلال تعريتها أمام الملاء والاعتداء بالضرب المبرح على شخص آخر يدعى/ إسحاق سمير يعقوب وكذلك اقتحام وحرق خمسة منازل لمسيحيين بقرية الكرم (وهم : دانيال عطية عبده - فضل سعد شرقاوي - سامي كمال صديق - إسحاق سمير يعقوب - وجيه قاصد إسحاق) .

كما امتدت النيران لمنزليين لمسلمين ملاصقين لأحد هذه المنازل ، وتفاوت مقدار التخريب بين منزل وآخر حيث تم حرق أجزاء في أحد المنازل وحرق بعض المنقولات والملكيات الخاصة في منازل أخرى وقدرت التلفيات وفقاً لتصريح الأنبا مكاريوس بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه ، وكذلك تم القبض على عدد (١٦) متهم تم إخلاء سبيل احدهما ويدعى خالد عوض .

• قد تلاحظ أن التعامل الأمني مع الحادث شابه القصور حيث كان من الممكن تجنب ما حدث لو اتخذت إجراءات احترازية من قبل الأمن ، حيث أن دور الأمن لا يقتصر فقط على التعامل مع الحادث بعد وقوعه ولكن منع حدوثه هو مهمة أساسية له في المقام الأول فقد أكد بعض الشهود أنه كان متداولاً في القرية قبل الواقعة بحوالي ثلاثة أيام أنه سوف يتم مهاجمة منزل أشرف بعد صلاة الجمعة كما أن الإشاعة عن العلاقة غير الشرعية كانت متداولة داخل القرية قبل الحادث بفترة ، إلا ان السيد مدير الأمن قد أكد لأفراد البعثة أنه لم يكن على علم بهذه الأحداث حتي وقت وقوعها يوم الجمعة .

• أكد السيد مدير أمن المنيا أن وزارة الداخلية مازالت في مرحلة جمع المعلومات عن الحادث وإنه بمجرد الانتهاء منها، سيتم محاسبة المسؤولين عن أي تقصير - لو وجد - كما يتم الآن التأكد من حقيقة الروايات المتداولة بشأن وجود معرفة مسبقة بوقوع الاعتداءات وكذلك من محاولة قيام السيدة/سعاد بتحرير محضر يوم الحادث ورفض المسؤولين بالقسم تحرير المحضر وأيضا واقعة احتجاز الزوجة نجوى لمدة ثلاث أيام بقسم شرطة أبو قرقاص .

• وجود فاصل زمني بين وقوع الحادث وبين تحرك أجهزة الدولة المختلفة، حيث أن الواقعة حدثت يوم الجمعة الموافق ٢٠١٦/٥/٢٠ ولم تتحرك أجهزة الدولة بشكل كاف إلا بعد بياني الكنيسة ورئاسة الجمهورية ،أي مرور خمسة أيام تقريباً .

التوصيات

- ١ - ضرورة الإسراع بالكشف عن الجناة والمقصرين واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة تجاههم.
 - ٢ - ضرورة قيام الأمن بالعمل علي منع وقوع الجريمة من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة.
 - ٣ - ضرورة إتباع منهج سيادة القانون و إعلائه كحل وحيد دون اللجوء لأية وسائل أخرى.
 - ٤ - ضرورة قيام الدولة بتعويض المضرورين عن هذا الحادث عن طريق لجان لحصر التلفيات.
 - ٥- ضرورة قيام قنوات الإعلام المختلفة بالتروي وتحري الدقة فى الحصول على المعلومات والحصول عليها من القنوات الرسمية منعاً لتأجيج الأحداث .
 - ٦ - ضرورة قيام المؤسسات المعنية ومنها المجالس القومية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية بالعمل على زيادة الوعي والتثقيف العام لدي المواطنين بمبدأ المواطنة وقبول الآخر وسيادة القانون بشكل مستمر وعدم ربطها بحادث معين .
- ❖ أوفد المكتب بعثة تقصى حقائق إلى محافظة الإسكندرية وتحديدًا بمنطقة العامرية قرية البيضا بتاريخ ٢١-٢٢ يونيو ٢٠١٦، وذلك للوقوف على حقيقة الاشتباكات التي دارت بالمنطقة بين عدد من المسلمين والمسيحيين على إثر تحويل منزل إلي مبنى كنسي وأوصت البعثة في تقريرها على ما يلي :
- ضرورة العمل على سرعة إصدار قانون دور العبادة الموحد كضمانة لدرء الفتنة بين طرفى الأمة وتمتعهم بالقدر ذاته من الحريات بما يساعد على رفع المعاناة عن المسيحيين و تسهيل إجراءات تشييد وإقامة الكنائس مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية وعدد الكنائس و توزيعها.
 - تطبيق القانون بحزم على كل من يقترف جريمة دون اللجوء لأية وسائل أخرى .
 - تغليظ العقوبة على المحرضين ومثيري الفتنة لما يسببوه من تفاقم للأحداث.
- ❖ كما أوفد مكتب شكاوى المجلس بعثة إلى حى منشية ناصر بعد أن ورد عدد من شكاوى مواطنى المنطقة التابعة لمحافظة القاهرة يتضررون فيها من صدور قرارات بإزالة منازلهم و انتهاك لحقهم في حماية الملكية الخاصة ، والحق في السكن .

انتقلت البعثة للمنطقة المشار إليها يوم الخميس الموافق ٢ فبراير ٢٠١٧ واستمر عمله بها لمدة يوم قامت خلاله بمقابلة الشاكين والسادة التنفيذيين المعنيين بمضمون الشكوى ومشاهدة الأماكن

والمنازل التي أشار لها الشاكين في شكواهم ، كما قامت البعثة بزيارة منطقة الشهبية وشارع الخزان وعمر رشوان والرزاز وشارع نور ومنطقة الدويقة.

بعثات تقصى حقائق نفذها المجلس

أولاً: بعثة محافظة البحيرة يونيو ٢٠١٦

ورد للمجلس عدة شكاوى متنوعه يتضرر منها الشاكين في المناطق الأتية بمحافظة البحيرة (مركز أبو المطامير - عمال شركة غزل كوم حماده - مركز شرطة رشيد) ومن ثم توجهت بعثة لفحص تلك الشكاوى .

• الشكوى الأولى بشأن المواطن/ غالى شحاتة نوح إبراهيم ضد / عبد الفتاح عبد الحميد محمد الشربيني ، وماهر عبد التاح عبد الحميد محمد ، حيث يدعى الشاكى اضطهاد المشكو فى حقهما له عن طريق تحريض الجيران لهدم منزله لاثارة الفتنة الطائفية بحجة توسعة الطريق دون احتياج الطريق للتوسعة ، وانهما يقومان بتاجير بلطجية لقتله ، وقد قام الشاكى بتحرير المحضر رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٦ بواقعة تحريض الجيران عليه واثارة الفتنة الطائفية وحشد الجيران ضد الشاكى للتعدى عليه ، وقد قامت المباحث بعمل تحريات حول الواقعة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢ بناء على قرار النيابة العامة ولم تتوصل لحقيقة تلك الواقعة وهذا ما أسفرت عنه التحريات ، علما بأن الشاكى دائم الشكوى من نفس الموضوع منذ عام ٢٠٠٥، وحتى تاريخه وقام بعمل عدة محاضر لقسم الشرطه ولم يثبت جديتها وهى عباره خلافات شخصيه تحدث بين الجيران وليس لها علاقه بالفتنه الطائفية .

ويدعى الشاكى بأنه تم عمل جلسات عرفية لعدم التعرض له الا أن المشكو فى حقهما لم يلتزما بما جاء بها ، كما يدعى م ع بأن المشكو فى حقهما قاما بالاعتداء عليه بسبب قيامه بعمل مطب صناعى للسيارات أمام منزله وحدثوا به اصابة بفرولة الرأس وجرح وخدوش متعددة وسحجات بالظهر مدة علاجها أقل من ٢١ يوم وحرر عن هذه الواقعة المحضر رقم ٧٠١٤ لسنة ٢٠١٦ مركز شرطة أبو المطامير وتم عمل تقرير طبي بالحالة بعد توقيع الكشف عليه ، وقد تم استدعاء المشكو فى حقه لسؤاله فيما هو منسوب اليه من اتهامات وأفاد بأنه تم التصالح مع الشاكين فى جلسه عرفية .

توصيات البعثة :

- تدخل الشرطه لمحاولة معرفة اسباب المشكله وحلها بشكل ودى واخذ تعهدات على الطرفين بعدم التعرض للآخر .
- قيام رجال الدين بالاكيد على روح الأخوة التى تربط بين المسيحيين والمسلمين .
- عدم اعتبار الخلافات الشخصية أيا كانت أسبابها فنتة طائفية حيث أنها تحدث بين كافة المواطنين وليس لها علاقه بالانتماء الدينى .
- ضرورة عقد الندوات الثقافية بالقرى التى تؤكد على التسامح وعدم التفرقه بسبب الدين

ثانياً : اضراب عمال شركة غزل كوم حماده

- قامت البعثة بمتابعة قضية اضراب عمال مصنع الغزل بمدينة كوم حمادة بمحافظة البحيرة التابع للشركة القابضه للغزل والنسيج ، وعلى الفور انتقلت البعثة الى مكان الاعتصام وتواصلت مع بعض المعتصمين لمعرفة مطالبهم والوقوف على اسباب الاضراب ، وقد التقت البعثة مع عدد كبير من المعتصمين الذين اكدوا انهم لا يهدفون الى تعطيل الانتاج كما يزعم رئيس الشركة انما هم قد اخذوا قرار الاضراب للضغط من اجل تنفيذ مطالبهم المشروعة والتي يزعمون أنها تتمثل فى الاتى:
- تنفيذ ما وعد به رئيس مجلس الادارة من صرف مكافاة عشرة ايام فى رمضان وايضا تطبيق الاجازة التى وعدت الادارة بها وهى عشرة ايام مدفوعة الاجر .
- عدم تطبيق نظام الجزاءات المجحف ضد العمال والذى يتمثل فى معاقبة العامل الذى يخطىء بحرمانه من الحافز والذى يعد نصف المرتب لمدة ٦ شهور علما بان هذا النظام يطبق فقط على بعض العمال دون غيرهم .
- الغاء نظام الاخلاء للعمال والذى ينص على معاقبة العمال لاي سبب من الاسباب باخلائهم من المصنع لمدة يوم كامل واحتساب ذلك تركا للعمل وهو ما يعادل ٣ ايام خصم من الراتب دون سند قانونى .
- الغاء قرار نائب رئيس الشركة بوقف ١٥ من العمال عن العمل دون اسباب
- تعميم صرف العلاج ونفقاته على كافة العاملين بالمصنع دون تمييز
- تشغيل سيارات الاسعاف الخاصة بالشركة فى حالات الاصابة لأى من العمال وعدم اقتصرها على رؤساء القطاعات
- المطالبة بعدم التجديد لكل العمال الذين بلغوا سن المعاش وايضا الموظفين بمن فيهم رئيس الشركة والذى بلغ ٧٣ عاما .

- صرف البدلات والحوافز فى مواعيدها دون تأخير حيث ان معظم العمال يعتمدون على الحوافز فى نفقاتهم
- وقد قام العمال بتعليق الإضراب والتوقيع على بيان العودة للعمل بشرط تنفيذ الحد المناسب من المطالب او العودة للاضراب مرة اخرى ، وقد حصلت البعثة على نسخة من قرار العودة للعمل بعد الوعود التى حصل عليها العمال بتنفيذ مطالبهم وقد اكد العمال وعددهم ٨٥٠ عاملاً بالشركة انهم حريصون على سير العمل بالشركة لأنها مصدر دخلهم الوحيد وان كل ما اشيع عن رغبتهم فى تعطيل الانتاج هو امر لا اساس له من الصحة.

- قام بعض العمال باضرابهم بعد ما تم منعهم مدير المصنع من التوقيع بالحضور فى الدفاتر فى بداية عمل ورديتهم الثانية التى تبدأ العمل الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٠١٦/٦/١٢ دون سبب واصدر قرارا باعطائهم اسبوع اجازة تخصم من رصيد اجازتهم وانكر وجودهم بالعمل فى ذلك اليوم وقام باخذ دفاتر الحضور، وتم تحرير محضر اثبات حاله بذلك من قبل العمال برقم ٢ ح نقطة المستشفى العام-مركز شرطة كوم حمادة يوجد لدينا صورته منه ، كما قام مديراة الامن بالشركة بتحرير محضر ضد بعض العمال بانهم يقوموا بإضراب وتعطيل العمل ، وقام السيد المفوض عن الشركة بعمل محضر اثبات حاله ملحق بالمحضر رقم ٧١٥٠ لسنة ٢٠١٦ ادارى كوم حمادة بان العمال مضربين عن العمل ومعتلين الماكينات بسبب مطالب شخصية لهم وافاد بان اللائحة لا تسمح بتنفيذ مطالبهم وان اضرابهم يسبب خسائر للشركة .

- وتقدم محامى الشركة بعمل محضر لقسم شرطة كوم حمادة فى ٢٠١٦/٦/١٢ يفيد بقيام العمال بالاضراب وتعطيل خطوط الانتاج للحصول على مطالبهم المالىة وان هذا الاضراب تسبب فى خسائر للشركة ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه يوميا .

وقد تم الاجتماع يوم ٢٠١٦/٦/١٤ بين عدد من العمال والسيد رئيس الشركة ونواب من البرلمان عن دائرة كوم حمادة ، وقد تم الاتفاق على الآتى:

- احتساب فترة الاضراب اجازة مدفوعة الاجر
- السماح للعمال باستخدام سيارة الاسعاف الخاصة بالشركة
- احتساب الاجازة السنوية ٣٧ يوما لكل من قضى بالعمل عشر سنوات بدلا من ٢٧ يوما .
- استحقاق علاوة ٧% بعد مرور خمس سنوات من تاريخ اثبات المؤهل .
- تنازل رئيس مجلس ادارة الشركة عن المحاضر المحرره ضد العمال .

علما بأنه صدر اعلان بتشغيل العمل بالشركة اعتبارا من الاربعاء ٢٠١٦/٦/١٥ واعتبار ايام الاضراب اجازة مدفوعة الاجر ووقف العمل بالقرار الادارى المؤرخ ٢٠١٦/٦/١٢ بشأن الايقاف الاحتياطي عن العمل لعدد سبعة عشر عاملا .

أوصت البعثة بالأتي :

- ضرورة متابعة القضية نظرا لاهميتها والوقوف على اخر المستجدات بها .
- التاكيد على ان حقوق العمال هو امر لا يحدده سوى القانون وان الامر يجب الا يترك للمصالح الشخصية
- ضرورة صرف البدلات والحوافز فى ميعادها لحاجة العمال المادية
- وضع لائحة داخلية تحدد الجزاءات بالشركة يعلمها القاصى والدانى
- تطبيق المنظومة الطبية المعمول بها بالشركة على كافة العمال دون تمييز
- الغاء قرارات التعاقد مع المستشارين وتوفير مستحقاتهم ومرتباتهم للعمال ووضعها تحت بنود اخرى لصالح العمال .

ثالثاً : واقعة ادعاء محامى برشيد بالاعتداء عليه من قبل مركز شرطة رشيد

إنقلت البعثة لرشيد للتحقيق فى تلك الواقعة وتم مقابلة الأطراف المعنية وخلصت للآتى :

بالنسبة لشكوى وليد نصار المحامى المعتدى عليه يسرد المحامى الواقعة قائلاً تلقيت اتصالاً من مأمور مركز رشيد بصفته محامياً عن أحد جمعيات الإسكان بالبحيرة، لتنفيذ قرار إزالة على مبنى تابع للجمعية باعتباره محاميهها ، وأثناء اعتراضه على قرار الإزالة اعتراضاً قانونياً فوجئ بالمأمور يطلب منه الخروج من مكتبه ، وعلى أثر ذلك حضر عدد من الأفراد بناءً على تعليمات المأمور لإخراجه من مكتبه ، وأثناء ذلك قام أفراد حراسة من المركز بإخراجه ودفعه ، مما أدى إلى سقوطه على السلم وعلى الأرض وحدثت كدمات بالرأس والكوع والصدر، ونقل إلى مستشفى رشيد وأثناء محاولة تحريره لمحضر بالواقعة بنقطة شرطة المستشفى قام المأمور بسحب رجال الشرطة من النقطة ولم يمكنه من تحرير المحضر ، وإتصلت بالنقابة الفرعية والعامية وحضر ممثلين عن النقابة وأخطروا النقيب سامح عاشور والذى بادر بالإتصال بمكتب المحامى العام المستشار / عبد العزيز عليوة محامى عام البحيرة والذى على الفور كلف رئيس النيابة الكلية المستشار / على حسن بسرعة التحقيق .

وعقب ذلك توجه وفد من (مديرية أمن البحيرة) إلى مقر النقابة وضم الوفد مدير المباحث الجنائية بالبحيرة ، ونائب مدير أمن البحيرة وأبدوا الاعتذار لكل المحامين ولمجلس نقابة المحامين نقياً

وأعضاء وحضروا الإفطار بالنقابة وسط جموع المحامين ووسط إصرار النقيب على لإستمرار فى الإجراءات القانونية ضد مأمور مركز رشيد .

وتم سؤال الزميل امام النيابة الكلية ، وبحضور أعضاء مجلس نقابة البحيرة ، وقررت النيابة الكلية ، ضم التقرير الطبى الصادر من مستشفى رشيد العام للمحضر ، والعرض على مصلحة الطب لشرعى لتحديد الإصابة ، وضم دفتر أحوال المركز للتأكد من وجود مأمورية بالإزالة ، والتي ترتب عليها إتصال المأمور بى للحضور للقسم بصفتى مستشار قانونى لجمعية الإسكان ، وسماع شهود الواقعة .

وعلى أثر ذلك شكل نقيب المحامين سامح عاشور لجنة لإدارة الأزمة فى رشيد ، عقب حدوث الواقعة واللجنة يتراسها نقيب محامى شمال البحيرة عبد المنعم عودة ، والأمين العام للنقابة الهيثم تيسير ، وقال الهيثم تيسير أمين عام نقابة محامين شمال البحيرة ، وعضو المجلس عن رشيد ،إن مدير أمن البحيرة تواصل مع النقيب سامح عاشور ، للإعتذار عن طرد المحامى من مكتب مأمور قسم رشيد والإعتداء عليه من قبل أفراد مكتبه ، وقبل الإعتذار كحق أدبى وأشار إلى عدم التنازل عن لشق الجنائى ، حيث تحقق النيابة العامة حالياً فى الواقعة بالجنحة رقم ٩٣١٥ لسنة ٢٠١٦ .

واضاف أمين عام فرعية شمال البحيرة ،أن القيادات الأمنية بالمحافظة إنتقلت لغرفة المحامين بالمحكمة والمتجمعين لإنتظار نتائج التحقيق ، وقدموا الإلتذار للمحامى المعتدى عليه ، وكافة المحامين عن الواقعة، مؤكداً على إحالة المأمور وأفراد مكتبه للتحقيق الإدارى داخل الوزارة حول الواقعة ، وأشار إلى أن هناك مساعى للصالح وإعتذار المأمور والمشكلة فى طريقها إلى الحل عن طريق التصالح بين الطرفين

مأمور مركز شرطة رشيد

نفى مأمور مركز شرطة رشيد التعدى على المحامى وليد نصار ونفى روايته، الذى إتهم أفراد القسم بالإعتداء عليه، أدى إلى غضب المحامين، ودخولهم فى إعتصام مفتوح بغرفة المحامين، فى محكمة رشيد .

وقال إنه طلب من لمحامى الخروج من إجتماع كان يحضره بصفته موكلاً عن جمعية دمنهور للإسكان بقرية إدفينا وكان رئيس مجلس إدارة الجمعية وممثلين عن الوحدة المحلية والزراعية للاتفاق على كيفية تنفيذ قرار إزالة صادر لمبانى الجمعية على الأرض لزراعية المملوكة لها ، والتي أشترتها من الأوقاف كأرض زراعية وتم تجريفها .

كما أكد مأمور قسم رشيد أن المحامي أعترض بشدة خلال الإجتماع وأرتفع صوته لإفشال الإجتماع مع مسئولى حماية الأملاك والزراعة ، فطلبت منه الخروج لنتمكن من إستكمال الإجتماع والوصول إلى حلول

شهود نفى الواقعة : واقعة الإعتداء من واقع محضر تحقيق رقم ٣٠٢٠ إدارى رشيد لعام ٢٠١٦

أقوال الشهود

قال جميل زايد نائب رئيس الوحدة المحلية لمركز رشيد والذي كان حاضراً للإجتماع أن المأمور طلب من المحامي الهدوء أكثر من مرة بعد إرتفاع صوته خلال المناقشات مع المسئولين ، وذلك فى حضور رئيس مجلس إدارة الجمعية الصادر لها قرارات الإزالة وقام أحد أفراد الحرس الذى كان يوقع أوراقاً من المأمور بإصطحاب المحامى خارج غرفة الإجتماع فقط .

وقال محمد حمودة محمد مهندس زراعى بالإدارة الزراعية برشيد وخميس محمد شلبى سكرتير الوحدة المحلثة وشوكت عبد الحميد إبراهيم مهندس زراعى وآخرين أفادوا بأن المحامى وليد نصار لم يتم الإعتداء عليه فى القسم ولكن أثناء خروجه من قسم الشرطة ونزوله من على السلم إنزلت قدمه وقام بالصراخ أنتم ضربتوني وأنا مش هسبكم ونزل وليس به إصابات .

كما أشار المسئولون بالداخلية

أن الواقعة قيد التحقيق داخل الوزارة وسوف يطبق القانون على المخطيء وأن الإجراءات التى تتخذ فى الوصول للحقيقة مازالت مستمرة وأكدت قيادات وزارة الداخلية حرصها على العلاقات الطيبة مع نقابة المحامين ، وحسن إستقبال المحامين لتسيير أعمالهم حال ترددهم على أقسام الشركة ، والإلتزام بالتعليمات السابق صدورها فى هذا الشأن ، والحفاظ على كرامة المواطنين وحقوقهم ، والإحترام والتقدير لمهن المحاماة والمحامين بإعتبارهم جناح العدالة الثانى بجانب القضاة .

وقد قامت وزارة الداخلية بإحالة مأمور مركز شرطة رشيد للتحقيق والتفتيش لإتخاذ الإجراءات القانونية فى حال ثبوت الواقعة .

توصيات

١. نهيب بكلا الطرفين بالإلتزام بالقانون والعمل على احترامه فهو السبيل إلى رقى الدول والمجتمعات و تطبيق القانون على المخطيء مهما كان منصبه ومحاسبته والتصدى للمشكلة فى بدايتها حتى لا تتفاقم والعمل على حلها .

٢. العمل على تقديم ضمانات لعدم تكرار الأزمات بين المحامين والداخلية وتفعيل الكتاب الدورى للوزارة الصادر عن وزير الداخلية خلال الفترة الماضية ، بشأن حسن التعامل مع المحامين داخل أقسام الشرطة لضمان عدم تكرار الأزمات والإشتباكات بين المحامين وأفراد الشرطة .
٣. الإلتزام بإحترام الدستور والقانون فى منظومة العمل الأمنى التى لاتسمح بوجود تجاوزات وأن الوزارة ونقابة المحامين ملتزمتان بمحاسبة كل من يرتكب أى عمل يمثل خروجاً على التعليمات واللوائح والقانون من أجل الحفاظ على حسن العلاقات والتواصل والإحترام المتبادل بين الجانبين .
٤. تفعيل المادة ٩٧ بالدستور الخاصة بالمحامين بدستور ٢٠١٤ وتشريع قانون ينص على حصانات المحامين وتفعيل بروتوكول بالإحترام المتبادل بين الطرفين (الداخلية والمحامين)
٥. وضع بروتوكول بين وزارة الداخلية ونقابة المحامين لإدارة الأزمات التى تحدث وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة ، تكون مهمتها حل المشكلات التى تحدث بين المحامين والشرطة قبل أن تتفاقم ، وتكون اللجنة مسئولة عن التحقيق فى الواقعة وإحالة المخطئ إلى مجلس تأديب عن طريق النقابة بالنسبة للمحامى أو وزارة الداخلية بالنسبة للشرطة ، وهنا سيكون على الطرفين المسئولية لأن التأديب من الممكن أن يوقف المحامى أو الضابط عن العمل ، ومن هنا ستبدأ المشكلة فى الإنتهاء وسيقل التصادم .
٦. إنها حادثة فردية ولا تعبر عن ظاهرة ممنهجة فى العلاقة بين رجال الشرطة وجموع المحامين وأن التجاوزات الفردية من بعض الأفراد لن تتسبب فى تضحيات رجال الشرطة الشرفاء .

بعثة لتقصى الحقائق فى غرق مركب رشيد ٢٢/٩/٢٠١٦

- فى سياق إهتمام المجلس القومى لحقوق الإنسان بقضية الهجرة غير الشرعية وقضايا اللاجئين ، فقد كلف بعثة من لأمانة العامة للمجلس بالتوجه إلى مدينة رشيد للوقوف على تطورات كارثة غرق إحدى المراكب التى نقل مهاجرى غير شرعيين .
- وخلصت البعثة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:
- يجب الملاحقة القانونية للمتسببين فى حادث مركب رشيد، والذين خالفوا القوانين المصرية والأعراف الدولية، واستخدموا وسائل غير شرعية لتتهجير هذا العدد من المواطنين المصريين والأجانب، مستغلين قلة وعيهم.
- تشديد الإجراءات الأمنية على المنافذ البرية والبحرية والشواطئ لمنع التسلل إلى الأراضي المصرية.

- تنظيم حملات للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاهتمام بالتعليم الفني والتدريب على سوق العمل الداخلي والخارجي وتوفير فرص عمل لهؤلاء الشباب ولا بد وأن يكون للمجتمع المدني والحكومة دور في توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال وضع برامج للتوعية بمخاطر الهجرة باستمرار.
- تجفيف منابع الهجرة غير الشرعية من خلال .مصادرة المركب التي تضبط بالقيام بالهجرة غير الشرعية وعدم تسليمها لصاحبها مرة أخرى ، وتغليظ العقوبة لمن يقوم بالهجرة غير الشرعية ومحاكمة صاحب المركب جنائيا.
- حل مشكلة البطالة لأنها هي السبب في الهجرة غير الشرعية لذلك يجب تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وعمل مشروعات صغيرة للشباب ومساهمة الدولة فيها من خلال الحكومة وصندوق التنمية لعمل هذه المشروعات.
- انشاء مناطق صناعية في المناطق والمحافظات الطاردة لأبنائها والتي كان لها النصيب الأكبر من أعداد الضحايا في هذه الكارثة ، وتوفير فرص عمل وتأهيل الشباب على المستوى الداخلي والدولي للعمل بسوق العمل .
- العمل على توفير الإسعاف الطائر وتجهيزه بكافة التجهيزات نظرا لسرعته في الوصول لمكان الأحداث .

الفصل الثالث

نشر ثقافة حقوق الإنسان

مقدمة

تطورت مسيرة حقوق الإنسان في مصر والعالم منذ أن بدأت الحركات الحقوقية تنادي بتعزيز وحماية مبادئ ونشر ثقافة حقوق الانسان ، حيث تم وضع المواثيق والآليات التي تؤكد على ترسيخ تلك المبادئ ، ولعل المحور الأهم في الحركة الحقوقية هو نشر ثقافة حقوق الإنسان ووضع الخطط ، والإستراتيجيات التي تساهم في تعزيز تلك المفاهيم والثقافات من خلال برامج معدة بشكل فني للنشر باستخدام المواد المكتوبة بالكتب التعليمية في مؤسسات التعليم ، أو من خلال وسائل الإعلام والأعمال الفنية ، أو الدورات التدريبية ، وورش العمل ، ويحمل المجلس على عاتقه جزءاً من هذا الدور المنشود له حيث يضع البرامج والخطط اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في مصر من خلال الدورات التدريبية والورش والندوات والصالونات الثقافية ، ومتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام والأعمال الفنية ، ولعل أبرز ما قام به المجلس في هذا العام وإستكمالاً لدوره في نشر قيم ومفاهيم حقوق الإنسان بوضع برنامج مميز يستهدف الأماكن النائية في مصر للعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان تحت مسمى (برنامج اسبوع حقوق الإنسان للتوعية بالمحافظات المختلفة) ، وتم وضع الأهداف والخطط التنفيذية ، ولم تكن تلك هي الآلية الخاصة بنشر الثقافة بل قام بتنظيم بالعديد من ورش العمل ، التدريبات المختلفة ، والأعمال الفنية التي تساهم في نشر تلك الثقافة سواء بطريقة مباشرة وغير مباشرة للاتصال الجماهيري ، وكذلك إحتفال المجلس باليوم العالمي للمرأة والطفل ، ولعرض أبرز ما قام به المجلس هذا العام هو :

أولاً: برنامج اسبوع حقوق الانسان للتوعية بالمحافظات)

إستكمالاً لنهج المجلس القومي لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وفي ضوء ما انتهت اليه مناقشات المجلس في إجتماعه الأول بتاريخ ٢٠١٣/٩/١ - في تشكيله الجديد بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣- من وضع أولويات عمل المجلس خلال المرحلة التأسيسية وفي مقدمتها مشاركة المجلس في تعديل دستور جمهورية مصر العربية، فإن إستراتيجته وضعت سياقاً موضوعياً لدمج حقوق الإنسان في مهام المرحلة التأسيسية وما بعدها سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي . والتفاعل مع التحديات التي كشف عنها مسار المراحل الماضية.

واتصالاً مع استراتيجية عمل المجلس فى ظل تلك المرحلة التأسيسية للدولة ، وما يملكه المجلس من تراث مهم من التوصيات والمقترحات التى تناولته العشرات من الندوات وورش العمل ، ومأسسته لمسار حقوق الإنسان على المدى البعيد ، فقد حظى عدد من القضايا الملحة التى أثرت على حقوق الإنسان وحرياته العامة والتى شهدتها البلاد بأولوية خاصة فى جهد المجلس يأتى فى مقدمتها : (قضية مواجهة الإرهاب وقضية العاملين والمهاجرين المصريين فى الخارج- قضية احتياجات ذوي الاعاقة وتمكينهم- ونشر ثقافة حقوق الانسان) .

واستكمالاً لخطة عمل المجلس على المدى الطويل فى دعم مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان ، الدفاع والسعى لإنصاف الأفراد والجماعات الذين تعرضت حقوقهم للإنتهاك بمساندة من خلال عدد من المشاريع والبرامج تقوم على تنفيذها لجان ووحدات المجلس، فقد حرص المجلس على التعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى تطلب استمرار حصر المشكلات وتحليلها وتقديم حلول قابلة للتنفيذ بإستخدام الموارد المتاحة من ناحية وإستثمار المشاركة المجتمعية من ناحية أخرى للإستفادة بأكبر قدر ممكن من الخبرات ، والأفكار الموضوعية المؤسسة على واقع البيئة المعيشية الإجتماعية، والإقتصادية ، والسياسية ، والثقافية.

وسعى المجلس إلى استحداث برنامج جديد لدراسة واقع حقوق الانسان فى محافظات مصر ، من خلال إعداد زيارات ميدانية وبرنامج عمل للمحافظات يتم خلاله تلقى الشكاوى ورصد وتوثيق المشكلات والتحديات الأساسية لحقوق الإنسان والتوعية بها ، من خلال بعثات ميدانية تقوم على رصد وتوثيق تلك المشكلات بمختلف نجوع وقرى ومراكز ومدن المحافظات ، ولقاءات مع المسؤولين التنفيذيين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين ، ويعقب هذا البرنامج عقد مؤتمر يستهدف مناقشة ما تم التوصل له من تحديات ومشكلات وتجاوزات لحقوق الإنسان مع الجهات التنفيذية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ، والتشاور حول كيفية معالجتها للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن ترجمتها الي برامج عمل تنفيذية . وسمى هذا البرنامج باسم " اسبوع حقوق الانسان بالمحافظات " ، وكان لتجربة المجلس فى محافظات أسوان وخاصة منطقة النوبة ، والمنيا وسوهاج ومطروح وأسيوط، أثر كبير فى رصد واقع حقوق الانسان ودراسة الأوضاع مع الجهات التنفيذية والمجتمع المدني وتم طرح رؤى وحلول اقرب للتطبيق واقعياً وتم مخاطبة الأجهزة التنفيذية بها لبحث مدى تنفيذها .

ويستكمل المجلس برنامجه الطموح فى دراسة واقع حقوق الانسان فى مصر تحت مسمى " اسبوع حقوق الانسان فى المحافظات " بزيارات المحافظات الحدودية: (الوادى الجديد - البحر الأحمر - شمال

سيناء - جنوب سيناء ، مطروح للمرة الثانية ، وأخيراً محافظة أسوان مرة ثانية لدراسة واقع المجتمع الأسوانى بعيداً عن قضية النوبة التي حظيت باهتمام فى السابق) وذلك تماشياً مع الدستور المصرى الجديد واستراتيجية عمل المجلس ، وكذلك المحافظات التي يستجد بها أحداث أو قضايا ملحة تستدعي الإهتمام والمتابعة .

ثانياً : الإعلام الجماهيرى

أ / إذاعة صوت العرب

إستمراراً لتفعيل بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس والإذاعة المصرية للعام الثانى على التوالى والذي يتم فى إطاره إعداد مسلسل "أحلامنا"، وهو عبارة عن ٣٠ حلقة دراما إذاعية اجتماعية تقدم رسالة إنسانية فى شكل فنى غير مباشر، بهدف التوعية بحقوق المرأة وإذاعتها على موجات إذاعة صوت العرب ، وتدور الحلقات حول الأحداث اليومية لأسرتين تتعرض الزوجة فى إحدهما للعنف الجسدي والإهانة ولا تعترض على ذلك وتصمت حتى تسير حياتها ، بينما تلومها جاريتها على ذلك وتدعوها للتمسك بحقوقها والدفاع عنها.

وعقد لقاء مع السيد / سمير الجمل مؤلف المسلسل، والسيد/هاني فؤاد المخرج على أثر عرض أول خمس حلقات من المسلسل للتناقش حول ما تم رصده من ملاحظات والتوصل لإتفاق على الشكل النهائي لعرض الحلقات ومواعيد إذاعتها ، و قد تم تطوير هذه الحلقات فى سياق لقاءات بين المخرج ومؤلف العمل وأمانة اللجنة الثقافية تم بموجبها حذف بعض العبارات والألفاظ و إختصار مقدمة المسلسل المطولة ما قد يسبب الملل و إضافة العديد من القضايا التي تتعلق بالمرأة مثل العنف المنزلي بكل أشكاله (النفسى والمعنوي والجسدي) - المساواة بين الرجل والمرأة فى الأديان والتدليل بآيات من القرآن والإنجيل على ذلك ، زواج القاصرات - التحرش - الإغتصاب الزوجي - ختان الإناث - إستغلال المرأة فى السينما فى أدوار الإغراء والأعمال الفنية الهابطة وتغيير بعض الشخصيات فى المسلسل حتى تتناسب مع فكر ومبادئ حقوق الإنسان.

ب / شبكة البرنامج العام

بناء على البروتوكول الذى تم توقيعه بين المجلس واذاعة البرنامج العام فى يونيو ٢٠١٤ والذى بموجبه تم الإتفاق على عمل ١٥ حلقة درامية مصغرة هدفها نشر الوعى القانونى لدى المواطنين تحت عنوان "حقك فى عينينا" يذاع كفقرة فى برنامج "الى ربات البيوت " مرتين أسبوعياً يومى الأحد والجمعة فى

الساعة ٩:١٥ صباحاً على اذاعة البرنامج العام. تناولت كل منها عرض مشكلة قانونية فى شكل درامى مصغر مدته ٥ دقائق يليه تعقيب من أحد أعضاء المجلس لحل المشكلة فى ضوء معايير حقوق الانسان. تم اذاعة الحلقات الدرامية ابتداءاً من ١٩ يونيو ٢٠١٦ ثانى أيام شهر رمضان ، وتواصلت الحلقات بعد شهر رمضان.

ج / تكريم الأعمال الدرامية

إستمرار لنشاط لجنة الدراما والتي تشكلت من مجموعة من أعضائه إلى جانب فنيين ونقاد متخصصين، لتقييم الأعمال الدرامية التي تُعرض فى شهر رمضان من كل عام ، وذلك لما للدراما التلفزيونية من تأثير فى تشكيل وعي الشعب المصري سلباً أو إيجاباً و تم فى عام ٢٠١٦ ما يلي:

تشكلت اللجنة برئاسة أ / جمال فهمى امين لجنة الحقوق الثقافية، وعضوية كل من أ / أنعام محمد على، أ / خيرية البشلاوي، أ / ماهر زهدي، أ / رامي عبد الرزاق، أ / كرم النجار، أ / طارق الشناوي.

وقد عكفت اللجنة خلال شهر رمضان على دراسة وتقييم الأعمال الدرامية التي تم عرضها خلال الشهر ، لدراسة مدى التعبير عن ثقافة حقوق الإنسان واحترام ثوابتها. وفيما يلي بيان بالأعمال الفائزة وحيثيات الفوز التي أعدتها اللجنة:

١- مسلسل جراند أوتيل : عمل فني أنيق مكتمل العناصر الفنية والموضوعية .. أظهر الزهو بالمكان والزمان والإنسان، ويمنح المشاهد حقه من المتعة الفنية الراقية . وذلك من خلال قالب فني شيق ومثير، منضبط الإيقاع وكل حلقة فيه أضافت جديداً ، جمع بين الرومانسي والبوليسي والدراما الإجتماعية، التي دارت حول حق المواطنين فى المساواة والعدل مهما اختلفت طبقاتهم وتباينت أدوارهم الإجتماعية . حظى المسلسل بنسبة عالية من المشاهدة، شكلت أقوى دليل على ذوق المشاهدين و أحساسهم الرفيع وحاجتهم إلى رؤية أعمال فنية مثل هذه النوعية .

٢ - مسلسل الميزان : نموذج للعمل التلفزيوني الجيد والجدير بالمشاهدة داخل البيوت المصرية، بفضل قيمة موضوعه الذى تناول فى نسيجه الدرامي مجموعة من القيم الداعمة لحقوق الإنسان من خلال محامية كرسيت حياتها وعملها لمقاومة الفساد والتصدى له مهما كانت شراسة الخصم أو حساسية موقعه، ومهما كلفها من ثمن، وذلك فى اطار قالب بوليسى شيق ومثير، إرتكز فيه كاتب العمل على قواعد قانونية محققة، مما أسهم فى وصول رسالته للمشاهد.

وتم منح جوائز الإنتاج الدرامي الخاصة كما يلي :

١- الفنانة منى زكي : عن دورها في مسلسل " أفراح القبة "

٢- الفنانة هبة مجدي : عن دورها في مسلسل " يونس ولد فضه "

وقد عقد المجلس احتفالية في ٣١ أغسطس ٢٠١٦ بأحد فنادق القاهرة، لتكريم مبدعي الأعمال الدرامية الفائزة - من ممثلين وكُتاب سيناريو ومخرجين ومنتجين - وتسليمهم درع المجلس وشهادات تقدير، وذلك بحضور ممثلي وزارات (العدل - الداخلية - الخارجية - الثقافة)، وممثلي " صندوق مكافحة الإدمان "، ورؤساء النقابات الفنية والتمثيلية، إلى جانب عدد من الإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف والمجلات والشخصيات العامة وأساتذة جامعات.

ثالثاً: التدريب

نفذ المجلس من خلال لجانه ووحداته المختلفة العديد من الدورات التدريبية المختلفة جاءت على النحو التالي:

عقدت وحدة البحث والتطوير التشريعي دورة تدريبية بجامعة الإسكندرية حول موامة التشريعات الوطنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي قامت مصر بالتصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية وكيفية استخدامها امام القضاء الوطني ، وتم تنفيذ النشاط في الفترة ٢٦- ٢٨ ابريل ٢٠١٦ ، واستهدف ٥٠ من طلاب السنة النهائية والدراسات العليا بكلية الحقوق، ودارت محاورها حول دور وإختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس ، مفاهيم عامة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان ، معاهدات حقوق الإنسان الأساسية (الإعلان ، العهدين) ، قراءة فى بعض المواثيق الدولية (التعذيب - الفساد - المرأة)، آليات الرصد والتوثيق لإنتهاكات حقوق الإنسان.

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان فى ٣٠ يناير ٢٠١٧ دورة تدريبية حول حقوق الإنسان والصحة بالتعاون مع الوكالة الألمانية GIZ ، على مدار أربعة أيام تم من خلالها تناول موضوعات (العلاقة بين حقوق الإنسان والصحة) وكيفية قيام المجالس القومية بنشر مبادئ الرعاية الصحية وحقوق المريض ، وشارك فى تلك الفاعليات ممثلون عن وحدات ولجان المجلس القومي لحقوق الانسان ذات الصله وهى لجان (اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، الشكاوى، ووحدات الاعاقة، و ممثلى عن أفرع المجلس فى المحافظات، ممثلى منظمات المجتمع المدنى،المشروعات،المساعدة القانونية، والرصد والتوثيق) .

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز بحوث الرقابيين الأفارقة التابع لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الأفارقة دورة تدريبية حول ممارسات الأمبودسمان ، شارك فيها ثلاثون باحثاً من مؤسسات الأمبودسمان (ديوان المظالم) بكل من تونس و تشاد وموريتانيا والسودان إضافة إلي مصر بهدف دعم وبناء القدرات في مجال تلقي الشكاوي وإعداد كوادر قادرة علي تبني وتنفيذ إستراتيجيات فعالة داخل بلادها.

ونظم المجلس هذه الدورة ضمن خطة التدريب الشاملة التي بدأها منذ عام ٢٠١٣ والتي تأتي على رأس أولوياتها تطوير مكتب الشكاوي إضافة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المختلفة في سبيل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

تضم جمعية الأمبودسمان الأفارقة في عضويتها ٣٦ دولة أفريقية وترأسها السيدة / فوزية أمين رئيسة الأمبودسمان الأثيوبي ويتولى الأمانة العامة المدافع العام عن حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا وتساهم في أنشطتها جامعة كوازولو- نائل وهي من أكبر خمس جامعات بجنوب أفريقيا يذكر أن إنشاء مركز البحوث تم بمبادرة من لجمعية بهدف دعم المؤسسات الأفريقية الأخرى عن طريق الأبحاث والدراسات التي يقوم بنشرها إضافة إلى التدريبات الفنية المتخصصة.

نظم المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان في ٩ نوفمبر ٢٠١٦ ورشة عمل حول " الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عنها: دور الآليات الوطنية في إعداد التقارير والمتابعة" والتي تهدف إلى تعريف ممثلى الوزارات والهيئات المعنية بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبحث كيفية التفاعل معها، وسبل تفعيل ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

وشارك في الورشة ممثلوا وزارات الخارجية، والعدل، والداخلية، والشئون القانونية ، التضامن الاجتماعى ، الهجرة وشئون المصريين فى الخارج ومجلس النواب ، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة و الأمومة، والمجلس القومى لشئون الإعاقة، وإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمجلس القومى لحقوق الانسان (الأمانة العامة) من العاملين على إعداد تقارير هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و تقرير الاستعراض الدوري الشامل.

رابعاً: المؤتمرات وورش العمل

عقد المجلس سلسلة من الندوات وورش العمل والمؤتمرات تناولت غالبية القضايا موضع اهتمام الرأي العام وموضع اهتمام المجلس ، وغطت أنشطة المجلس في هذا الإطار الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا حقوق الفئات الأولى بالرعاية.

(١) ورشة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة

٢٠٣٠ - الأردن ، ١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠١٦

شارك المجلس في ورشة عمل حول " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠" في الفترة من ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠١٦ بالبحر الميت في الأردن ، نظمتها كل من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وشارك فيها ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أعضاء الشبكة العربية (١٤ مؤسسة وطنية) ، و الأمانة العامة للشبكة العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كل من جنيف وبيروت، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية والبيئة.

وعرض ممثلو المجلس ورقة عمل حول دور المجلس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورؤية المجلس للتقرير الطوعي الذي قدمته الحكومة المصرية للمنتدى السياسى رفيع المستوى المعنى بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في يوليو ٢٠١٦. وقد تم إبراز جهود المجلس في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و تسليط الضوء على أمثلة من أنشطة المجلس المختلفة في هذا الشأن.

وقد إختتمت ورشة العمل أعمالها بعدة توصيات أبرزها :

الدعوة لعقد لقاء سنوى على هامش اجتماع الجمعية العامة للشبكة العربية لقياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، ودعوة المؤسسات الوطنية لتشجيع حكوماتها للمشاركة في المنتدى السياسى رفيع المستوى المعنى بأهداف التنمية المستدامة ، والعمل على تفعيل دور الإدارات المعنية بالمسئولية الاجتماعية في الشركات الكبرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(٢) ورشة عمل لجنة حقوق الإنسان العربية - القاهرة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦

شارك المجلس بعدد من باحثيه في ورشة العمل التدريبية التي نظمتها لجنة حقوق الانسان العربية بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان حول "إعداد تقارير الظل المقدمة من لجنة حقوق

الإنسان العربية " يومى ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ بمقر جامعة الدول العربية وقد هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من :

- إكتساب معلومات معمقة ومتخصصة حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية وطرق عملها .

- إدراك طرق عمل لجنة حقوق الإنسان العربية في مختلف مراحل تقديم التقارير وفحصها ومناقشتها وإصدار الملاحظات والتوصيات الختامية بشأنها.

- إعداد تقارير موازية للجنة حقوق الإنسان العربية متوافق مع الخطوط الإسترشادية والتوجيهية المقررة .

(٣) - ورشة عمل حول مشروع قانون التأمين الصحى - القاهرة ١٢ مارس ٢٠١٧

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية ووحدة البحث والتطوير التشريعى) بالتعاون مع الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي والتنمية، ورشة عمل حول الصياغة الأخيرة لمشروع قانون التأمين الصحى ، وذلك بحضور الدكتور علي حجازي رئيس هيئة التأمين الصحى ، رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب و ممثل للجنة إعداد القانون و نقابة أطباء مصر و الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي و منظمات المجتمع المدني المعنية و نخبة من الخبراء القانونيين ومتخصصين فى المجال الصحى ، كما شارك فى الجلسة النقاشية عدد من العاملين بالقطاعات الصحية المتنوعة.

جرى خلال الورشة دراسة مشروع القانون المقدم فى صياغته الأخيرة واستعراض مختلف وجهات النظر والملاحظات التى تقدمها الأطراف المعنية وصولاً إلى توصيات تدعم الحق فى الصحة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعدت وحدة البحث والتطوير التشريعى بالمجلس ورقة عمل تناولت مرجعيات حقوق الإنسان فى شأن الحق فى الصحة، كما تم الاستناد إلى مخرجات الجلسة التشاورية السابقة التى عقدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم الأحد الموافق ٣١ يناير ٢٠١٦.

افتتح أعمال الورشة الأستاذ / محمد فايق - رئيس المجلس لقومى لحقوق الإنسان ، مؤكداً على أهمية الحق فى الصحة كحق أساسى من حقوق الإنسان ، داعياً إلى التكاتف من أجل تحقيق رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠ فيما تستهدفه من القضاء على الفقر المدقع والجوع والإرتقاء بمستوى التعليم والصحة ، وأشار إلى ضرورة خضوع التشريعات للحوار المجتمعى لأن المشاركة الحقيقية فى تطوير القوانين ، بالتوافق المجتمعى هى الضامن لإحترامها ، وتطبيقها بصورة فعالة

وعلى سعيد آخر أكد رئيس هيئة التأمين الصحى على أن مصر تحتاج إلى إصلاح صحى وأن هذا الإصلاح لا يمكن أن يكون دون التأمين لصحى ، مؤكداً أن جناحى التقدم والرقى فى الوطن هما الصحة والتعليم لذا يجب السعى لتفعيل القوانين وتطبيقها بما يتوافق مع حقوق المواطنين . وفى ختام الورشة تم التوصل إلى العديد من التوصيات أبرزها :

- أهمية استئناف الحوار المجتمعي حول مشروع القانون، وتوسيع دائرته باعتباره قانوناً يهم كافة المواطنين المصريين، ويخاطب بأحكامه غالبيتهم الساحقة.
- الاتفاق على وضع نظام التأمين الصحى الشامل لمواجهة المشاكل التى يعانى منها قطاع الصحة ومنها انخفاض الإنفاق العام على الصحة وعدم تمتع قطاع من المواطنين المصريين بالتأمين الصحى وعلى الأخص العاملين فى القطاعات غير المنتظمة وغير الرسمية، وقلة كفاية الخدمات الصحية المقدمة فى بعض المناطق الريفية وإنخفاض جودة الخدمات الصحية المقدمة فى وحدات وزارة الصحة
- التأكيد على تعريف الصياغة الأخيرة للمشروع لغير القادرين، وربطه بالحد الأدنى للأجور، مع ضرورة إعداد دراسة اكتوارية لتنفيذ القانون خاصة ما يتعلق بالاشتراكات.
- إعفاء أصحاب المعاشات من سداد الاشتراكات - كما كان الأمر فى النسخة السابقة من مشروع القانون - فالأصل أن هؤلاء قد تم التأمين عليهم سابقاً لكى يجدوا ما يكفل لهم حياة كريمة لدى عجزهم أو عدم قدرتهم على العمل و قد سبق لهم سداد اشتراكات تأمينية تتضمن التأمين ضد العجز والمرض، وتكفل لهم الرعاية الصحية والعلاج بعد تقاعدهم وفقاً لنظام التأمين الصحى المعمول به الآن وكذلك كفالة حق الأطفال فى الرعاية الصحية دون اشتراط الاشتراك.
- التطبيق التدريجى لنظام التأمين الصحى الشامل والمتوقع إمتداده فترة زمنية ليست بالقصيرة يفترض اتخاذ بعض خطوات الإصلاح الجزئى خلال المرحلة الانتقالية، لتطبيق القانون وعلى الأخص الإسراع فى تحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى، وتنمية مهاراتهم ، مع ضرورة وضع خطة لتطوير التعليم الطبي وفقاً لمعايير الجودة العالمية.
- وضع آلية لمراقبة تنفيذ وتطبيق القانون حين إصداره، والنص على وجوب إستقصاء مدى رضا مستخدمى الخدمات التأمينية سنوياً وتعديل القرارات والتشريعات بناء عليها.

(٤) - مؤتمر دور الإعلام والدراما فى نشر ثقافة حقوق ذوى الإعاقة - القاهرة ١٩ / ١٢ / ٢٠١٦

افتتح المؤتمر الأستاذ / محمد فايق وذلك بحضور الدكتور/ أشرف مرعى الأمين العام للمجلس القومى لشئون الإعاقة ، وأكد سيادته على أن قضايا الإعاقة تحتل أهمية خاصة جداً فى العالم وأن

المعاقين لهم حقوق يجب العمل على تمكينهم منها ومن حق المجتمع ألا تهدر إمكانياته لان ذوى الإعاقة لديهم مواهب كثيرة .

ويتركز الاهتمام بذوي الإعاقة على توعيتهم وتوفير كافة الإمكانيات التي تساعدهم على التعلم والعمل والاستفادة من طاقاتهم ، وأكد أن المجلس القومي لحقوق الإنسان يولى عناية خاصة لذوى الإعاقة ولذلك أنشأ وحدة متخصصة لذوى الإعاقة تقوم بالتوعية عن طريق عقد الندوات وورش العمل ، كما حرص المجلس على التعاون مع كافة لأجهزة المعنية وخاصة المجلس القومي لشئون الإعاقة ووقع معه بروتوكول تعاون عام ٢٠١٦ من أجل تكثيف الجهود لدعم الأشخاص ذوى الإعاقة ، وأشار إلى البعد الدولى والإقليمى لقضايا الإعاقة حيث أنها قضية تمثل أهمية على الصعيدين الحقوى والدولى حيث أولت المنظمة الأممية إهتماماً خاصاً بالأشخاص ذوى الإعاقة مما تمخض عن صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وتلزم هذه الإتفاقية الدول الأطراف بإتخاذ التدابير المناسبة لضمان مشاركة الأشخاص ذوى الإعاقة فى جميع أنشطة المجتمع على بالمساواة مع الآخرين ، كما صدر العقد العربى للمعاقين ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ مما جعل هذا الموضوع أحد الإهتمامات التنموية .

وأوضح الأستاذ / محمد فايق أن مصر وقعت على الإتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوى الإعاقة سنة ٢٠٠٧ وصادقت عليها ٢٠٠٨ وجاء الدستور المصرى سنة ٢٠١٤ يحتوى على ٩ مواد تضمن حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة .

وأكد أهمية دور الإعلام فى الاهتمام بالأشخاص ذوى الإعاقة وتوعيتهم وعرض النماذج الجيدة وتشجيعها والبعد عن التناول السلبي للأشخاص ذوى الإعاقة ، وقد صدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات أبرزها ما يلى :-

١- العمل علي أن يتضمن مشروع القانون المطروح علي مجلس النواب عقوبات رادعة لمن يسيء لذوي الإعاقة.

٢- مناشدة الحكومة التوقيع علي اتفاقية مراكز المعنية بتوفير المطبوعات لذوي الإعاقة.

٣- مطالبة وسائل الإعلام بتحديد فقرات تبرز الدور الإيجابي لذوي الإعاقة ، وعمل أفلام قصيرة تهدف للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة، فضلاً عن ضرورة تبني وسائل الإعلام المختلفة لمبادرة "خليك مكاني" المعنية بدمج ذوي الإعاقة.

٤- وضع وصياغة خطة إعلامية موجهة للدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة، والعمل على تغيير نظرة المجتمع لهم وتدعيم الجوانب الإيجابية لدمجهم في المجتمع وان تساهم المنظمات الأهلية في صياغة هذه الخطة بل واعداد المادة والمضمون الذي سينقله البرنامج.

٥- ضرورة إشراك ذوي الاعاقة بأنفسهم في إعداد البرامج الخاصة بهم ، وأن يدلوا بأرائهم في حلول مقترحة لمشكلاتهم .

٦- وضع قواعد للعمل على تفعيل إتفاقية حقوق ذوي الإعاقة ، وأن يتم التسويق لذلك إعلامياً .

٧- إعداد برامج تدريبية خاصة للإعلاميين والصحفيين لإكسابهم المعلومات والثقافة الخاصة بذوي الإعاقة، وقد يكون ذلك بالتنسيق بين المنظمات الأهلية وبين كليات الإعلام والصحافة على مستوى كل الجامعات

٨- مطالبة وزارة التربية والتعليم على إنشاء مادة دراسية لحقوق الإنسان تتضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٥) ورشة عمل حول "حرية الرأي والإعتقاد بين الدولة والمجتمع - القاهرة ٢٧ أبريل ٢٠١٦ .

عقدت لجنة الحقوق الثقافية بالمجلس ندوة بعنوان " حرية الرأي والإعتقاد بين الدولة والمجتمع بحضور السادة أعضاء المجلس وممثلة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية.

في البداية رحب الأستاذ / جمال فهمي عضو المجلس بالسادة الحضور نائباً عن الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس ، وأشار إلى إقرار الدستور المصرى الأخير بنسبة كبيرة غير مسبوقه بالحقوق والحريات والذي يُعدّ اعترافاً بهذه الحقوق وتقنينها في نصوص قانونية ومن هذه الحقوق والحريات حرية العقيدة والتفكير مع التأكيد على ضرورة نقل هذه الأفكار إلى أرض الواقع .

وأشار إلى قضية إسلام بحيرى والكاتبة فاطمة ناعوت المتهمين في قضايا إزدراء الأديان ، وأشار إلى أن الثقافة السائدة في المجتمع تستدعى أن ننظر للأمر على أنه أكبر من مجموعة التشريعات والقوانين التي تقيد هذه الحريات والحقوق ، فلا بد من بناء المجتمع بشكل يسمح له بإكتشاف حقوقه التي في واقع الأمر ليست حقوقاً للنخبة فقط ولكنها لكل إنسان في هذا المجتمع وخرجت الورشة بعدد من التوصيات والتي من أهمها مايلي :-

- تعديل وتطوير التشريعات بما يتناسب مع المواد التي تكفل حرية الرأي والتعبير والإعتقاد في الدستور .
- سد الثغرات القانونية التي تسمح لمجموعات داخل المجتمع بفرض وصايتها على الآخرين .

- التصدى لقضية الأمية والتي تنتشر في الأقاليم والمناطق الشعبية .
- العمل على تغيير ثقافة المجتمع لتقبل أفكار حرية التفكير والإعتقاد .
- ضرورة تجديد الخطاب الديني.

(٦) - ورشة عمل حول لمناقشة "مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم - القاهرة

٢٠١٧ / ٢ / ٢٨

عقدت وحدة البحث والتطوير التشريعي بالمجلس إجتماعاً ناقش مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم حيث إفتتح الإجتماع الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس وأكد على أهمية العمل النقابي وإطلاق الحريات النقابية تفعيلاً لنصوص الدستور المصري والإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان .

وإرتكز الحوار على ضرورة إطلاق الحريات النقابية وعدم وضع العراقيل وخاصة فى البنية التشريعية للعمل النقابي والنقابيين هذا وأسفرت ورشة العمل عن عدة توصيات جاءت على النحو التالى :

- ضرورة إتساق مشروع القانون مع ما نص عليه الدستور المصري والاتفاقيات الدولية المعنية فى ذات المجال، ومراعاة ملاحظات لجنة الخبراء على تطبيق الإتفاقيتين ٨٧،٩٨(منظمة العمل الدولية)عند إقرار القانون.
- يجب طرح مشروع القانون للحوار المجتمعي وذلك بتبني مجلس النواب عقد جلسات مناقشة واستماع للمعنيين بالعمل النقابي وأخذ الملاحظات والتتويهاات ووضعها فى الإعتبار عند إقرار القانون ، لتحقيق الإستقرار الإجتماعى .
- ضرورة أن تحظى النقابات العمالية بالاستقلال التام المالي والاداري لممارسة دورها بحرية دون تدخلات من الدولة.
- ضرورة أن يتبنى مشروع القانون مبدأ تكريس الحريات النقابية والذي يهدف الي حرية العمال وأصحاب الأعمال دون تمييز فى الحق فى تكوين المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها دون حاجة إلى إذن مسبق وأيضاً دون الخضوع إلا لقواعد تلك المنظمات.
- تعديل المادة ١٤ الخاصة بتكوين نقابة المنشأة (التي جعل منها لجنة نقابية) حيث أن عدد الأعضاء المطلوب لتكوينها مبالغ فيه.

- تعديل المادة ٢٤ الخاصة بنقل عضوية العامل إلى اللجنة النقابية بالمنشأة التي ينقل إليها ، حيث تتعارض هذه المادة مع مبادئ الحرية النقابية، واتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧ فيما تكفله من حرية العامل في الانضمام أو الانسحاب من منظمة نقابية .
- تعديل المادة ١١ الخاصة بتحديد الجهات التي تؤول إليها أموال النقابة حال انقضاء شخصيتها الاعتبارية حيث يفترض وفقاً لمبادئ الحرية النقابية أن تقرر الجمعية العمومية كيفية التصرف في أموالها.
- تعديل المادة ٢٢ الخاصة بشروط اكتساب عضوية النقابة ، حيث يوجد فيها شروط مخالفة لمعايير العمل الدولية واتفاقية "حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" و المنظمة اليها جمهورية مصر العربية .
- تعديل المادة ١٣ الخاصه يفرض نموذج مسبقاً ، للتنظيم النقابي من ثلاثة مستويات / لجنة نقابية أو مهنية على مستوى المنشأة أو المحافظة ، ثم نقابة عامة ، ثم اتحاد نقابي على المستوى القومي مبقياً بذلك على مكونات المؤسسة هرمية الطابع التي كانت تنص عليها المادة ٧ من قانون النقابات الحالى- فقط لاغير، وبذلك لا يعطى المشروع للعمال والنقابات الحق فى تكوين الاتحادات النوعية (القطاعية) والإقليمية (الجغرافية) رغم الخبرات الحية الغنية لهذه الاتحادات التي نجحت النقابات المستقلة عملياً فى تطويرها خلال السنوات الماضية.

(٧)- مؤتمر الشبيبة الدولي للسلام - لبنان فى الفترة من ٥ - ١٥ أغسطس ٢٠١٦

شارك المجلس القومى لحقوق الإنسان فى الفعاليات التي نظمها نادي الشرق لحوار الحضارات بالتعاون مع بلدية الدكوانة والجامعة اللبنانية و مؤتمر الشبيبة الدولي للسلام ٢٠١٦، فى الفترة من ٥ - ١٥ أغسطس ٢٠١٦ ، وذلك بمشاركة حوالى ٢٠٠ شاب وفتاة من مختلف الدول العربية والأجنبية وقد أوفدت وزارة الشباب والرياضة المصرية وفداً من الشباب والفتيات للمشاركة فى فعاليات المؤتمر بالإضافة إلى الشباب المصرى المقيم فى لبنان.

بدأت أعمال المؤتمر يوم الأثنين ٨/٨/ ٢٠١٦ فى تمام الساعة الـ ١٠ صباحاً بالجامعة اللبنانية بقاعة المؤتمرات بحضور السفير المصرى فى لبنان الدكتور / محمد بدر الدين زايد ، والسيد الأستاذ / رمزى جريح - وزير الإعلام ، والاستاذ / جوزيف سعد الله - نائباً عن وزير الشباب والرياضة ، والأستاذ / إبراهيم الملاح - نائباً عن وزير الخارجية والمغتربين ، والأستاذ بتوماس واكيم ممثلاً لوزير العمل والسيدة / لينا

يموت - نائباً عن وزير البيئة والاستاذ الدكتور / جان داود - بالنيابة عن رئيس الجامعة اللبنانية ، والسيد الأستاذ / أحمد الديلمي - سفير اليمن ، والمطران / عصام يوحنا درويش - الرئيس الفخري لنادى الشرق ، والأستاذ / إيلي سرغاني - رئيس نادى الشرق ، والأستاذ الدكتور / أنطوان شختورة - رئيس بلدية الدكوانة والعديد من رؤساء بلديات وشخصيات عامة ومحافظين .

و تناول المؤتمر من خلال مجموعة من الندوات وورش العمل قضايا الشبيبة وثقافة التواصل الاجتماعي ودور الشبيبة في السلام العالمي والشبيبة وحقوق الإنسان والتحديات والمشاكل الدينية، الاجتماعية والاقتصادية للشبيبة ودور المرأة وحقوقها بين المجتمعين الشرقي والغربي وحرية التعبير في السلام العالمي ودور الفن في بناء السلام ، بالإضافة إلى القيام بالعديد من الزيارات الثقافية والأنشطة البيئية والرياضية .

(٨) - ورشة عمل " رؤية حقوقية لقانون الجمعيات الأهلية - القاهرة ٥ / ٦ / ٢٠١٦

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية ورشة عمل حول (رؤية حقوقية لقانون الجمعيات الأهلية) بحضور الدكتور / أحمد البرعى وزير التضامن السابق والدكتور طلعت عبد القوى رئيس اتحاد الجمعيات و ممثل لوزارة التضامن الاجتماعي وممثلي منظمات المجتمع المدني ، وتناولت الورشة المشكلات التي تواجه الجمعيات الاهليه وكيفية معالجة القانون لهذه المشكلة .

إفتتح ورشة العمل الأستاذ / جورج إسحاق أمين لجنة الحقوق المدنية والسياسية ، وقد ساهم ممثلوا الجمعيات بمداخلات مكتوبة وشاركوا أيضاً فى حوارات مفتوحة حول كافة أبعاد القضية وإنتهت ورشة العمل إلى التوصيات الآتية:-

١ - نظراً لما تثيره مشاكل التمويل، وطبيعة الأنشطة التي تمارسها الجمعيات، وما يترتب على حل الجمعيات التي تؤدي خدمات جماهيرية تمت التوصية بأحد الحلين التاليين .

الحل الأول : تعديل اختصاصات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بحيث يشارك في مراقبة التمويل والأنشطة وأن يقترح بدلاً من حل الجمعية ذات النشاط الجماهيري، حل مجلس الإدارة فقط، وتعيين لجنة مؤقتة لإدارة الجمعية إلى حين انتخاب مجلس إدارة جديد وفي هذه الحالة، وعند نظر مشاكل التمويل أو النشاط أو الحل، تدعى الجهات المعنية بأنشطة العمل الأهلي للحضور ويكون لمندوبي هذه الجهات أصوات معدودة .

الحل الثاني : إنشاء «الهيئة العليا للمجتمع المدني» تكون مهمتها الفصل في مشاكل التمويل والنشاط وإيقاق النشاط وحله .

٢ - نظراً للعدد الهائل من الجمعيات المسجلة (ما يجاوز أربعين ألف جمعية)، بينما لا يمارس العمل فعلاً سوى عدد محدود منها ينبغي إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات كلها تتضمن بيانات للدول والمنظمات الممولة لأنشطة المجتمع المدني.

٣ - تدعيم صندوق «دعم الجمعيات»، وتكليفه بالاتفاق مع الاتحاد العام بوضع برامج توعية بالقانون وتدريب أعضاء الجمعيات على كيفية تطبيق القانون وأساليب المشاركة في حل المشاكل المجتمعية بالتعاون مع الأجهزة المركزية وأجهزة الحكم المحلي.

(٩) - ورشة عمل حول مشروع قانون الإدارة المحلية - القاهرة في ١٧ مايو ٢٠١٦

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية ورشة عمل بمقر المجلس حول مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد بحضور عدد من الخبراء من أساتذة القانون والإدارة العامة والعلوم السياسية وأعضاء مجلس النواب والأعضاء السابقين بالمجالس المحلية، وممثلين لعدد من الأحزاب السياسية وتناولت الورشة اختصاصات المحليات وتعريف الوحدات المحلية ومستويات الإدارة المحلية وقد إنتهت الحلقة النقاشية بطرح مجموعة من التوصيات التي قدمها السادة الحضور وهي .

أ : فيما يتعلق بإعادة هيكلة المنظومة الإدارية المحلية وتطويرها :

- ١- أن يكون شغل وظائف مديري ووكلاء مديريات الخدمات والترقية إليها أو النقل بقرار من المحافظ المختص وبعد أخذ الرأي الفني من الوزير المختص .
- ٢- تقييد عدد اللجان النوعية في كل مستوى على سبيل الحصر حيث أن معظم المجالس المحلية تنشئ لجاناً بعدد أعضائها مما يضعف من اختصاصاتها .
- ٣- إقتراح إجراء إنتخاب المستويات الأدنى من القيادات المحلية غير المحافظ ونائبه .
- ٤- لزيادة مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية يُقترح مايلي : السماح بعقد جلسات إستماع للمواطنين المرتبطين بمشكلة معروضة على المجلس. وأخذ ما تنتهي إليه هذه الجلسات بعين الإعتبار، وإنشاء لجان تقصي الحقائق حتى لا يكون العمل مكتئباً فقط بقرار من المجلس .
- ٥- صياغة تعريفات واضحة لكل شكل من أشكال الوحدات المحلية (المدينة ، المركز ، القرى ، الأحياء) إلى جانب إستحضار شكلين جديدين (الوحدة الصناعية وإسترجاع شكل البندر).

٦- تحديد العدد السكاني الأدنى لتشكيل وحدة محلية جديدة (مستويات قرى وأحياء) مع جعل اللائحة التنفيذية ملتزمة بتحديد العدد الأقصى مما يساعد فى إعادة تشكيل المستويات الأدنى لتصبح أكثر إنضباطاً وتحقق فكرة التوزيع العادل للخدمات بشكل ممنهج .

٧- تحديد عدد توابع القرى والوحدات الصناعية للمراكز ليصبح دور المركز أكثر تأثيراً على إدارة الخدمات بكفاءة أفضل .

٨- ضرورة التطوير المؤسسى لآليات حماية البيئة وبناء قدراتها على مستوى المحافظات والمدن أو الأحياء والقرى .

١٠- تفعيل دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية من خلال إعطائه الصلاحيات الكاملة بحيث يصبح هو المحرك الأساسى للمنظومة المحلية ، إعادة تشكيله ليضم ممثلين عن السلطة التنفيذية وممثلين عن السلطة التشريعية وجميع ممثلى الإدارة المحلية .

١١- تفعيل دور مجلس المحافظين ليصبح الجسر الحقيقي لتحقيق التكامل بين السلطة التنفيذية والمنظومة المحلية .

١٢- أن يقدم المحافظ فى بداية عمله للمجلس بعد جلسة الإجراءات خطة العمل العامة لأداء المحافظة خلال العام و الإدارات والهيئات التابعة ، حتى يتسنى للمجلس مراجعته ومتابعة تنفيذ هذه الخطة.

١٣- تشكيل لجنة قانونية على مستوى المحافظة من القانونيين والمجلس المحلى للنظر فى تظلمات المواطنين من القرارات التي يتعرضون لها.

١٤- إعادة تنظيم الإدارات على مستوى ديوان عام المحافظة بالالغاء أو الدمج بما يناسب إحتياجات إدارة التنمية فى كل محافظة .

١٥- وضع التبعية الإشرافية الفنية المباشرة للإدارات الهندسية بالمدن وإدارات الإسكان بالأحياء بمديريات الإسكان بالمحافظات من خلال تفعيل العلاقات التنظيمية بين الإدارات الهندسية بالمدن والأحياء مع مديريات الإسكان بالمحافظات ومع وزارة الإسكان لضبط جودة وسلامة وشفافية الأداء ومنع الإنحرافات .

١٦- الأخذ بفكرة إنشاء أكاديمية الإدارة المحلية لإعداد الكوادر تماشياً مع التجربة الدولية .

ب : فيما يتعلق بالصلاحيات الإدارية والرقابية والمشاركة الشعبية :

١- إعطاء صلاحيات رقابية كاملة للمجالس المحلية المنتخبة على كل المستويات وليس على مستوى المحافظة فقط (رفع رؤساء الوحدات الإدارية للتقارير إلى المجالس المحلية المنتخبة مع اليات طلبات

الاحاطة والمسائلة والمناقشة وسحب الثقة ولجان تقصى الحقائق والتصديق على الميزانيات ومراقبة الخطط التنموية ومراقبة إدارة المرافق والاجهزة التنفيذية) .

٢- ضرورة إعطاء المجلس حق إستجواب رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي وفقاً لما جاء بالدستور ، بحيث يكون الإستجواب من خلال عدد محدد من الأعضاء وليكن ثلث أعضاء المجلس .

٣- أن يصدر القرار بمسئولية المستجوب بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ، مع وضع نظام خاص فيما يتعلق بمسئولية المحافظ ونائبة.

٤- ضرورة أن يكون للأعضاء دور فعلى فى مناقشة الموازنة وإدخال التعديلات عليها وليس فقط إقرارها .

٥- مشاركة المجالس المحلية فى ترشيح رؤساء المدن والمراكز فى حالة الأخذ بنظام التعيين فى هذه المرحلة.

٦- التقييم الدائم من المجالس المحلية المنتخبة للقطاعات الادارية المختلفة .

٧- صلاحيات كاملة لرؤساء الوحدات على كل العاملين بالقطاع المحلى فى الاجهزة التنفيذية والهيئات والقطاعات داخل إطار الوحدات المحلية .

٨- تمكين رؤساء الوحدات المحلية من الادارة غير المنتقصة الصلاحية لكل المرافق والبنية الأساسية والقطاعات الإقتصادية والاستثمارية والعقارية فى الوحدات المحلية .

٩- فتح الباب أمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدنى وتمكينهم من متابعة أداء لجان إستماع ومتابعة أداء المجالس التنفيذية المنتخبة من خلال البث المباشر للجلسات ، إلى جانب الالتزام بإنشاء جرائد محلية إلكترونية وورقية لكل وحدة محلية .

١٠- ميكنة جميع الخدمات المحلية على مستوى الجمهورية فى مدة زمنية مقدارها عامين .

ج : فيما يتعلق بالموارد المالية وآليات الانتخاب :

١- إستحداث موارد مالية جديدة للوحدات المحلية (مثال ضريبة الدخل) ووضع آليه منضبطه للتوزيع بين الوحدات المحلية لتحقيق مبدأ العدل لجميع الوحدات المحلية على مستوى الدولة إلى جانب رفع نسب إستحقاقات الوحدات المحلية من الموارد الحالية .

٢- إعادة النظر فى مرتبات العاملين بالوحدات المحلية خاصة المتعاملين مع المواطنين والمسؤولين عن التعاقدات المختلفة لضمان سلامة وشفافية إنجاز الأعمال ومقاومة الإنحرافات والفساد .

٣- التمكين الكامل للوحدات المحلية من الحسابات الخاصة برقابة المجالس المحلية المنتخبة إلى جانب الأجهزة الرقابية بالدولة (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

- ٤- إعادة هيكلة الاستحقاقات والتعويضات المالية لأعضاء المجالس المحلية برفع بدل حضور الجلسات بما يتواءم مع ما يتحمله الاعضاء من أعباء فعلية وكذلك رفع بدل التمثيل لرؤساء المجالس المحلية .
- ٥- ضرورة إستئذان المجلس المحلى والحصول على موافقته قبل مباشرة التحقيق مع أى من أعضائه العاملين بالجهاز الإدارى بالدولة أو قطاع الأعمال وكذلك فيما يتعلق بالمحافظات ويخطر المجلس بنتيجة التحقيق
- ٦- منح أعضاء المجالس المحلية حصانة إدارية وليست جنائية لتمكينهم من مراقبة أداء الأجهزة التنفيذية دون خشية الملاحقة لاسيما إذا ما كانوا من العاملين بالدولة .
- ٧- التمهيد لإنتخاب المحافظ خلال مدة الخمس سنوات المنصوص عليها بالدستور .
- ٨- حلف القسم أمام المجالس المحلية المنتخبة لجميع رؤساء الوحدات المحلية وأحقية إعطاء الثقة من خلال المجالس المحلية المنتخبة .
- ٩- إعادة صياغة توزيع نسب التوصيفات المختلفة لنواب المجالس المحلية .
- ١٠- تحقيق نسب التوصيفات المختلفة لنواب المجالس المحلية المنصوص عليها فى الدستور لتغطى جميع الفئات والأعمار والنوع والديانة وذوى الإعاقة .
- ١١- إعتقاد قائمة الثمانية بناء على معادلة رياضية إستندت إلى التوزيع السكانى والمساحة الكلية للوحدة ونصيب كل تقسيم أدنى فى كليتهما مما يؤدى إلى ضبط آليه تحديد المقاعد.
- ١٢- ضرورة إشراف الهيئة العليا للإنتخابات على إنتخابات المحليات .
- ١٣- دعوة وزير العدل للتقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية العليا لتفسير مواد الدستور الخاصة بأعداد أعضاء المجلس المحلى فى حالة عدم توافر الصفات المطلوبة وذلك بعد العرض على الهيئة الوطنية للإنتخابات .
- د: فيما يتعلق بمواصفات أعضاء المجالس المحلية :**

- تطبيق الشرط الخاص بعضوية مجلس النواب وهو الحصول على شهادة إتمام التعليم الأساسى .
- أن يراعى في نصوص القانون الجديد جميع الأحكام الواردة في الدستور بشأن دعم اللامركزية، وهي المواد من ١٧٥ إلى ١٨٣ من الدستور.

(١٠) - ورشة عمل حول مناقشة مشروع قانون الهيئة الوطنية للإنتخابات - القاهرة ٢٥ / ٥ / ٢٠١٦

عقدت وحدة البحث والتطوير التشريعى ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الهيئة الوطنية للإنتخابات ودارت محاور الورشة حول مبررات ودوافع المجلس القومى لحقوق الانسان بالتوصية بإنشاء هيئة مستقلة لإدارة الإنتخابات، و المعايير التى يجب أن تكون عليها الهيئة المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية ، و مدى مواءمة مشروع القانون مع الاتفاقيات والمواثيق الدولييه ذات الصله ، وافتتح ورشة العمل الأستاذ/

محمد فايق - رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وذلك بحضور ممثلين عن كل من مجلس النواب ، و مجلس الدولة ، و أساتذة القانون بالجامعات، ومنظمات المجتمع المدني أصحاب الخبرة فى ذات المجال. هذا وقد أسفرت الورشة عن مجموعة من التوصيات أهمها:

- الاستفادة من تجارب الدول ذات الخبرة فى مجال الهيئات المستقلة لإدارة العمليات الانتخابية مثل التجربة المكسيكية والتجربة الهندية التى تضطلع بأختصاصات وصلاحيات واسعة تصب فى حسن سير العملية الانتخابية وقبول نتائجها .

- النظر فى القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وتعديلها بما يتسق مع قانون الهيئة الوطنية للانتخابات، بحيث تتوحد كافة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية .

- النظر فى صياغة المادة ٢٤ من مشروع القانون (والى تقضى بأنه لا يجوز أن يكون أى من رئيس أو اعضاء المجلس أو المدير التنفيذى أو نوابه يتمتع بقراءة لأحد المترشحين حتى الدرجة الرابعه الخ) على أن تكون أكثر وضوحاً لمعالجة اللبس الوارد فى هذه المادة بحيث تشير مباشرة إلى حظر عمل أى من شملهم النص فى حال ترشح أحد أقاربهم .

- إعادة النظر فى صياغة نص المادة ٢٩ / ٢ بحيث تحدد المقصود بالمجلس الوارد فى المادة ، وإذا ما كان مجلس النواب أم مجلس إدارة الهيئة.

- توفير ضمانات كافية تستوجب منع عضو الهيئة الوطنية للانتخابات من تولى أى منصب سياسى أو تنفيذى إلا بعد مرور ٥ سنوات على الأقل من خروجه من الهيئة ، حتى يتحقق مبدأ الحيادية والشفافية.

- النص على مراعاة عدم إنتماء عضو الهيئة الوطنية للانتخابات لأى حزب سياسى لمدة ٥ سنوات سابقة على الأقل قبل إنضمامه للهيئة الوطنية للانتخابات .

- إنشاء آلية داخل الهيئة الوطنية للانتخابات منوطة بضبط وانفاق المال السياسى .

- يجب ألا يقتصر تعيين موظفى الهيئة على موظفى الدولة فقط وذلك لضمان إعداد كوادر متفرغة تستطيع القيام بالمهام المنوطة للهيئة بعد مضى العشر سنوات المنصوص عليها فى الدستور .

- ضرورة وجود اجراءات ميسرة وسهلة للأشخاص ذوى الاعاقة اثناء اجراء العملية الانتخابية.

(١١) - ورشة عمل حول " المواطنة وقبول الآخر فى ظل التأكيد على الحريات (بناء الكنائس) - القاهرة

٢٠١٦ / ٨ / ٢٤

دارت محاور الورشة حول حرية ممارسة الشعائر الدينية والتسامح وقبول الآخر وذلك بحضور ممثلين عن كل من وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب، وزارة الأوقاف، مجلس الدولة، وأساتذة القانون بالجامعات،

وممثلين عن الأزهر الشريف و المجمع الكنسي بالإضافة الى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني و نخبة من الخبراء والمهتمين بقضايا المواطنة، هذا وقد أسفرت الورشة عن عدة توصيات أهمها:-

أ- توصيات على المستوى التشريعي :

- تفعيل المواثيق والإتفاقيات الدولية بشأن حرية ممارسة الشعائر الدينية من خلال بلورة تشريع يأتى متواءم و متفق مع إلتزامات مصر الدولية .
- خضوع مشروع القانون للحوار المجتمعي لأخذ الملاحظات والمقترحات من خلال اشراك كافة الأطراف المعنية حتى يخرج القانون معبراً عن الإحتياجات والمتطلبات فى مجال الحريات الدينية
- ضرورة أن يتضمن مشروع القانون ضبط واضح للجهات المعنية بحيث يأتى ذكرها فى القانون على سبيل الحصر لإرتباطها بحق دستورى .

ب - توصيات على مستوى التنفيذ والإدارى:

- ترسيخ مبدأ المواطنة بمفهومها الشامل من مساواة وحرية ومشاركة ومسؤولية اجتماعية من خلال برامج التربية والتعليم بكافة المراحل التعليمية .
- ضرورة تبنى وسائل الإعلام الدور التوعوى بتسليط الضوء على الدور التاريخى للكنيسة المصرية وتصديها إزاء كل محاولات النيل من هذا الوطن ، وكذلك نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر كأحد عناصر تكريس المواطنة.
- تدعيم اللقاء الإسلامى المسيحى من خلال أنشطة إجتماعية مشتركة بين رجال الدين الإسلامى والمسيحى والمجالس المتخصصة .
- ضرورة إعتبار الأزهر الشريف والكنيسة بمثابة المرجعية الدينية، وأن يصدر كتاب دورى لفضيلة شيخ الأزهر وقداسة البابا لحث الجميع على المحبة والإخاء والعيش المشترك.

(١٢)- ورشة عمل لمناقشة مشروع "قانون تكافؤ الفرص وحظر التمييز" ، بالقاهرة ٨/١١/٢٠١٦

عقد المجلس ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون تكافؤ الفرص وحظر التمييز إفتتحها الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس بإبراز الأهمية لقضايا المساواة و تكافؤ الفرص و منع التمييز ، إذ تعتبر حجر الزاوية فى النهوض بحقوق الإنسان ، بالإضافة الى أن منع التمييز يعد مدخلاً ضرورياً للدمج الإجتماعى، و المشاركة المجتمعية . فهى فضلاً عن إعتبارها إحدى القيم الأساسية فى مجال حقوق الإنسان ،فإنها تمثل أيضاً القيمة المظلة لغيرها من قيم حقوق الإنسان ، مثل العدالة و الكرامة و غيرها ، فبغير المساواة لا مجال لإدعاء وجود عدالة أو تحقيق الكرامة .

تناولت مناقشات الورشة حول مشروعات القوانين المطروحة بشأن تكافؤ الفرص وعدم التمييز ، و
حظر التمييز في الدستور والمواثيق الدولية ، وأيضاً مجهودات المجلس فى سبيل تحقيق تكافؤ الفرص
وحظر التمييز .

شارك فى الورشة ممثلون عن وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب بالإضافة الى مؤسسات
ومنظمات المجتمع المدني و نخبة من الخبراء والمهتمين بقضايا عدم التمييز .

وقد أولى المجلس تركيزه على قضية منع التمييز و تعزيز تكافؤ الفرص عبر عدة مداخل ، تجسد أبرزها
فيما يلي :

❖ إرساء قيمة المواطنة عبر إجراء الحوارات و سبل التوعية المختلفة و طرح المقترحات المتتالية
لتطوير القوانين ، و كان من أبرز هذه المساهمات عقد سلسلة مؤتمرات حول المواطنة منذ العام
٢٠٠٧ ، و طرح مقترحات عديدة لإجراء تعديلات قانونية و الممارسات التي تؤدي إلى التمييز .و
مساهمات المجلس عبر اللجان المعنية التي خصصت لوضع الدستور بعد ثورتي يناير ٢٠١١ و
يونيو ٢٠١٣ .

❖ الإشتراك مع الجهد الدولي لمكافحة العنصرية و التمييز العنصرى و التي حاولت بعض الدول
الإحتراف بها لتكريس أوضاع عنصرية و بصفة خاصة تجاه القضية الفلسطينية ، و فى هذا
الصدد إنفرد المجلس فى عام ٢٠٠٩ بتنظيم مؤتمر المتابعة للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية و
التمييز العنصرى .

❖ إعتباراً من العام ٢٠١٠ إتجه المجلس لإعداد مشروع قانون لتعزيز تكافؤ الفرص و مكافحة
التمييز ، و قدمه للسلطات التشريعية المتعاقبة .

واسفرت الورشة عن عدة توصيات أهمها:

على المستوى التشريعي.

- تنقية القوانين والتشريعات القائمة فيما تتضمنه من نصوص تكرر لفكرة التمييز، بما يتفق والدستور
والمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي صدقت عليها مصر، وبما يضمن عدم التباين
بين تلك التشريعات في ذات المجال.

- يجب أن تضطلع المفوضية بثلاث محاور مهمة ؛ محور تنقيفي، محور تشريعي، محور الانتصاف لضحايا الانتهاكات، مع ضرورة منح المفوضية الصلاحيات اللازمة لتقديم المقترحات الخاصة بسن تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة تمس مجال عملها.
- ضمان الاستقلال المالي والاداري والفني للمفوضية بما يتفق ومبادئ باريس التي تنظم تلك المسائل على المستوى الدولي بالنسبة للمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال التأكيد على وضع معايير واضحة ودقيقة يتم مراعاتها في اختيار تشكيل أعضاء المفوضية، وتبنى مفهوم التعددية ضمانا لتمثيل أكبر قدر ممكن من الشرائح المجتمعية، بالصورة التي تحقق الهدف من إقرار القانون.
- إتاحة حق الوصول للمعلومات والذي يشكل الركيزة الأساسية في التحقق من شكاوى المواطنين وضحايا الانتهاكات.
- وضع ضوابط وآليات محددة بالقانون بما يضمن تفعيل دور المفوضية، والنص على الزامية القرارات والتقارير التي تصدر عنها، بالشكل الذي يؤكد على الغرض من إنشائها.
- ضرورة أن تكون المفوضية لها فروع بمحافظة مصر المختلفة لسهولة الوصول والتواصل معها وتحقيق أهدافها المرجوة .

على المستوى التنفيذي والاداري

- نشر ثقافة قبول الآخر والوعي بتداعيات التمييز ومدى تأثيرها السلبي على المجتمع عبر وسائل الاعلام ومن خلال تطوير المناهج التعليمية ضمانا لتفعيل القانون ميدانياً.
- اقترح البعض النظر في مسألة إلغاء خانة الديانة من بطاقة الرقم القومي، وتضافر الجهود نحو تفعيل مبدأي المواطنة والمساواة.
- التأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة المجتمعية حول عدم التمييز وتكريس مبدأي تكافؤ الفرص والمساواة، وحث النشطاء المعنيين بتكوين منظمات متخصصة في هذا الفرع المهم الذي يمثل قوام المواطنة.

(١٣)- ورشة عمل حول "مناقشة قانون الإجراءات القديمة" بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٧/١/٣١

عقد المجلس ورشة عمل لمناقشة قانون الإجراءات القديمة ، افتتح ورشة العمل الأستاذ/ محمد فايق- رئيس المجلس، وأدار الجلسة السيد المستشار/ منصف سليمان عضو المجلس ، وذلك بحضور ٤ أعضاء من المجلس القومي لحقوق الإنسان، و ٤ أعضاء من مجلس النواب عن اللجنة التشريعية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الإسكان ولجنة الأمن القومي)، وممثلين عن بعض الوزارات، ونقابة المحامين، وأساتذة

القانون المدني بالجامعات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة في ذات المجال، وأسفرت عن عدة توصيات أهمها:

- النظر في التشريعات الخاصة بالإسكان، وإعداد تشريع موحد ينظم المسألة بما يسمح بتفادي التضارب بين أحكام القوانين الصادرة في هذا الشأن.

- ضرورة أن يأتي النص القانوني ملبياً للاحتياج المجتمعي، ومراعياً الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، فانفصال القانون عن الواقع يؤدي إلى إستحالة تنفيذه.

- رفع القيمة الإيجارية بصورة دورية مع الاعتداد بتاريخ العقد وليس تاريخ إنشاء المبنى، مع الوضع في الاعتبار طبيعة الظروف الإقتصادية التي كانت تنظم العلاقة عند التعاقد وقيمة الضريبة العقارية المقررة على حسب المنطقة .

- تحرير العلاقة الإيجارية فيما يتعلق بالوحدات المخصصة للأجهزة الإدارية وشركات القطاع العام ولغير أغراض السكن.

- التوسع في أسباب إنهاء العلاقة الإيجارية، وذلك بإضافة بنود أخرى منها " هجر المسكن لمدة تزيد عن قدر معين، أو إمتلاك المستأجر وحدة سكنية أخرى، أو هجرة المستأجر خارج البلاد.

- وجوب إعداد احصائيات ودراسات علمية دقيقة عن حالة الإسكان في مصر، تتضمن بيان بعدد المستأجرين بعقود سابقة على القانون ٤ لسنة ١٩٩٦، وحالتهم الإقتصادية.

(١٤) ورشة عمل حول المؤسسات والجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الشاملة وتأثيرات قانون الجمعيات

الأهلية الجديد ، بالقاهرة ٢٠١٧ / ٢ / ١٥

عقد المجلس ورشة عمل حول دور المؤسسات والجمعيات الأهلية في التنمية ، وافتتح الأستاذ/ محمد فايق- رئيس المجلس ، حيث أكد على الدور الهام للجمعيات الأهلية مشيداً بما قدمه الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس شرف المجلس في ذكرى تأبين وفاته الذي تزامن مع إنعقاد هذه الورشة .

أدار ورشة العمل السيد المستشار/ منصف سليمان عضو المجلس ومدير الوحدة ، وذلك بحضور أحد أعضاء مجلس النواب ممثلاً للجنة حقوق الإنسان، وممثلين عن بعض منظمات المجتمع المدني والصحفيين وأصحاب الخبرة في ذات المجال، ورابطة المرأة العربية، وأسفرت عن عدة توصيات أهمها:-

- تشكيل لجنة من قبل الاتحاد العام للجمعيات الأهلية يراعى في عضويتها ممثلون عن الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها لعرض ملاحظاتها حول القانون وإعادة النظر فيه بما يكفل تيسير العمل الأهلي في مصر في ضوء أحكام المادة ٧٥ من الدستور المصري، والتزامات مصر الدولية لحقوق الإنسان.

- تدريب موظفي وزارة التضامن الاجتماعي على أسس وأساليب التعامل مع طبيعة العمل الأهلي في مصر من حيث الرقابة وإعداد التقارير .
- تيسير التعاون بين الجمعيات الأهلية المختلفة المشهورة وذلك بدون حاجة لموافقات أو اجراءات أخرى من شأنها تعطيل عمل الجمعيات .
- وضع آليات وأساليب أكثر مرونة تتواءم مع الاجراءات اللازمة لضمان الشفافية فيما يخص التمويل الخارجى للجمعيات الأهلية .

(١٥) ورشة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى متابعه تنفيذ أهداف التنمية المستدامه

بموجب إتفاقيه باريس بشأن تغيرات المناخ – المغرب ٧ – ١٨ نوفمبر ٢٠١٦

قام المجلس الوطنى لحقوق الإنسان بالمغرب بتنظيم ورشة عمل يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٦ على هامش فعاليات المؤتمر الدولى COP22 الذى اقيم بمراكش بالمغرب فى الفتره من ٧ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠١٦ ، وذلك بمشاركه ممثلى المؤسسات الوطنيه لحقوق الإنسان من مختلف البلدان . و شارك الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس فى المائده المستديره الثانيه حول " كيفيه تطوير التفاعل بين المؤسسات الوطنيه لحقوق الإنسان وباقى الأطراف ذوى المصلحه بشأن تغيرات المناخ" وقد ألقى السيد رئيس المجلس كلمة خلال فعاليات ورشه العمل حول تغيرات المناخ وأهداف التنمية المستدامه . بعض ما يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام به لمتابعة و تنفيذ إتفاقيه المناخ

- إقامة ورش عمل على المستوى المحلى و الإقليمى لزيادة الوعى بكل ما يتعلق بتغيير المناخ و تحديث المعلومات بالتعاون مع جماعة العمل Working group الخاصة بالتنمية المستدامة ٢٠٣٠ التابعة ل GANHRI ، ودمج خطة حقوق الإنسان فى خطة التنمية لضمان أن تكون التنمية على قاعدة حقوق الإنسان ، ويحتاج ذلك إشترك كل فئات المجتمع بما فى ذلك منفذى القانون ، و هيئات حقوق الإنسان والبرلمانيين ورجال القضاء والإعلاميين والأحزاب .. إلخ من التيارات المختلفه حيث أن شئون البيئه و شئون التنمية تحتاج إتساع دائرة المشاركة .
- - تقديم المشورة فيما يخص بالتغييرات المناخية للحكومات الوطنية والإدارة المحلية ضمن التوصيات الخاصة بالتنمية المستدامة ٢٠٣٠ . وإقتراح مشاريع القوانين القائمة التى من شأنها أن تساعد على برامج التنمية و مقاومة التغييرات المناخية .
- - قياس التقدم على المستوى المحلى والإقليمى والمساعدة فى إكتشاف مؤشرات القياس .

- - استخدام آلية ال UPR لتحفيز الدولة لتنفيذ التزاماتها المتعلقة باتفاقية المناخ .
- - تبادل المعرفة و التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي و كذلك الدولي .

(١٦) ورشة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالبشر - الأردن ٦ ، ٧ سبتمبر ٢٠١٦ .

شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في ورشة العمل والتي نظمتها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة بشراكة مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن حول " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالبشر " وذلك يومي ٦ - ٧ سبتمبر ٢٠١٦ بعمان - الأردن .

أفتتح الورشة السيد / مؤيد مهيار مسئول حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في الدوحة مستعرضاً الهدف الرئيسي من هذا التدريب والمتجلى اساساً في توفير منتدى للنقاش والحوار بين المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية بهدف تبادل الممارسات الجديدة لإيجاد أفضل المقاربات أو المنهجيات القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الإتجار بالبشر .

ثم ألفت السيدة / تغريد حكمت رئيسة الجمعية الأردنية لمكافحة الأشكال الجديدة للعبودية كلمة أوضحت منها أن مكافحة الإتجار بالبشر يتطلب أولاً الاعتراف بالمشكلة مركزة على أهمية دور الإعلام في مكافحة الإتجار بالبشر وأوصت بضرورة ملاحقة الجناة وحماية الضحايا وإبرام شراكات بين المؤسسات الوطنية من خلال الجمع بين الخبرات وتبادل المعلومات ثم إنشاء علاقات عمل إقليمية بين الدول .

تناولت هذه الورشة التدريبية سبع جلسات عمل قام بإدارة الجلستين الأولى والثانية الدكتور / محمد مطر استاذ الدراسات القانونية التطبيقية بجامعة قطر والخبير في القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الإتجار في البشر ، وقد إستعرض خلال الجلسة الأولى الإطارين التشريعيين الدولي والإقليمي المتعلقان بمكافحة الإتجار بالبشر " الإتفاقية الأم : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها ، والميثاق العربي لحقوق الإنسان ثم الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠١٢ والإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنيات المعلومات لسنة ٢٠١٠ " .

وأعتبر أن الإتجار بالبشر هو صورة من صور العبودية على نطاق أوسع ، وأعتبر وأن أكثر اشكال الإستغلال شيوعاً في الشرق الأوسط هو العمل القسرى أو ما يتستر عليه بمسألة " الكفالة " مشيراً في ذات

الوقت إلى أن كل الدول العربية قد صادقت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها بإستثناء اليمن وجنوب السودان موضحاً أن معظم الدول العربية لديها تشريعات خاصة بمكافحة الإتجار بالأشخاص بإستثناء المغرب وليبيا وفلسطين مشيراً أن موريتانيا هي أول دولة عربية وضعت قانوناً خاصاً بمكافحة الإتجار بالبشر " ٢٠٠٣ " إلا أنها لم تذكر العبودية كشكل من أشكال الإستغلال وتداركت الأمر سنة ٢٠١٥ فى حين يعتبر أحدث قانون خاص بمكافحة الإتجار بالأشخاص هو القانون التونسى لسنة ٢٠١٦ الذى جاء بمسألة غاية فى الأهمية كونه جرم الزواج القسرى وإكراه المرأة على الحمل وإستئجار الرحم بغرض الإتجار .

(١٧) شارك المجلس فى عدة ندوات وورش عمل عقدتها اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

(أ) - ورشة عمل حول الاطار القانونى الدولى لهجرة الاطفال غير المصحوبين

عقدتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجره غير الشرعيه بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجره ورشة عمل حول "الاطار القانونى الدولى لهجرة الاطفال غير المصحوبين" يومى ٢٩ و ٣٠ سبتمبر بالقاهرة وبحضور أعضاء اللجنة وعدد من الاعلاميين .وتضمنت الورشة محاور هامة خاصة بالهجرة غير الشرعية :

- القانون الدولى للهجره ثم الحمايةه الدوليه للاطفال المهاجرون غير المصحوبين.
- اتفاقية الطفل والتحديات فى تطبيقها.
- قضية احتجاز الاطفال والحلول البديله.
- عرض بعض التجارب فى ايطاليا وبريطانيا.

(ب) - المعالجة الاعلامية لقضية الهجرة غير الشرعية "المخاطر والبدائل المتاحة"

نظمت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون ومنظمة الهجرة الدولية ندوة للإعلاميين بالقاهرة ، هدفت إلى دراسة أفضل سبل المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. شارك في الندوة السيد عبد الخالق يوسف الامين العام المساعد لإتحاد الإذاعة والتليفزيون. وقد أبرز خلال مداخلته أهمية التكامل بين الاعلام الحكومى و الخاص من أجل بث رسالة واضحة للشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية والبدائل المتاحة وذلك فى إطار سياسة إعلامية أشمل تتناول كافة القضايا الاجتماعية وخلصت الندوة إلى عدد من التوصيات أبرزها:-

- الإهتمام بالتواصل المباشر مع الشباب خاصة من خلال الإعلام.

- تعزيز روح الانتماء لدى طلبة المدارس والجامعات من خلال مناهج وأنشطة تعليمية، فضلا عن برامج إعلامية يتم إعدادها لهذا الغرض
- تخصيص فقرات من برامج التليفزيون المعروفة لتناول موضوع الهجرة غير الشرعية لما تتمتع به من نسب مشاهدة مرتفعة.
- إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية.
- إبراز التجارب الناجحة للشباب كنموذج يحتذى به.

(ج) - شارك المجلس فى ندوة حول نتائج دراسة الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى

والتي مولها المجلس بالقاهرة ٢٠١٧ / ٢ / ١٥ برئاسة السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وبحضور الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان والسيدة السفيرة / هبة المراسي مساعد وزير الخارجية- مدير المعهد الدبلوماسي للدراسات الدبلوماسية، السيدة د. / سميحة نصر المشرف التنفيذي على دراسة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري ، وبعض أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

شارك المجلس في تمويل هذه الدراسة حيث أكد الاستاذ / محمد فايق أن المجلس يشيد بالجهود العديدة التي قامت بها اللجنة كأليه وطنيه لمكافحة الهجره غير الشرعيه برئاسة السفيره نائله جبر من أجل التصدى لهذه الجريمة ولعل اهمها مشروع القانون الخاص بمكافحة الهجره غير الشرعية والذي نأمل ان يتم الموافقة عليه من مجلس النواب فى القريب العاجل

والمجلس باعتباره عضو من أعضاء هذه اللجنة يشارك فى جميع الاجتماعات والأنشطة التي تقوم بها اللجنة بالتنسيق بين كل الوزارات والجهات المعنية ولكن انطلاقا من دور المجلس كمؤسسة وطنيه معنيه بحماية وتعزيز مسيرة حقوق الانسان فى مصر فقد حرص على الاهتمام بهذه القضية بصفه خاصه ورأى ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة هذه الظاهره بمزيد من الانشطه من خلال ابرام مذكرة تفاهم مع رئيس اللجنة الوطنيه لمكافحة الهجره غير الشرعيه تضمنت التعاون فى إعداد وتمويل أول دراسه ميدانيه حول الهجره غير الشرعيه للشباب على ان يقوم بها خبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه وذلك للتعرف على أشكال الهجره وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الشباب وأهم المحافظات المصدره للهجره والظروف الاجتماعيه والاقتصاديه والنفسيه المحيطه بالشباب المهاجر للوصول الى حلول على اسس علميه دقيقه من اجل الحد من تلك الظاهره .

(د) - شارك المجلس بندوة حول " اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية

"تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء نظمت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية برئاسة السفيرة نائلة جبر بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ لأطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦-٢٠٢٦) وخطة العمل الخاصة بها ، وذلك بحضور السادة أعضاء اللجنة وبعض ممثلى السفارات الأجنبية وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

وفد حضرت السيدة الدكتور غاده والى وزيرة التضامن الاجتماعى ، ممثلة عن السيد رئيس مجلس الوزراء فى هذه الندوة حيث قامت اللجنة الوطنية بإصدار أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية تمتد الى ١٠ سنوات، وتتضمن خطة عمل أولى تمتد الى عامين ٢٠١٦-٢٠١٨. يتم صياغة الاستراتيجية على أسس علمية دقيقة، تتسق مع خطة التنمية للدولة ٢٠٣٠.

الاهداف الرئيسية للاستراتيجية:

- رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية.
- تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة الشرعية.
- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوفير البدائل الايجابية لفرص العمل فى مصر، ودعم مسارات الهجرة الشرعية .
- حماية الفئات الاكثر عُرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- استثمار التعاون الدولي لخدمة القضية.
- رفع القدرة المعلوماتية ذات الصلة بموضوع الهجرة غير الشرعية.
- بناء وتفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تعزيز التعاون الإقليمي.

(و) - شارك المجلس مع الوفد رفيع المستوى من أعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع

الهجرة غير الشرعية

فى زيارة ميدانية إلى إيطاليا للوقوف على أفضل الممارسات فى مجال حماية المهاجرين المستضعفين وبصفة خاصة الأطفال غير المصحوبين، واستهدفت الزيارة الميدانية النظر فى سبل تفعيل مشروع القانون المعنى بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الذى صاغته اللجنة الوطنية، والتعرف على واقع الهجرة غير الشرعية خاصة الأطفال.

ويشكل الأطفال المصريين ثانی أكثر الجنسيات شیوعاً بین جمیعاً لأطفال غیر المصحوبین فی الأراضي الإيطالية ، فلقد وصلت معدلات الهجرة غیر الشرعية للمصريین المسافرين بدون صحبة أولیاء أمورهم لإيطاليا لمعدلات مقلقة فی السنوات الأخيرة.

فطبقاً لما صرحت به الحكومة الإيطالية حديثاً من بيانات، يشكل القاصرون الذین تتراوح أعمارهم بین ۱۵ و ۱۸ عام حوالي ۴۱% من أصل ۲۲۸۱ مهاجراً غیر شرعی وصلوا الى إيطاليا فی عام ۲۰۱۲ . كما سجلت إحصائیات الأمن الإيطالية وحدها فی الربع الأول من العام الحالي استقبال سواحل كالابريا ۱۴ زورقاً محملة بأكثر من ۱۵۰۰ مهاجر غیر شرعی معظمهم من المصريین .

وهناك حوالي ۸ آلاف طفل وشاب من إحدى قرى محافظات مصر یقیمون فی میلانو الإيطالية وحدها وبذلك تظل مصر هي بلد المصدر الرئيسية للأطفال غیر المصحوبین الذین یهبطون فی لامبيدوزا. ويتراوح عمر القصر بین ۱۶ و ۱۷ عاماً ویغلب علیهم الذکور (۹۱%)، لكن هناك كذلك شريحة يتراوح عمرها بین ۱۳ و ۱۴ عاماً من الأطفال غیر المصحوبین .

(ع) - نظم المجلس برنامجاً تثقيفياً فی مجال حقوق الإنسان لطلبة الإعلام بالجامعة الكندية بالقاهرة

وذلك یوم ۲۷ / ۱۱ / ۲۰۱۶

برئاسة الأستاذ محمد فایق رئیس المجلس ، تم عقد لقاء مع أول مجموعة من طلبة كلية الإعلام . وتحدث رئیس المجلس خلال اللقاء عن الأهمية التي تشكلها حقوق الإنسان علی المستویین الوطني والدولي ، وأهمية العمل علی ترسیخ مفاهیم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها ، وأكد علی ضرورة الإهتمام بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بالتوازي مع الحقوق المدنية والسياسية ، موضحاً أن مفهوم حقوق الإنسان إتسع لیشمل الحقوق ذات الصلة بالبيئة والمناخ والتنمية .

كما أكد علی أن یولي طلبة كليات الإعلام الإهتمام بموضوعات حقوق الإنسان ، وتنمية معارفهم ومهاراتهم فی هذا الشأن ، لكي یتسني لهم بعد تخرجهم الإضطلاع بدورهم كإعلامیین بكفاءة عالية بما فی ذلك دورهم بالتعريف بحقوق الإنسان للمواطنين ونشر مبادئ حقوق الإنسان وإحترامها ، لما یسهم به ذلك فی تحقيق نهضة المجتمع .

(غ) - شارك المجلس بمؤتمر "الآليات العربية لحقوق الإنسان وتعزيز الأمن القومي العربي" المنعقد

بتاريخ - ٢ يونيو ٢٠١٦

بمقر جامعة الدول العربية والذي ينظمه البرلمان العربي بالتعاون مع الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان وهدف المؤتمر الى مناقشة قضية تفعيل الآليات الاقليمية لحقوق الانسان كسبل لتعزيز الامن القومي العربي ودراسة سبل تفعيل وتطوير الآليات الاقليمية الخاص لحقوق الانسان. وقد أكد فيه السيد محمد فايق رئيس المجلس على أهمية تعزيز منظومة العمل العربي المشترك في تحسين وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

(١٨) نظم المجلس ورشة عمل حول مدى توافق المادة التعليمية في المناهج الدراسية قبل الجامعة مع قيم

ومبادئ حقوق الانسان وترسيخ قيم المواطنة بالقاهرة بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٧

افتتح اعمال الورشة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس وذلك بحضور الخبراء والمختصين والاكاديميين تأتي هذه الفعالية في اطار الاعداد للمؤتمر الدولي السنوي الذى ينظمه المجلس و قد نظم في الاطار نفسه مائدة مستديرة بمقر النادي الدبلوماسي حول دور ومسئوليات رجال الدين في حماية حقوق الانسان والتي كانت بمثابة عصف للأفكار للخروج بتوصيات تكون اساسا لخطة عمل المؤتمر الدولي الذى يزمع المجلس تنظيمه خلال شهر يوليو القادم والذى يناقش قضية رئيسية وهى دور مؤسسات الوعي والتربية التعليمية والثقافية والاعلامية والدينية فى حماية حقوق الانسان .

(١٩) - نظم المجلس ورشة عمل حول دور ومسئوليات رجال الدين فى حماية حقوق الانسان يوم ٩ ديسمبر

. ٢٠١٦

وقد حرص الأستاذ / محمد فايق على أن يؤكد فى بداية ورشة العمل أن الهدف الذى يرمى اليه المجلس من عقدها هو لا علاقة لها بالنشاط السياسى او الحزبى وانما تتعلق بمجال احترام وحماية حقوق الانسان و تأتي فى اطار التحضير لمؤتمر اقليمي دولى ينوى المجلس عقده خلال شهر ديسمبر القادم ويحضره المفوض السامى للامم المتحدة لحقوق الانسان وشخصيات دولية واقليمية بارزة

وأكد الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس أن العنف والتطرف الذى تشهده منطقتنا أدى إلى نشوء حالة من العداء بين الأديان وحتى بين أفراد الدين الواحد وهو ما يحيى ويعيد الى الازهان فكرة الصدام بين

الاديان والثقافات المختلفة...مؤكداً على أهمية دور رجل الدين ومسئوليته في نشر ثقافة حقوق الانسان وعدم التمييز والتعصب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتناول قضية الخطاب الدينى ..فاوضح أنه يجب أن يركز على القيم المشتركة بين الاديان باعتبار ان جوهرها واحد وانما تختلف طقوس عبادة الله وحده بين دين واخر وانه يجب التركيز ايضا فى الخطاب على ما يعتبره مضمون الخطاب وهو التسامح وقبول الاخر بما لا يعنى قبوله كمضطر او امر واقع ..والحق فى الاختيار ..ونبذ التمييز ..والحق فى المواطنة والعيش المشتركة وهو ما يعنى فى المجمل احترام الكرامة الانسانية من مختلف الجوانب والابعاد

حضر الورشة كلاً من الدكتور/ سعد الدين الهلالي استاذ الفقه المقارن بجامعة الازهر ، الدكتورة /امنة نصير الاستاذة بجامعة الازهر /الدكتور حسام بدرأوى عضو المجلس السابق والخبير فى جودة التعليم / الدكتورة نيفين مسعد ، والسيد /علاء عابد رئيس لجنة حقوق الانسان فى مجلس النواب ،الكاتب الدكتور/ سامح عيد، الدكتور/ جابر نصار رئيس جامعة القاهرة ، الكاتب والمفكر/ ثروت الخرباوى ،الدكتور/ مفيد شهاب ، الدكتورة /بسمة موسى الاستاذة بكلية الطب بجامعة القاهرة ، القس /ارميا مكرم ممثلاً عن الكنيسة الانجيلية، الدكتور/كمال الهلباوى عضو المجلس ، القس/رامى ناير مدير منتدى الحوار " قس انجيلى " ،القس/ جميل حليم ممثلاً عن الكنيسة الكاثوليكية ، ورئيس الطائفة اليهودية/ ماجدة هارون، والدكتورة /ميرفت عبدالنبي الخبير بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية ، والدكتور/ مصطفى الفقى

وتناولت التوصيات

أوضح السيد رئيس المجلس عدداً من الملاحظات الختامية فإشار الى ان المناقشات تفرعت وأخذت منحى شامل بالنظر الى موضوع الورشة الرئيسى وقد ساد الاتفاق بين المشاركين على ضرورة ان تكون هناك مواجهة شاملة للنظم التربوية والتعليمية والقيمية وانه لا يمكن اصلاح الخطاب من غير اتخاذ اجراءات لحماية حقوق الانسان واحترام الكرامة الادمية وانه من المفترض ان تصدر خلال الدورة التشريعية لمجلس النواب قوانين مكملة لما نأخذ به ونعمل من اجله مثل قانون منع التمييز وانشاء المفوضية وكل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة وجود خطاب شامل

- اعداد وثيقة شرف أو مدونة سلوك تتضمن البعد الحقوى والحوار بين الاديان والثقافات فالموضوع من خلال هذه المناقشات شمل جوانب عدة ولم يصبح الخطاب الدينى فقط.

- تم التوافق بين المشاركين على ان حماية واحترام حقوق الانسان هي قضية متعددة الابعاد دينيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا (الاسرة - المدرسة - الاحزاب - المؤسسات الدينية - المسجد - الكنيسة - التنمية) .
- أجمع المشاركون على اهمية اشاعة ونشر ثقافة التسامح وقبول الاخر والحق فى المواطنة ومواجهة التطرف والغلو واعتبره المشاركون ذلك بانه قضية تتعلق بالمجتمع كله.
- أكد المشاركون من خلال سؤال متكرر على أهمية التكوين الثقافى والاجتماعى والتاريخى لرجل الدين ومناهج التعليم التى يتعلمونها فى المعاهد ومصادر التكوين الفكرى والثقافى فقد اشارت المناقشات الى ان بعض كبار الدعاة لم يتخرجوا من المعاهد الرسمية وإنما من معاهد خارج اطار المؤسسة الدينية الرسمية وكانت لها خطابات بعيدة عن الاعتدال والوسطية والتسامح .
- نبه المشاركون الى خطورة وتداعيات وسائل التأثير المختلفة لرجال الدين سواء من خلال الخطب والعظات ومن خلال اسئلة المواطنين فى الفتوى ومن خلال القنوات الدينية التليفزيونية وهى عابرة للحدود وبها اساءات للدين والوطن.
- تطرقت الندوة الى تساؤل مهم حول حدود الافتاء وطبيعة رجاله ومصادر تكوينهم حيث ان هناك فئات كبيرة من الشباب غير المؤهل يتصدرون للفتوى.

(٢٠) - نظم المجلس فى ٢٦ ابريل ٢٠١٧ ورشة عمل حول دور المؤسسات التعليمية والاعلامية والثقافية

والدينية فى نشر ثقافة حقوق الانسان وتأکید مبدأ المواطنة واعلاء القانون .

بحضور نخبة من المتخصصين وأكاديميين ورجال الثقافة والإعلام والصحافة والدين والقانون ، بدأت ورشة العمل بكلمة ألقاها الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس أكد فيها على اهمية وضرورة دور مؤسسات الوعى والتربية باشكالها المختلفة فى ضمان احترام حقوق الانسان باعتبارها قضية متعددة الابعاد ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويًا باعتبار ان ترابط وتلازم التنمية بحقوق الانسان وأعلن ان المجلس يسعى للعمل لاعداد وثيقة شرف ذات طابع دولى تتضمن خطاب التسامح دولى تتضمن نشر خطاب التسامح وقبول الاخر ومكافحة التمييز والتدابير الواجبة للسيطرة على خطاب التحريض والحض على الكراهية وذلك مع مراعاة عدم التضيق على حرية الرأى والتعبير العمود الفقرى لحقوق الانسان مؤكدا انه لا تعارض بين الدين وموثيق حقوق الانسان التى انضمت اليها مصر وانه من

المهم تعريف رجال الدين بمفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمواثيق الدولية ذات الاختصاص والتي وقعت عليها مصر

واكد ان الدولة المصرية لا توقع على اية اتفاقيات تتعارض مع الخصوصية والثقافة المصرية ، وشدد على ان الارهاب اصبح من اكبر الاخطار التي تواجه العالم وان مواجهته يجب ان تكون مواجهة فكرية وامنية ..مشيرا الى ان هذا الحوار والنقاش وما سبقه من حوار مماثل فى شهر ديسمبر حول دور ومسئوليات رجال الدين يأتى فى اطار التحضير والاعداد لمؤتمر دولى موسع حول هذه القضايا قرر المجلس تنظيمه خلال شهر يوليو القادم بالقاهرة ، بمشاركة منظمة اليونسكو والمنظمة الدولية الفرنكوفونية والمؤسسات العربية لحقوق الانسان ومنتدى الحوار العربى الافريقى للديموقراطية وحقوق الانسان ومنظمات دولية أخرى معنية .

وحضر الورشة كل من : الوزير السابق / على الدين هلال ، الدكتور/ مفيد شهاب استاذ القانون رئيس جمعية القانون الدولى ، الدكتورة/أمنة نصير عضو مجلس النواب والاستاذ بجامعة ،الدكتور/ سامى عبد العزيز أستاذ الإعلام ، الاستاذ/ جورج اسحاق ، مارجريت عازر / عضو مجلس النواب ،الكاتب والمفكر الاسلامى /ثروت الخرباوى ،الانبا دانيال /نائب البابا تاوضروس بابا الكنيسة المرقسية ،الدكتور/ مصطفى الفقى المستشار/ محمود فهمى نائب رئيس مجلس الدولة ،الطبيبة/ بسمة موسى ، الدكتور/ ربيع الغفير الاستاذ بجامعة الازهر الشريف ممثلا عن الازهر ،الاستاذة/ عصمت للمعى مؤسس مدارس اوازييس الفرنسية ، المخرجة /انعام محمد على ،الدكتورة / سحر صبحى عبد الحكيم الاستاذة بالجامعة الامريكية ، الدكتور/ احمد الحفناوى استاذ الهندسة بجامعة القاهرة ،الاستاذ /كمال مغيث كاتب الأستاذ/ جمال فهمى عضو المجلس ،المستشار/ منصف سليمان عضو المجلس ،السيدة / شاهيناز شحاته مديرة مدارس مصر للغات ،الدكتورة / منى الجرف استاذة الاقتصاد ورئيس جهاز حماية المستهلك ، السيد / جمال الشاعر مذيع تليفزيونى ، وكانت أبرز توصيات الورشة الأتى :-

- اهمية ترسيخ وتعميق مبادئ المواطنة وعدم التمييز وقبول الاخر وسيادة القانون وايضا التأكيد على ضرورة ابعاد الدين عن الحياة السياسية وضرورة اتخاذ اجراءات لمنع الاستقطاب فى المجتمع المصرى وتوافق المشاركون على ان العنف والتطرف بدأ فى مصر مع ظهور جماعات وحركات الاسلام السياسى والتنظيمات المرتبطة التى ترفع شعارات الدين وذلك منذ بدايات القرن العشرين

- أهمية التعليم كعنصر حاكم فى تشكيل الوعى المصرى والاساس للتربية والتنشئة مع الاخذ فى الاعتبار اهمية دور الاسرة وعودة دورها فى التربية الصحيحة ومراجعة المناهج التعليمية وتنقيتها والنظر فى مضمون هذه المقررات وتدريب المعلمين والنظر فى حصة الدين
- فض الاشتباك بين الدين فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية
- اعادة المراجعة والتقييم للتجارب التى مرت على مصر خلال السنوات الاخيرة فى مكافحتها للارهاب والبدء فوراً فى المواجهة الفكرية وان التقدم فى مجال حقوق الانسان مرتبط ايضا بالتغيير العميق فى شكل نظام الدولة المصرية
- اعلاء سلطة القانون وانفاذه كعنصر حاكم ينظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وليس الجلسات العرفية
- التعاون مع وزارة الثقافة والاستعانة بفروعها المختلفة المحافظات (قصور القافة) فى نشر ثقافة حقوق الانسان وتأكيد المواطنة وسيادة القانون
- التعاون مع هيئات الصحافة والاعلام لبحث الوسائل الكفيلة ببحث مدى وجدوى التأثير الاعلامى فى نشر الوعى بحقوق الانسان .

(٢١) - عقد المجلس مائدة مستديرة حول الانفجار السكاني لمناقشة " الزيادة السكانية " يوم السبت الموافق ١٣ مايو ٢٠١٧ .

وشارك فيها عدد من النواب منهم الدكتور /حسين عيسى رئيس لجنة الخط والموازنة والدكتور/ محمد العمار رئيس لجنة الصحة بالبرلمان، والنائبة / سولاف درويش عضولجنة حقوق الإنسان ، والدكتورة / مایسة شوقى نائب وزير الصحة والمشرف على المجلسين القومى للطفولة والأمومة لقومى للسكان ، والداعية / مظهرشاهين والأنبا/ إثناسيوس رزق راعى كنيسة ١٥ مايو ، وممثلون عن الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بهذا الشأن حيث تُعد مشكلة الانفجار السكاني من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري، خاصة بعد إرتفاع عدد السكان لأكثر من ٩٢ مليون نسمة علماً بأن محافظات الصعيد و المحافظات الحدودية هي الأعلى فى زيادة معدلات المواليد سنويا وذلك وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، ويترتب على الزيادة السكانية آثار سلبية ومخاطر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي، وترجع المشكلة السكانية إلى إرتفاع معدل الزيادة السكانية، وإنخفاض مستوى المعيشة، وما يترتب عليها من آثار والمتمثلة فى قلة الإنتاج

وتدنى المستوى الإجتماعي وخاصة في بعض المناطق العشوائية، والتي تمتاز بكثرة أعداد المواليد وأنخفاض الدخل، وتدنى المستوى الصحي والبيئي مما يعتبرها البعض تهديداً للأمن الوطن .

ومشكلة الانفجار السكاني هي مشكلة أمن قومي بالدرجة الأولى إذاعتبرنا أنها أحد أهم العوامل الأساسية لبناء الوطن ورفعته ، ونقدمه بين الدول، فمصر تُعد من الدول النامية، وللقضاء على مشكلة الزيادة السكانية يجب أن تكون من أولويات الدولة لكي يتوافق ذلك مع المادة الأولى من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل برقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على «تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة وترعى الأطفال وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة» . فيجب على الدولة تشجيعاً للأسر على تنظيم الاسرة وذلك بإعطائهم حافز، وأن الزيادة السكانية لا تقل عن خطرالإرهاب،

التوصيات التي خرجت من المائدة المستديرة

١- سرعة إصدار قانون السكان والتنمية للحد من الزيادة السكانية مراجعة القوانين والتشريعات والقرارات الوزارية ذات العلاقة بالزيادة السكانية وقانون الجمعيات الأهلية

٢- مراجعة بعض التشريعات التي تخص الزواج المبكر والختان، والعمل وتفعيل قانون عمالةالأطفال

٣- أن يتبع المجلس القومي للسكان رئاسة الجمهورية ويشرف عليه نائب رئيس الوزراء

٤- ضرورة إعادة جهازتنظيم الأسرة لرئاسة الجمهورية كما كان سابقاً، وعودة مراكز تدريب الأطباء والتمريض على أعمال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ،

٥- إلزام وزارة الصحة بتوفيرالأطباء ووسائل التنظيم،الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والإنجابية وتنظيم الاسرة، ضرورة تصنيع وسائل منع الحمل في مصر بدلاً من إستيرادها من الخارج ، إلزام المستشفيات بفتح عيادة تنظيم الأسرة وتقديم الخدمة بسعر محدد

٦- أهمية دور وزارة الصحة في عمل برامج توعية للأهالي في الريف والنجوع عن خطورة الزواج المبكروأيضا معاقبة من يقوم بالتسنين للأطفال حتى يتم الزواج ووضع مناهج في التعليم ماقبل الجامعي والجامعي وإلزام وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على أن يدرس وتعميم دبلومات تنظيم الأسرة في كل جامعات مصر وتفعيل دور رجال الدين والمؤسسات الدينية في الحد من الزيادة السكانية ودعم جهود تنظيم الأسرة ، وشرح صحيح الدين في هذه المجالات ، مع أهمية توفير البرامج التدريبية للأئمة للقائمين به.

٧- وجود متابعة للمتزوجين حديثاً عن طريق الموبايل والرسائل الإلكترونية

- ٨- الزام القنوات الحكومية والقنوات الخاصة بعمل فقرات إعلانية للمجلس القومى للسكان
- ٩- تحسين وضع المرأة من خلال التعليم والعمل والاهتمام بصحتها حتى تكون صاحبة قرارى تحديد عدد اطفال اسرتها .

(٢٢) - عقد المجلس مؤتمراً دولياً حول " دور ومسئوليات مؤسسات التوعية فى مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية " يومى ٣،٢ يوليو ٢٠١٧ .

بمشاركة عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان على المستوى العربى والافريقى بالاضافة الى ممثلين عن عدد من المنظمات الدولية المعنية وذلك فى إطار تبنى المجلس تطوير إستراتيجيته لمكافحة التطرف العنيف ، وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية لتحقيق هذا الهدف ، بمساهماته مع جهود آليات الأمم المتحدة المعنية ، والشبكتين العربية والأفريقية للمؤسسات الوطنية .

كان المجلس قد نظم فعاليات تمهيداً لهذا المؤتمر شملت : دور ومسئوليات رجال الدين فى حماية حقوق الإنسان (ديسمبر كانون أول ٢٠١٦) ودور مؤسسات التربية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان (أبريل نيسان ٢٠١٧) وتوج هذا الجهد بالمؤتمر الدولى حول دور ومسئوليات مؤسسات التوعية فى مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية . ، وذلك بالتعرف على الممارسات الجيدة للإستفادة منها ، وخلص المؤتمر الى إصدار إعلان القاهرة لمكافحة التطرف العنيف .

وبالنظر إلى أهمية هذا المؤتمر والنتائج والتوصيات التى خلص إليها والردود الإيجابية التى تلقاها المجلس من كافة الوفود المشاركة فقد لزم ذلك أن يصدر المجلس كتيب عن هذا المؤتمر .

رابعاً - (بناء قدرات العاملين بالمجلس)

- نظم المجلس دورة تدريبية لتأهيل الباحثين بالمجلس ، وتم تنفيذ النشاط فى الفترة ٣-٧ ابريل ٢٠١٦ بالقاهرة، وتناولت الدورة التدريبية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني فى موازنة التشريعات الداخلية ، مفهوم دور مكاتب الشكاوى (الإمبودسمان) وتقديم المساعدة القانونية ، مهارات استخدام الاتفاقيات الدولية ، الآليات التعاهدية وغير التعاهدية (هيئات حقوق الإنسان) ، آلية الاستعراض الدوري الشامل والتعليقات على التشريعات غير المتسقة مع المواثيق الدولية.
- نظم المجلس دورة تدريبية لرفع قدرات باحثى فروع المجلس بمحافظة بنى سويف وسوهاج فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦ بالمنيا ، من أجل رفع قدراتهم وتقييم أدائهم على التعامل مع الأحداث

اليومية من خلال ابتكار وسائل جديدة تتبع من داخل الفروع من أجل تنشيط دورها على أكمل وجه وتلبية لمطالب المواطنين ، وتناولت الدورة :-

- آليات عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان من خلال التعامل اليومي مع الأحداث التي تتعلق بعمل المجلس وقضايا حقوق الإنسان
- الإجراءات الإدارية الواجب إتخاذها خلال العمل اليومي بالفروع
- آليات الرصد والتوثيق
- التعامل مع منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والإدارات والهيئات التنفيذية بالمحافظة من واقع إجراءات والية عمل المجلس
- كيفية إعداد المذكرات الداخليه والتقارير الدورية والمتابعه وفقا لنظم عمل المجلس
- تنفيذ تدريب عملي حول حادث غرق مركب رشيد ، وتضمن هذا التدريب الإجراءات التي يجب على الباحثين إتخاذها حيال قيامهم بتغطية هذا الحادث .

- نظم المجلس دورة تدريبية لرفع قدرات باحثى فروع المجلس بمحافظات السويس - الإسماعيلية -

بورسعيد خلال الفترة من ٧ ، ٨ ديسمبر ٢٠١٦ بالإسماعيلية ، من أجل رفع قدراتهم وتقييم أدائهم على التعامل مع الأحداث اليومية من خلال ابتكار وسائل جديدة تتبع من داخل الفروع من أجل تنشيط دورها على أكمل وجه وتلبية لمطالب المواطنين ، وتناولت الدورة :-

- آليات عمل المجلس من خلال التعامل اليومي مع الأحداث وقضايا حقوق الإنسان
- الإجراءات الإدارية الواجب إتخاذها خلال العمل اليومي بالفروع
- آليات الرصد والتوثيق
- التعامل مع منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والإدارات والهيئات التنفيذية بالمحافظة من واقع إجراءات والية عمل المجلس
- كيفية إعداد المذكرات الداخليه والتقارير الدورية والمتابعه وفقا لنظم عمل المجلس
- تنفيذ تدريب عملي حول حادث غرق مركب رشيد ، وتضمن هذا التدريب الإجراءات التي يجب على الباحثين إتخاذها حيال قيامهم بتغطية هذا الحادث.

- شارك المجلس فى ورشة عمل حول إعداد تقارير هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتقارير

الظل بدولة الجزائر خلال الفترة من ٢٢ - ٢٣ مايو ٢٠١٦ وذلك بمشاركة خمسة وعشرون مشاركا

ومشاركة من العاملين بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مصر، السودان، تونس، المغرب، الأردن، قطر، عُمان ، موريتانيا، الجزائر، العراق، فلسطين ، البحرين)، وبتنظيم من اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها .

وتأتى هذه الفعالية تنفيذاً لخطة العمل السنوية للخطة الاستراتيجية للشبكة العربية وكأحد مخرجاتها ، وذلك فى إطار تلبية إحتياجات المؤسسات الأعضاء بالشبكة من حيث رفع بناء القدرات وتذليل التحديات والصعوبات التى تواجهها ، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الورشة تعريف كوادر المؤسسات الوطنية من العاملين فى مجال كتابة التقارير على الجوانب الفنية لإعداد هذه التقارير بمهنية عالية ، مما يمكن هذه المؤسسات من الإضطلاع بالدور المنوط بها بالشكل الأمثل، وهو ما سينعكس إيجاباً على واقع العمل والإنجاز بالمؤسسات الوطنية .

- افتتح ورشة العمل الأستاذ الدكتور / موسى بريزات رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للدورة المالية ، والأستاذ الدكتور /على بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ، والسيد الأستاذ/ محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر ، والسيد عبد الوهاب مرجانه الأمين العام للجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر .
- تناولت ورشة العمل على مدار يومين التعرف على المقصود بالتقارير وأنواعها مع التركيز على كيفية إعداد تقارير الإستعراض الدوري الشامل ، والتقارير الموازية التى تقدم لهيئات المعاهدات الدولية (من حيث الجوانب الفنية والشكلية والموضوعية والخطة المنهجية لكتابة التقارير .
- ومن جهة أخرى ناقشت الورشة حزمة من القضايا المتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، وايضاً عرض تجارب المؤسسات المشاركة فى هذا الشأن ، ومن جانبنا تم عرض تجربة المجلس .
- شارك المجلس فى إطار رفع قدرات العاملين بالمؤسسات الوطنية ببرنامج الزمالة الذى نظمه قسم "المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني لحقوق الإنسان" بمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان بجنيف، والمخصص لموظفى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاصلة على التصنيف A من قبل اللجنة الفرعية للإعتماد. (الفترة من ١ أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ يوليو ٢٠١٦).

خامساً - إحتفال المجلس باليوم العالمى للطفل والمرأة

إستمرار لدور المجلس فى التأكيد على حقوق الفئات المستضعفة فى المجتمع وهم الطفل والمرأة ، وتكريساً لأهمية الحفاظ على حقوقهم ورفع التوعية بحقوقهم ، يقوم المجلس بالتأكيد والتذكير باليوم العالمى للطفل واليوم العالمى للمرأة :

(أ) اليوم العالمي للطفل

- يحتفل العالم فى العشرين من نوفمبر باليوم العالمى للطفل من كل عام بناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة ليكون يوماً للتآخي والتفاهم بين أطفال العالم.
- وإنطلاقاً من أهمية الطفل كنواة لبناء المجتمعات وقد أكد الأستاذ / محمد فايق بهذه المناسبة أن اليوم العالمى للطفل هو فرصة للتذكير بأهمية بذل المزيد من الجهد ، لوقف الانتهاكات التى تُرتكب ضد الأطفال ونشر الوعي بحقوقهم، مضيفاً أن الأطفال هم أكثر الفئات العمرية احتياجاً للسلام والأمن والاستقرار، وتضرراً من الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة التى تضرب كثير من دول العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط وحثّ دول العالم على سن القوانين لحماية الأطفال من الاستغلال فى الأعمال الشاقة التى تفوق طاقتهم، والعمل من أجل مكافحة حالات العنف ضدهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

(ب) - اليوم العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة

- بمناسبة اليوم العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة، والذى يحتفل به العالم فى الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام، أكد الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان على أهمية تكثيف الجهود لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة فى كافة أنحاء العالم، وبخاصة فى مناطق الحروب، والنزاعات المسلحة والتى تزداد فيها وتيرة العنف ضد النساء، ودعا إلى ضرورة رفع الوعي بخطورة هذه المشكلة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان للمرأة وعدم تعرضها للعنف لاسيما فى حالات النزاع وعدم الاستقرار.

الفصل الرابع

التعاون مع الفاعلين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية

كثف المجلس جهوده للتعاون والشراكة والنقاش مع الفاعلين ذوي الصلة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، و بما يشمل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والمؤسسات الوطنية المناظرة أو المماثلة .

القسم الأول: التعاون مع مؤسسات الدولة، والمنظمات غير الحكومي والقطاع الخاص على المستوى الوطني:

أولاً: مؤسسات الدولة:

في إطار حرص المجلس القومي لحقوق الإنسان على التعاون مع كافة المؤسسات والمجالس القومية والهيئات المعنية ذات الصلة بالدولة لدعم الجهود الرامية إلى نشر ثقافة وتعزيز حقوق الإنسان، فقد واصل المجلس تأطير علاقاته بهذه الجهات ومد أواصر التعاون معها من خلال عقد العديد من البروتوكولات وتنفيذ الدورات التدريبية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان وتقديم التوصيات اللازمة فيما يخص حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها، وذلك كله على النحو التالي:

١- التعاون مع السلطة التشريعية :

أ- عقد المجلس دورة تدريبية للباحثين البرلمانين بمجلس النواب حول "إعداد مشروعات قوانين متسقة مع الحقوق والحريات الأساسية" في الفترة ٢٠ - ٢٢/١١/٢٠١٦ بمقر مجلس النواب ، بهدف تبادل الخبرات واكتساب المهارات للباحثين وتناول التدريب عدة محاور حول دور واختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، و المفاهيم والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وأهمية تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وفقاً للدستور(المواثمة التشريعية بين الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية)، و كيفية معاونة أعضاء البرلمان في إعداد مشروعات قوانين تساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان، و آلية الاستعراض الدوري الشامل وأهم التوصيات التشريعية التي قبلتها الحكومة المصرية، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان (التعاقدية وغير التعاقدية).

ب- تقدم المجلس بالعديد من التوصيات الخاصة بمشروعات القوانين المطروحة اتساقاً مع الاستحقاقات الدستورية، حيث بادر بتقديم بعضها مثل مشروع قانون الهيئة الوطنية للانتخابات، و قانون بناء الكنائس، و مشروع قانون تكافؤ الفرص وحظر التمييز، و قانون الإجراءات القديمة، و مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم، و مشروع قانون التأمين الصحي، كما أبدى رأيه بخصوص قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية بناء على طلب مجلس النواب.

٢- التعاون مع السلطة التنفيذية.

أ- بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية.

- وقع المجلس بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية في يوم ٢٠١٧/٣/١٦، وذلك في إطار التعاون المثمر بين الطرفين والاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين أوساط العاملين بوزارة الداخلية، وعلى هذا الأساس اتفق الطرفان على تنفيذ عدة أنشطة تدريبية من خلال عقد ١٠ دورات تدريبية تستهدف ٣٠٠ متدرب من العاملين بوزارة الداخلية في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

- وعلى هذا الأساس فقد التزم المجلس بإعداد البرنامج التدريبي متضمناً مواعيد عقد الدورات التدريبية والمحتوى التدريبي والمحاضرين بالتنسيق مع الوزارة، بالإضافة إلي تحمل كافة التكاليف اللازمة التي تتطلبها العملية التدريبية بما فيها الأدوات والمواد التدريبية.

- التزمت الوزارة بترشيح عدد ٣٠ متدرب من ضباط وزارة الداخلية بكل دورة تدريبية، وتوفير المقار لانعقاد الدورات التدريبية والتوافق عليها، ومتابعة سيرها وفقاً للبرنامج المتفق عليه بين الطرفين، واعتماد الشهادات الممنوحة للمتدربين عقب حضورهم الدورة التدريبية بصورة مشتركة مع المجلس.

- كما اتفق الطرفان على السماح بتداول المعلومات والبيانات المرتبطة بتنفيذ أنشطة التعاون بالتوافق المسبق بينهم، وأنه في حال إبداء الرغبة في إدخال أية تعديلات على ما هو متفق عليه يقوم الطرف الراغب في التعديل بإخطار الطرف الآخر بتفصيلات التعديل المطلوب كتابياً وقبل بدئه بفترة كافية وللطرف الآخر الحق في قبول أو رفض هذا التعديل.

ب- التعاون مع وزارة التعليم العالي .

عقد الأستاذ/ محمد فايق رئيس المجلس في يوم ٢٨ مارس ٢٠١٧ لقاءً مع وفد طلبة الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام وشعبة الإعلام قسم الإنتاج وذلك بمقر المجلس، وذلك في إطار مشروع

التخرج الخاص بهم بعنوان " قبول الآخر"، ودار النقاش حول مفهوم الديمقراطية، وحقوق الأقليات ونبذ الكراهية والتمييز لأي سبب كان ديني أو عرقي أو لون، وضرورة مراعاة مصالح وحقوق الأقليات.

هـ- التعاون مع وزارة التربية والتعليم.

- أجرى المجلس لقاء مع الأستاذ الدكتور/ حازم راشد، مدير مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية التابع لوزارة التربية والتعليم، في ٢٠/١٠/٢٠١٦، بهدف بحث كيفية التعاون بشأن مراجعة المناهج الدراسية الحالية بمختلف المراحل من حيث مدى تواجد ومعالجة خطاب حقوق الإنسان فيها، وذلك في إطار تفويض السيد/ الهادي الشرييني وزير التربية والتعليم السابق للدكتور / راشد للتنسيق مع المجلس في هذا الشأن.

- وفي الإطار نفسه أجرى المجلس لقاء آخر في ٣/١١/٢٠١٦، استقبل فيه السيد أمين عام المجلس الدكتور/ راشد، بهدف التأكيد على تفعيل مشروع مراجعة المناهج الدراسية، وقد تم التأكيد على أهمية ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتبادل وجهات النظر بشأن تفعيل دور التعليم في هذا الشأن. وتم الاتفاق على تبادل الوثائق والمعلومات في إطار إعداد تصور مفصل للتعاون في مجال التعليم. حيث اقترح د/ راشد إطلاق مشروع قومي كبير، يكون متوسط مدته الزمنية ٣ سنوات، يتضمن مراجعة الكتب، إعداد دليل للأنشطة داخل المدارس، و تدريب المدرسين والإخصائيين الاجتماعيين، و تنفيذ أنشطة تتضمن حوافز للمدرسين والتلاميذ للتطبيق، واقترح الأمين العام السفير / مخلص قطب إضافة مراكز الشباب إلى المشروع بحيث يعقد بها هذه الأنشطة، وخاصة في القرى والمراكز.

- عقد السيد أمين عام المجلس في يوم ٣٠ / ٨ / ٢٠١٦ لقاء مع كل من السيدة رنا القاسم رئيس مكتب التعليم للجالية السورية في مصر، والسيدة هدى سعد - مدير عام العلاقات الثقافية سابقا بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة معادلة الشهادات المصرية السورية ١٩٩٧ - ٢٠٠٥، حيث قامتا بطرح فكرة مشروع إنشاء مدرسة للاجئين العرب في مصر برعاية وزارة التربية والتعليم، وذلك في إطار القوانين المصرية، للحصول على شهادة معترف بها من الحكومة المصرية، ويتم فيها تدريس منهج مقارب لمنهج الدولة الأم، كما قامتا بعرض مشكلات الطلاب اللاجئين المندرجين في النظام التعليمي المصري .

- هذا وقد وجه السيد الأمين العام إلى ضرورة تأسيس كيان أو مؤسسة كهيكل قانوني للاجئين السوريين تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي. واقترح سيادته مخاطبة جامعة الدول العربية لتبني المشروع. وفي هذا الإطار قام المجلس في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦ بمخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرض المشكلة والمقترح، بالإضافة إلى مخاطبة جامعة الدول العربية مع اقتراح تبنيها للمشروع بصفتها المظلة الزراعية للدول العربية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة المصرية دولة المقر. واستجابة لخطاب المجلس، أفادت السيدة / رنا القاسم بقيام الوزير المفوض السيد/ ياسر عبد المنعم مدير إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي في جامعة الدول العربية باستقبالها ممثلة عن مؤسسة المرصد للخدمات العلمية والثقافية، في ٣ نوفمبر ٢٠١٦. وقد أفادت سيادتها المجلس بأنه قد تم الاتفاق على تقديم ملخص للمشروع موضحاً به كافة الجوانب القانونية والفنية ليتم عرضه على السيد أمين عام جامعة الدول العربية لدعم المشروع، وفي ضوء متابعة المجلس لهذا الملف فقد استقبل الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٦، كل من السيد المستشار/ أحمد السيسي نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانوني لوزير التربية والتعليم، والسيدة رنا القاسم رئيس مكتب التعليم للجالية السورية في مصر، والسيدة هدى سعد - مدير عام العلاقات الثقافية سابقاً بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة معادلة الشهادات المصرية السورية ١٩٩٧-٢٠٠٥، حيث تم التأكيد على دعم المجلس الكامل للمشروع واستعداده لمخاطبة الجهات المعنية، وذلك لوضع حد لأزمة الطلاب اللاجئين، ولكي يتمكنوا من استكمال مسيرتهم التعليمية بدون صعوبات.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني

أ- دأب المجلس منذ نشأته على تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني إيماناً بدورها القوي في النهوض بحالة حقوق الإنسان وما تمتلكه من خبرات واسعة في هذا المجال، وذلك سواء على مستوى المشاركة أو الدعم الفني أو الدعم القانوني ومن هذا المنطلق فإن المجلس عقد جُل أنشطته وفاعلياته بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وفقاً لمجالات عملهم، كما أبدى استعداده لتقديم الدعم الفني للجمعيات الأهلية التي طلبت ذلك، إضافة إلى السعي نحو توفير المساعدة القانونية.

ب- على صعيد الدعم الفني فقد عقد المجلس يوم ٢٦/١٢/٢٠١٦ برتوكول تعاون مع مؤسسة المركز المصري لحقوق السكن بهدف تقديم المساعدة والدعم الفني للمؤسسة في تنفيذ أنشطتها وبرامجها حول القضايا الخاصة بحقوق الإنسان، على أن يكون لكل برنامج مذكرة تفاهم تفصيلية خاصة بإجراءات تنفيذه ومسئولية كل طرف.

ت- كما أبدى المجلس في ١٣/٢/٢٠١٧ موافقته واستعداده للتعاون مع مؤسسة الحماية الدستورية بالاسكندرية المشهورة برقم ٣٥٦٩ لسنة ٢٠١٤ وتقديم الدعم الفني لها في تنفيذ البرامج والأنشطة لدعم وتطوير قدرات الشباب للمشاركة في الحياة العامة ، وذلك بناء على الطلب المقدم من جانبها بخصوص تقديم الدعم الفني.

ج- على مستوى توفير المساعدة القانونية تابع المجلس عن كئب مجريات القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١ والمعروفة إعلامياً بقضية التمويل الأجنبي، وأوفد اثنان من محاميه لمتابعة القضية وحضور جلسات التحقيق، كما تابع أيضاً قضية مؤسسة بلادي رقم ٤٢٥٢ لسنة ٢٠١٤ جنايات عابدين.

التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.

- أجرى المجلس حواراً مع ممثلي مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع (الأستاذة / سارة صدقي - رئيسة فريق، والأستاذة / رضوى أحمد - مسؤولة المنح بمؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع) يوم ٧/٣/٢٠١٧، وذلك في إطار التعاون مع القطاع الخاص وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات، واستهدف اللقاء فتح آفاق التعاون في ضوء الاتجاه العالمي لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم حقوق الإنسان، في ضوء ما تقوم به المؤسسة من مجهودات كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح ولها كيان قانوني مستقل عن شركة فودافون تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي، وقد تم تبادل المعلومات فيما يتعلق بطبيعية ومهام وجهود كل من المجلس والمؤسسة، ومناقشة بعض أوجه التعاون الممكنة.

التعاون على الصعيد الدولي

- واصل المجلس جهوده في تدعيم أواصر التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية وفي مقدمتها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسكو ، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة العالمية، جنباً إلى جنب ، والتعاون مع التحالف

العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI" والذي يشارك المجلس بانتظام في أنشطتها على المستويين الدولي والإقليمي.

- تابع المجلس تعاونه الوثيق مع الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن المنظمات الإقليمية الدولية وجامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي، والإتحاد الأوروبي، والمنظمة الفرانكفونية العالمية.

١- الأمم المتحدة

عقد رئيس المجلس إجتماعاً مع السيد / زيد رعد الحسين المفوض السامى لحقوق الإنسان يوم ٨ / ٣ / ٢٠١٧ بمكتبه بقصر الأمم في جنيف على هامش الاجتماع الـ ٣٠ للتحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يومي ٦، ٧ مارس ٢٠١٧، وحضر المقابلة السيد / محمد نسور مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية ، وكل من السفير/ أحمد حجاج عضو المجلس ، والسفير/ محمد نجيب مستشار رئيس المجلس.

تناول الحديث المناخ الدولي الذي يسود مجال حقوق الإنسان، حيث تحدث المفوض السامى عن تزايد المشكلات الدولية، والضغط التى تُمارس على الأمم المتحدة من بعض القوي .

أوضح رئيس المجلس خلال التقرير أن الكثير من المشكلات ترجع إلى التدخلات الخارجية مثل ما حدث فى العراق، وسوريا وليبيا ، وما أسفرت عنه من تبعات سلبية عميقة ، وما أفرزته من تصاعد للإرهاب الدولي ، مشيراً إلي ما تواجهه مصر من إرهاب وعنف ممنهج يقوم به تنظيم إرهابي غير شرعي وما يشكله من إنتهاك للحق فى الحياة وهو أقدم حقوق الإنسان والحق فى الأمان.

وتحدث عن جهود المجلس فى الإرتقاء بحالة حقوق الإنسان، وتعديل قانون المجلس للوفاء بشكل تام بمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأن المجلس تقدم بمقترحات مشروع تعديل القانون .

تفاعل المجلس مع آليات مجلس حقوق الإنسان من خلال المشاركة فى استيفاء الاستبيانات ومنها: الاستبيان الذى أعده المقرر الخاص بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة ، والاستبيان الذى أعده المقرر الخاص بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بشأن

إجراءات مساندة الأشخاص ذوى الإعاقة داخل المجتمع، والاستبيان الذى أعده مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان بشأن مدى تمتع الأشخاص ذوى الإعاقة بالمساواة وعدم التمييز على الصعيد الوطنى وفقا لنص المادة (٥) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، و الاستبيان بشأن " الآليات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان" والمقدم إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

كانت الحكومة المصرية قد قدمت تقريرها الأخير فى إطار المراجعة الدورية الشاملة فى عام ٢٠١٤ وقبلت ٢٢٣ توصية من إجمالى ٣٠٠ توجيه وجهت إليه ، ومنذ قبول التوصيات يقوم المجلس بمتابعة تنفيذ التوصيات مع الوزارات المعنية ، كما يقوم بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية لمتابعة تنفيذ التوصيات .

وفى ٨ أكتوبر ٢٠١٦ قامت إحدى الباحثات بالأمانة العامة بعمل مداخلة حول المراجعة الدورية الشاملة ودور المجلس القومى لحقوق الإنسان ضمن فعاليات المائدة مستديرة " نحو آلية وطنية مستديمة لمتابعه تنفيذ توصيات الإستعراض الدورى الشامل " والتي نظمها مركز ماعت . كما يعترزم المجلس تقديم تقرير نصف المراجعه الدوريه فى أكتوبر ٢٠١٧ حول متابعة التوصيات وما تم تنفيذه منها ، حيث تقوم الحكومة المصرية بالإعداد للتقرير القادم فى ٢٠١٨(ملحق التوصيات المتعلقة بموقف مصر من المراجعة).

نظم المجلس بالتعاون مع المكتب الإقليمى لمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان فى الفترة من ١٤ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ ورشة عمل حول " الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عنها: دور الآليات الوطنية فى إعداد التقارير والمتابعة" وهدفت إلى تعريف ممثلى الوزارات والهيئات المعنية بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبحث كيفية التفاعل معها، وسبل تفعيل ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

شارك فى الورشة ممثلو وزارات الخارجية، والعدل، والداخلية، والشئون القانونية ومجلس النواب، والتضامن الاجتماعى ، والهجرة وشئون المصريين فى الخارج، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة و الأمومة، والمجلس القومى لشئون الإعاقة، وإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى باحثى المجلس من العاملين على إعداد تقارير هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و تقرير الاستعراض الدورى الشامل.

٢ - التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية

شاركت باحثتان من الأمانة العامة المجلس في ورشة العمل حول " حقوق النساء المجردات من حرياتهن ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والتي نظمها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالشراكة مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن يومي ٧-٨ سبتمبر ٢٠١٦ في عمان ، وتناولت الورشة ما يلي:

- الإطار الدولي والإقليمي المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و البروتوكول المكمل لها. الميثاق العربي لحقوق الإنسان ثم الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠١٢، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنيات المعلومات لسنة ٢٠١٠.

- المقاربة المبنية على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالبشر وهي مقاربة قائمة على تحليل الانتهاكات عبر كل مراحل الاتجار وتحليل مسؤولية الدولة بموجب القانون والالتزامات الدولية بهدف التعرف على الممارسات التمييزية التي تؤدي إلى الاتجار وتسمح بالإفلات من العقاب

- استعراض تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز تبادل المعلومات كذا وتقاسم أفضل الممارسات وتشجيعها بهدف إيجاد حلول ناجعة لدعم الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر

- أهمية توسيع ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقا لمبادئ باريس، لتمكينها من لعب أدوار مختلفة وواسعة في مجال مكافحة الاتجار في البشر مع مراعاة حقوق المهاجرين واللاجئين.

شارك الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس في ورشة العمل حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعته تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بموجب اتفاقية باريس بشأن تغيرات المناخ" وذلك بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المغرب يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٦ على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ وشدد فيها على أنه بالرغم أن مسؤولية تنفيذ اتفاقية المناخ تقع على الدول الموقعة أساساً إلا أن الأنظار اتجهت إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليكون لها دور في متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية و إيجاد نوع من التعاون بين الجهات المعنية بهذه الاتفاقية كما هو موضح فيما يلي.

- علاقة المؤسسات الوطنية بالمجتمع المدني على المستوى الوطنى،
- علاقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية التى هى شراكة دائمة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .
- وجود الشبكات الإقليمية المنخرطة فيها هذه المؤسسات والتي تمكن من خلالها أن يحدث تنسيق على المستوى الإقليمى تجعل هذه المؤسسات قادرة على معرفة مدى التقدم فى مسائل المناخ و البيئة على المستوى الإقليمى وأيضاً المستوى الدولى من خلال الإجتماعات العامة للتحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- إلتزام هذه المؤسسات من خلال التحالف العالمى بالعمل على متابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بما فيها أهداف خاصة بالمناخ و البيئة .

شاركت إحدى الباحثات بالأمانة العامة فى ورشة العمل حول " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى مكافحة العنصرية والعنف وكراهية الأجانب" والتي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان يومى ٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ فى الرباط- المغرب.

شارك أيضا المجلس بوفد برئاسة الأستاذ / محمد فايق، وضم كل من: الأستاذ / محسن عوض عضو المجلس، ومسئول وحدة التدريب بالمجلس، ومسئول لجنة العلاقات الدولية بالمجلس فى المؤتمر الدولى حول " مقاربات حقوق الإنسان فى مواجهة حالات الصراع فى المنطقة العربية" يومى ٢٠ - ٢١/٢/٢٠١٧ بالدوحة ونظم المؤتمر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى قطر بالتعاون مع مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجلس وزراء الداخلية العرب.

رأس السيد / محسن عوض مجموعة العمل الأولى حول " حماية الأطفال والنساء والأقليات فى حالات الصراع" ، حيث أكد على الآتى:

- أن النساء والأقليات والأطفال هم أكثر الفئات عرضة للعنف أثناء النزاعات المسلحة.
- أن أكثر من نصف عدد اللاجئين هن من النساء والأطفال.
- أن مئات الآلاف الأطفال فى اليمن يعانون من سوء التغذية نتيجة للصراع هناك، ونتيجة لذلك يسجل أطفالها أعلى معدلات التقرم بين الأطفال على مستوى العالم.

- أن هناك حوالي ٩ آلاف مدرسة تم تدميرها في سوريا، وهناك ١,٧ مليون طفل سوري خارج المدارس.
- النزاعات والصراعات في المنطقة العربية سينتج عنها وجود جيل ضائع ممن يحملون السلاح ويقطعون الرؤوس.
- تتعرض الأقليات في العراق ومنها الأقلية الأيزيدية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

كرم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، والاتحاد المغاربي العربي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس باعتباره مؤسس حركة حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، والمدافع الأول، ولدوره الكبير في خدمة قضايا حقوق الإنسان. صدر في ختام المؤتمر بيان ختامي "إعلان الدوحة"، وأهم ما تضمنه ما يلي:

(١) حث كل الجهات الفاعلة على تمكين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعات الأكثر عرضة لخطر التهميش، والمطالبة بحقوقهم من أجل تجاوز التحديات التي تترافق مع التمييز.

(٢) حث الأنظمة الإقليمية على تأسيس مركز اقليمي للإنذار المبكر يعتمد على مقاربات حقوق الإنسان للوقاية ومنع النزاعات.

(٣) حث الدول الأعضاء على مراجعة المناهج التعليمية واصلاح السياسات والأنظمة التعليمية لإدخال برامج تهدف الى دعم ثقافة حقوق الإنسان، وتشجيع الاحترام والتسامح وعدم التمييز.

(٤) ضرورة اللاتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان مع إعطاء الأولوية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للضحايا.

(٥) حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على مواصلة المشورة من أجل تأمين حماية أكبر للأطفال وتنقيب كل الجهات بشأن الصراعات .

كما شاركت إحدى الباحثات بالأمانة العامة في ورشة العمل التدريبية حول "آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودور المفوضية السامية لحقوق الإنسان" والتي نظمتها المفوضية السامية بالتعاون مع الشبكة العربية في الفترة من ١٣- ١٦ مارس ٢٠١٧ في جنيف لموظفي المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة. هدفت الورشة إلى تعريف موظفي المؤسسات الوطنية بالمعلومات اللازمة عن آليات الأمم المتحدة ونشأتها ومهامها ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتسهيل التعاون معها وأيضاً تشجيع المؤسسات الوطنية على تقديم التقارير الموازية لأنظمة المعاهدات والإجراءات الخاصة،

وتعريفهم أيضا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وآلية عملها ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومجالات التعاون مع المؤسسات الوطنية.

٣- التعاون مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية سابقا)

أ- اجتماع هيئة مكتب التحالف العالمي - أكتوبر ٢٠١٦

شارك المجلس بوفد برئاسة الأستاذ/ محمد فايق رئيس المجلس في اجتماع مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ممثلا عن أفريقيا في الفترة من ١٢- ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ ببرلين - ألمانيا.

ناقش الاجتماع العرض المُقدم من كل من ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقرير كل منهما عن أنشطته ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأولويات العمل والآفاق ، وذلك باعتبارهما شركاء التحالف العالمي ، واعتماد تقرير الاجتماع الأخير لمكتب التحالف والذي عُقد في مارس ٢٠١٦ في جنيف ، وعرض تقارير الشبكات الإقليمية الأربعة عن أنشطتها والتحديات والآفاق ، وعرض تقرير التقدم المُحرز في الأهداف الإستراتيجية (١) ، (٢) للتحالف ، والمسائل المالية بما في ذلك موازنة التحالف العالمي لسنة ٢٠١٧ ، والتعاون مع كل من منظمة التعاون لإقتصادي والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومشروع مذكرة التفاهم التي سيتم توقيعها مع كل منهما .

كما تناول الاجتماع تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد في مارس ٢٠١٦ ، وبحث الاعتراض المُقدم من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كل من اليونان وفنزويلا علي التوصية الصادرة لكل منهما بتخفيض تصنيفهما إلي الفئة (ب)، وانتهت المناقشات علي إحالة الملف الخاص بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان إلي اللجنة الفرعية للاعتماد لإعادة النظر في توصيتها ، بينما قرر المكتب بالتوافق أيضا الموافقة علي توصية اللجنة الفرعية للاعتماد بتخفيض تصنيف فنزويلا الي الفئة (ب) .

كما قرر الاجتماع إرجاء النظر في التعديلات المقترحة علي بعض أحكام النظام الأساسي للتحالف والتي تم إرجاء بحثها منذ الاجتماع الأخير للمكتب ، وكذلك قواعد إجراءات اللجنة الفرعية للاعتماد ، والملاحظات العامة المُفسرة لمبادئ باريس - إلي الاجتماع القادم للمكتب وعلي أن يسبق

ذلك إجراء مشاورات بشأن التعديلات المقترحة علي مستوى الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان علي نحو ما كان قد تقرر في الإجتماع السابق للمكتب في مارس ٢٠١٦.

عقد رئيس المجلس سلسلة من الإجتماعات - علي هامش إجتماع مكتب التحالف العالمي - في حضور سفير مصر في برلين الدكتور / بدر عبدالعاطي ، مع عدد من المسؤولين عن حقوق الإنسان في الحكومة والبرلمان في ألمانيا، حيث إجتمع مع السيدة / بياتي جيرزسكي مفوضة الحكومة الألمانية للاجئين والهجرة ، والسفير فيليب أكرمان مساعد وزيرالخارجية الألمانية ، والسيدة بريل كوفلر مفوضة الحكومة الألمانية لحقوق الإنسان ، والسيد / هيرالد كيندرمان رئيس المجلس الألماني للشئون الخارجية ، حيث عرض رئيس المجلس خلال هذه المقابلات لدور المجلس القومي لحقوق الإنسان والأنشطة التي يقوم بها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر ، والتحول الديمقراطي في مصر والإنجازات التي تحققت في هذا الخصوص ، كما تناولت هذه اللقاءات التحديات التي تواجه مصر في المرحلة الحالية ، وجهود مصر في الحرب ضد الإرهاب ، وظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهمية تعزيز سبل التعاون بين البلدين بشأنها.

ب- إجتماع الدورة ٣٠ للتحالف العالمي

شارك المجلس في الاجتماع ال ٣٠ للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يومي ٦ ، ٧ مارس ٢٠١٧ في جنيف بوفد برئاسة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس، واجتماع مكتب التحالف العالمي يوم ٦ / ٣ / ٢٠١٧، وكذلك مؤتمر التحالف يوم ٨ / ٣ / ٢٠١٧ بعنوان " الإنذار المبكر، ومنع النزاعات، وإعادة بناء المجتمعات السلمية : دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ".

تركزت مداورات اجتماع مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واجتماع الجمعية العامة للتحالف علي اعتماد انتخاب بعض الشبكات الإقليمية بأعضاء جدد بالمكتب وباللجنة الفرعية للاعتماد ، حيث حلت الإكوادور محل فنزويلا بعد أن تم تخفيض تصنيفها إلي الفئة (ب)، وأفغانستان محل قطر، والفلبين محل الأردن في اللجنة الفرعية للاعتماد إعتبارا من نوفمبر ٢٠١٧، بحيث يصبح أعضاء اللجنة الفرعية هم المؤسسة الوطنية في كندا ، وفرنسا ، والفلبين ، وموريتانيا.

كما وافق اجتماع كل من المكتب والجمعية العامة علي التعديلات المقترحة من رئاسة التحالف علي النظام الأساسي للتحالف ، وكذلك بالنسبة للتعديلات علي قواعد الإجراءات للجنة الفرعية للإعتماد.

اعتمد اجتماع كل من المكتب والجمعية العامة للتحالف تقارير مجموعات العمل حول قطاع الأعمال وحقوق الإنسان ، والشيوخة ، والتنمية المستدامة ، وتمت الموافقة علي الخطة الإستراتيجية للتحالف للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ ، والخطة التنفيذية لعام ٢٠١٧ ، كما تم اعتماد تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد في دورتها في أكتوبر ٢٠١٦ ، وتم اعتماد ميزانية التحالف العالمي ، والإبقاء علي الإشتراك السنوي للمؤسسات الوطنية دون زيادته وقدره ٥٠٠٠ فرنك سويسري ، وحث المؤسسات الوطنية الأفريقية على سداد إشتراكاتها من أجل الحصول علي دعم مالي من شركاء التنمية.

صدر في ختام مؤتمر الإنذار المبكر، ومنع النزاعات، وإعادة بناء المجتمعات السلمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان " بيان ، فيما يلي أبرز ما تضمنه:

• توجيه نداء إلى كل الدول للتوقيع والتصديق على الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والترحيب بتقرير وتوصيات المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في حرية التجمع السلمي والتنظيم في إطار الانتخابات.

• الإقرار بأن انتهاكات حقوق الإنسان وفق أنماط معينة تخطي مؤشرا مبكرا لأزمة ناشئة قد تتدهور لتصبح توترا، وعنفا، ونزاعا مسلحا ، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية لكي تُدخل في آلياتها للإنذار المبكر معلومات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان . والإعراب عن القلق من التوجهات العالمية نحو إيجاد بيئة تتسم بتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان ، وتزايد تعرضهم للتضييق والانتقام، والتأكيد على أن عملهم ضروري لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بما في ذلك منع النزاعات والعنف. وإعادة التأكيد على إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز تنفيذه.

• التذكير بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار رقم ١٦٣/٧٠ في ديسمبر ٢٠١٥ وقرارات مجلس حقوق الإنسان وآخرها القرار رقم ١٥/٣٣ في سبتمبر ٢٠١٦ وحث الدول الأعضاء على تنفيذ هذه القرارات، وبصفة خاصة تشجيع الدول الأعضاء على الآتي:

❖ اتباع مبادئ باريس والتوصيات الصادرة عن اللجنة الفرعية لاعتماد المؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان.

❖ وقف التدخل فى استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأن أى تهريب أو تضيق أو اعتداء على أعضاء وموظفى المؤسسات الوطنية يجب سرعة التحقيق فيه وإحالة مرتكبيه إلى القضاء.

❖ وضع إجراءات حماية فعلية لضمان أمن أعضاء وموظفى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ج- ساهم المجلس بالرأى فى بيان لجنة التنسيق الدولية (سابقا) أمام الدورة ٣١ لمجلس حقوق الإنسان

فى الفترة من ٢٩ فبراير - ٢٤ مارس

إضافة فقرة للتأكيد على أن مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مازالت لها تأثير كبير على المنطقة العربية نتيجة لعدم حل الصراع العربى الإسرائيلى، كما طالب المجلس باتخاذ مايلزم لمنع نشوب مزيد من النزاعات التى تؤثر على الأمن والسلام فى المنطقة .
كما قدم مقترحاته بشأن مسودة الخطة الاستراتيجية للتحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠١٧-٢٠١٩.

د- شارك المجلس فى استيفاء الاستبيانات التى أعدها التحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان

ومنها: الاستبيان المتعلق بـ " مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى آليات الأمم المتحدة التعاقدية"، والاستبيان المتعلق بـ " أهداف التنمية المستدامة ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، والاستبيانات المتعلق بـ " العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان".

هـ- فى إطار دور المجلس لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق

الإنسان

قام المجلس بمخاطبة وزارة الخارجية المصرية للنظر فى دعم وتبنى قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال دورته ٣٣ فى الفترة من ١٣-٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، وكذلك قرار مجموعة العمل التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بالشيخوخة خلال دورتها السابعة فى الفترة من ١٢-١٥ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى اجتماعاتها واعتماد اتفاقية دولية مستقلة تعنى بحقوق كبار السن، وهو ما تمت الاستجابة له من جانب وزارة الخارجية.

و- فى إطار عضوبته فى مكتب التحالف العالمى للمؤسسات الوطنىة لحقوق الإنسان

قام المجلس بإرسال خطابات بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢ إلى اللجنة الفرعىة للاعتماد لدعم الاعتراض المقدم من كل من المؤسسة الوطنىة لحقوق الإنسان فى فنزويلا، والمؤسسة الوطنىة لحقوق الإنسان فى اليونان على تخفيض تصنيفهما إلى الفئة "ب".

ز- قدم المجلس القومى لحقوق الإنسان بىان الامتثال الخاص بإعادة اعتماده للجنة الفرعىة للاعتماد فى

ديسمبر ٢٠١٦

وأرفق به كافة الوثائق الداعمة مثل القانون المنشىء له وتعديلات المجلس على هذا القانون، والميزانية ، وملخص تقارير بعثات تقصى الحقائق وزيارات السجون التى قام بها المجلس، ومقترحات المجلس على القوانين والتشريعات وغيرها. اجتمعت اللجنة الفرعىة للاعتماد فى مارس ٢٠١٧ ، وقام رئيس اللجنة بإجراء اتصال هاتفى بالمجلس للاستفسار عن بعض النقاط المتعلقة بتعديلات قانون إنشائه، وأشادت اللجنة بدور المجلس فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد أصدرت- فى نهاية اجتماعاتها - توصية بتأجيل إعادة اعتماد المجلس إلى الجلسة الأولى لعام ٢٠١٨ لحين الانتهاء من تعديلات القانون وإعادة تشكيل المجلس (ملحق صورة من بىان الامتثال).

ط- وفى إطار التعاون الفنى بين قسم المؤسسات الوطنىة والآليات الإقليمىة لحقوق الإنسان بمكتب

المفوض السامى لحقوق الإنسان، وبيىن المجلس القومى لحقوق الإنسان

التحقت الباحثة المسؤولة بلجنة الحقوق الثقافىة بالمجلس ببرنامج الزمالة الذى يقدمه القسم لموظفى المؤسسات الوطنىة لحقوق الإنسان وذلك فى الفترة من ١ أغسطس ٢٠١٥ حتى ٣١ يناير ٢٠١٦ وتم تمديدها لفترة أخرى حتى ٣١ يوليو ٢٠١٦.

د- التعاون مع الآليات الأفريقىة لحقوق الإنسان

شارك المجلس فى الحلقة النقاشىة الأفريقىة "لإيجاد حلول للتصدى للعنف والتمييز على أساس الجنس" التى عقدتها الشبكة الأفريقىة للمؤسسات الوطنىة لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الوطنىة لحقوق الإنسان فى جنوب أفريقيا فى الفترة من ١-٦/٣/٢٠١٦ بجوهانسبرج ، ومثّل المجلس فى هذه الحلقة النقاشىة السفير / أحمد حجاج عضو المجلس، وهدفت إلى بحث سبل مكافحة جميع أشكال العنصرىة القائمة على الجنس والنوع والسن..الخ.

شارك أيضا المجلس فى ندوة حول " عمل الشرطة فى أفريقيا" والتي نظمها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فى الفترة من ٢-٢٣/٦/٢٠١٦ فى نيروبي بكينيا، ومثل المجلس فى هذه الندوة السفير / أحمد حجاج عضو المجلس، وصدر عن الندوة مبادئ توجيهية تتعلق بعمل الشرطة فى أفريقيا والتي تم إعدادها من جانب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وكذلك شارك المجلس فى الحوار السنوى الخامس رفيع المستوى حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا والذي عقدته المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فى الفترة من ٢١-٢٦/١١/٢٠١٦ فى أروشا بتنزانيا ، ومثل المجلس فيه السفير / أحمد حجاج عضو المجلس، وقد تحدث سيادته عن دور المجلس وما قام به من مبادرات منذ إنشائه و الأنشطة التي يقوم بها وصلاته مع أجهزة الدولة والمجتمع المدني والتقارير التي يعدها سنويا إلى جانب مشاركته فى أنشطة الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأيضا مع الأمم المتحدة.

شارك المجلس فى اجتماع الخبراء لإعداد مسودة مشروع إرشادات لنزع صفة الجريمة عن المخالفات والجرائم البسيطة، والذي نظمه المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والشبكة الأفريقية لحقوق الإنسان يومى ٢٠-٢١ فبراير ٢٠١٧ فى داكار - السنغال ، ومثل المجلس فيه السفير / أحمد حجاج عضو المجلس، وناقش إعداد مدونة سلوك لأجهزة إنفاذ القانون والشرطة فى أفريقيا.

شارك المجلس فى ورشة العمل حول "سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن المشروعات التجارية والصناعية وغيرها Business & Human Rights" فى مقر الاتحاد الأفريقي فى أديس أبابا يومى ٢١-٢٢/٣/٢٠١٧، ومثل المجلس الدكتور / أحمد أبو الوفا عضو المجلس ، حيث ناقشت ورشة العمل مسودة "مبادئ توجيهية" للمشروعات التجارية وحقوق الإنسان.

وأوضح الدكتور / أحمد أبو الوفا أن هذا الموضوع مهم جدا ويتعلق بمسألة حياتية تثير مشاكل يومية ، والخاصة بالآثار - خصوصا الضارة منها - الناجمة عما تقوم به المشروعات التجارية والصناعية على حقوق الإنسان، ومنها: تهجير السكان، والتأثير على المناخ، والأضرار الصحية.

شارك المجلس فى استيفاء الاستبيانات التي أعدتها الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنها: الاستبيان المتعلق بـ " تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى حماية

الأشخاص المحرومين من الحرية في أفريقيا"، والاستبيان المتعلق بـ " تطبيق قرارات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وأحكام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، والاستبيان المعنى بحقوق الطفل.

٤- التعاون مع الاتحاد الأوربي

شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في الاجتماع الذي دعا إليه مجلس إدارة البنك الأوربي للتنمية وإعادة الإعمار لإعادة الإصلاح والتنمية في مصر وذلك يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ ، وقد مثل المجلس في هذا الاجتماع السيد/ حافظ أبوسعدة عضو المجلس ، حيث قدم عرضاً حول دور المجلس في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة ، وكذلك دوره في التعاون مع الجهات المعنية في تعديل التشريعات والقوانين حتي تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان .

٥- تعاون المجلس مع مؤسسات الأمبودسمان الدولية والإقليمية

جمعية الأمبودسمان والوسطاء الأفارقة

أبديت جمعية الأمبودسمان والوسطاء الأفارقة الرغبة في التعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، لما للمجلس من مصداقية ومكانة على المستوى الإقليمي كما انه ينتمي إلى المنطقتين العربية والأفريقية مما يسمح بشكل كبير بتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان.

قام المجلس بتنظيم دورة تدريبية بالتعاون مع مركز بحوث الرقابيين الأفارقة التابع لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الأفارقة تحت عنوان " أفضل ممارسات الأمبودسمان " خلال الفترة من ٩-١٣ مايو ٢٠١٦ تتناول القوانين المنشأة لمختلف مؤسسات الأمبودسمان على المستوى العربي وبعد هذا اول تدريب يقوم مركز بحوث الأمبودسمان الأفارقة بتنظيمه باللغه العربية على المستوى العربي الأفريقي في مجال الأمبودسمان . اشترك في هذا التدريب ٢٨ موظفا إداريا وباحثا من مؤسسات الأمبودسمان بكل من تونس وتشاد، وموريتانيا ، والسودان و مصر ممثلة بعشرة باحثين من المجلس القومي لحقوق الإنسان و من مكتب الشكاوى.

تولت الدكتورة / فاطمه خفاجي اعداد المادة العلمية و التدريب وتولى المجلس أعمال التنسيق لهذه الدورة وكافة الجوانب الفنية والإدارية . وكان أهم ما تعرضت له الدورة تطور مهام مؤسسات

الأمبودسمان ، وظائف مكاتب تلقي الشكاوى فى مؤسسات الأمبودسمان و المجالس الوطنية لحقوق الإنسان والمجالس القائمة على النوع مثل المجلس القومى للمرأة مع التوسع فى دراسة صلاحيات المؤسسات الممثلة فى الدورة وأوجه القوى و الضعف فى آليات عملها.

جمعية الأمبودسمان المتوسطى

شارك رئيس المجلس فى مؤتمر تيرانا حول التحديات التى تواجه الأمبودسمان أمام تدفق المهاجرين فى الفترة من ٧ - ٨ / ٩ / ٢٠١٦ ، حيث قدم عرضاً حول الدور الذى تقوم به مصر تجاه الأشقاء السوريين ، وأثر ذلك على الإقتصاد ، وفرص العمل ، والتعليم ، والسكن ... إلخ ، وتأثير ذلك على الإقتصاد ، وفرص العمل ، والتعليم ، والسكن الخ.

تمت المصادقة على إعلان تيرانا ٢٠١٦ الذى اعتبرته الدول الأعضاء إطار للعمل الذى يحكم كافة الأنشطة خلال عامى ٢٠١٦/٢٠١٧ و إعتبار ما جاء به ملزماً لجميع الأعضاء.

كما شارك باحث من الأمانة العامة فى فى الندوة الدولية لأمناء المظالم الرابعة وموضوعها "الهجرة واللاجئين" التى تم تنظيمها يومى ٢،٣ مارس / ٢٠١٧ فى أنقرة بتركيا بحضور ٣٤ مؤسسة أمبودسمان و وسيط و محامى الشعب و مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان . وبحث سياسات المهاجرين ومشاكل اللاجئين و التحديات التى يواجهها العالم اليوم.

فى نهاية الندوة طرح المجلس رؤيته فى مسودة الإعلان النهائى الذى سوف يصدر بعد دمج رؤية كافة المشاركين.

جمعية الوسطاء والأمبودسمان الفرنكفونى

شارك المجلس القومى لحقوق الإنسان فى ورشه العمل التى نظمتها الجمعية فى الرباط يومى ٤ و ٥ مايو ٢٠١٧ لإعداد مدونة سلوك و دليل لأخلاقيات الوسيط و الأمبودسمان و معاونيهم فى مؤسساتهم او فى المؤسسات المماثلة كاللجان الوطنية لحقوق الإنسان و مكاتب الشكاوى المختصة . و قد شارك المجلس فيها لحين الإنتهاء من إجراءات إنضمامه إلى الجمعية فى نوفمبر ٢٠١٧.

و يعتبر الدليل بمثابة مرجعية مهنية و أخلاقية عند إختيار الوسيط و يجب ان يتحلى بها كل العاملين فى تلك المؤسسات . و يتم صياغته من و اقع تجارب الدول الأعضاء فى هذا المجال مع

مراعاة إختلاف النظم السياسيّه ، و الآليات القانونيّة و الأطر الدستوريّة ومحاولة إيجاد حلول لبعض المواقف التي يتعرض لها الوسيط.

التعاون مع جامعة سنجور

في إطار بروتوكول التعاون الذي وقعه المجلس مع جامعة سنجور في ٣ / ٣ / ٢٠١٦ للقيام بأنشطة ثنائية لمدة عام بالتبادل بين المجلس والجامعة، نظم المجلس ورشه عمل بالتعاون مع الجامعة تحت عنوان " الوسيط ، دراسة مقارنة " خلال الفترة من ٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ وذلك في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين المؤسستين. شارك في الندوة ٢٥ باحثاً من المجلس القومي لحقوق الإنسان و من المجلس القومي للطفولة و الأمومة و المجلس القومي للمرأة و من وزارة الهجرة و من المنظمتين المصريّة و العربيّة لحقوق الإنسان.

وقع اختيار الجامعة على المحاضر ، الأستاذ / محمد آمال مورجي ، أستاذ القانون الإداري بجامعة المغرب و فرنسا ومن أهم الخبراء في مجال الوسيط والأمبودسمان.

وقد تركزت ورشة العمل على شرح تاريخ نشأة الأمبودسمان في الدول الغربية و بداياته في العالم العربي . و خصصت ورشه العمل يومين لإعطاء نماذج مختلفه من تلك المؤسسات و القوانين المنشأه لها وعقد مقارنات بين المفهوم الشرقي و الغربي لديوان المظالم .

كذلك قام السيد مورجي بعرض أمثلة حية من تجاربه الشخصيّه في هذا المجال مع التركيز على نموذج المدافع الفرنسي عن حقوق الإنسان.

و قد قام السيد / مورجي بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية لمحتوى ورشه العمل للمجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يتولى ترجمتها و تصبح ملكية مشتركة بين جامعه سنجور والمجلس . وسيتم ترجمه المحاضرات على ان يتم نشرها قريبا كملكية مشتركة لأول محاضره باللغه العربيّة تشترك فيها جامعه سنجور .

ثالثاً: التعاون على الصعيد العربي

أ- جامعة الدول العربية

فى إطار التعاون مع جامعة الدول العربية شارك الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس فى مؤتمر "الآليات العربية لحقوق الإنسان وتعزيز الأمن القومي العربي" يوم ٢ يونيو ٢٠١٦ والذى نظّمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان.

وهدف المؤتمر إلى مناقشة قضية تفعيل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان كسبيل لتعزيز الأمن القومي العربي. أكد رئيس المجلس على أهمية تعزيز منظومة العمل العربي المشترك فى تحسين وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

كذلك شارك الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس فى الملتقى الدولي حول "مساهمة الجزائر فى تصفية الاستعمار بأفريقيا" الذى عُقد يومي ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ فى الجزائر، ونظّمته وزارة الشؤون الخارجية بالجزائر بالتنسيق مع وزارة المجاهدين تحت رعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وشارك فيه شخصيات وطنية وأفريقية ودولية، وهدف إلى التأكيد على تمسك المجتمع الدولي بمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وفقاً للشرعية الدولية، وعزم الشعوب الأفريقية على التوجه سوياً نحو بناء مستقبل يسوده السلم والتقدم والإزدهار .

وحضر الأستاذ الدكتور / أحمد أبو الوفا عضو المجلس الاجتماع الخاص بـ "العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان" والذى نظّمته الشبكة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية بمقرها فى القاهرة يوم الخميس ٢٣/٢/٢٠١٧، و حضره ممثلون عن الإدارات واللجان النوعية فى جامعة الدول العربية المعنية بموضوعات الإرهاب وحقوق الإنسان، وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى الدول العربية، وافتتح الاجتماع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية. وتحدث العضو الدكتور /أحمد أبو الوفا بإسم المجلس وأشار خصوصاً إلى النقاط الآتية:

أولاً: أن المجلس القومى لحقوق الإنسان أدان كل الأعمال الإرهابية أياً كان مرتكبوها، وأكد خصوصاً على حق الدولة فى مكافحة الإرهاب والتصدي للعمليات الإرهابية.

ثانياً: أن المجلس القومى لحقوق الإنسان أكد أيضاً على أنه يجب مراعاة أمرين أساسيين، وهما:-

(أ) ضرورة احترام الحقوق والحريات الواردة فى الدستور المصرى وفى القوانين المصرية.

(ب) ضرورة مراعاة واحترام مبدأ سيادة القانون.

كما حضر الدكتور / أحمد أبو الوفا ممثلاً عن المجلس ندوة حول "التعايش السلمي وحقوق الإنسان" حول والتي عُقدتها الشبكة العربية بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية في مقر جامعة الدول العربية يوم ١٦/٣/٢٠١٧ ، وشارك فيها رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية فضلاً عن ممثلين عن الدول العربية، والأجهزة العربية المعنية بمسائل حقوق الإنسان وبعض المتخصصين وممثلي الأديان.

أكد الدكتور / أحمد أبو الوفا على الآتي:

أولاً: إدانة المجلس لأي فعل يهدد التعايش السلمي خصوصاً أحداث العنف أو الاعتداء على المواطنين أو على الممتلكات الخاصة أو العامة، وأن ذلك يشكل اعتداء على الحق في الحياة والسلامة الجسدية.

ثانياً: لتحقيق التعايش السلمي في مجال حقوق الإنسان، قام المجلس بالتأكيد على الآتي:

(١) ضرورة تنقية القوانين والتشريعات القائمة فيما تتضمنه من نصوص تكرس التمييز رغبة في تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

(٢) ضرورة إعلاء قيم التسامح ونشر ثقافتها.

(٣) إدانة أي محاولة لبث الفتنة بين أبناء الوطن.

(٤) مكافحة خطاب الكراهية.

ب- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

واصل المجلس تفاعله مع الشبكة العربية ومؤسساتها الوطنية الأعضاء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد شارك في كافة اجتماعاتها التنظيمية وأنشطتها المتنوعة، ونسق معها ومع مؤسساتها الأعضاء في تعزيز التعاون المشترك وجهود التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية التي شهدت فعاليات مهمة في هذا الإطار.

وعلى صعيد الاجتماعات التنظيمية للشبكة، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً في الجزائر يوم

٢٢ مايو ٢٠١٦، حضره الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس ، وتم خلالها انتخاب السيد / سلطان

الجمالي مديراً تنفيذياً للشبكة العربية.

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا استثنائيا في الدوحة بقطر يوم ١٨/٩/٢٠١٦، حضره الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس، والسفير/ محمد نجيب مستشار رئيس المجلس، لمناقشة التعديلات المؤجلة على النظام الأساسي للتحالف العالمي ، وكذلك التعديلات المقترحة على قواعد وإجراءات اللجنة الفرعية للاعتماد والتعديلات المطروحة على الملاحظات العامة، وتم التأكيد من جانب المشاركين على الآتي:

١- يبقى الهدف من الاعتماد مسألة تقييم عام لوضع المؤسسة ومدى استعداد الدولة بالعمل لتوفير المساحة الملائمة لعملها، بل أصبحت نتيجة هذه التعديلات المقترحة عملية مراقبة وإدارة لجزئيات عمل المؤسسة ولأداء الدولة وسلوكها، وبالتالي أصبحت عملية مراقبة ومحاسبة ومساءلة بدلا من تقييم ودعم وحماية.

- ٢- يبقى الهدف من الاعتماد هو إدخال المؤسسة الوطنية ضمن المجموعة الدولية، وألا تتحول عملية الاعتماد لعملية محاكمة ومحاسبة وفق سياسات أو أجندات أخرى.
- ٣- التأكيد على ضرورة سرية مداوالات أعضاء لجنة الاعتماد.
- ٤- عدم ازدواجية المعايير بعملية الاعتماد أو المراجعة الخاصة.
- ثم أوصت اللجنة التنفيذية بما يلي:

- ❖ تتبنى المؤسستان الوطنيتان (مصر - قطر) الأعضاء بالمكتب التنفيذي للتحالف ملاحظات اللجنة التنفيذية للشبكة العربية على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للتحالف العالمي وقواعد الإجراء للجنة الفرعية للاعتماد.
- ❖ تكليف اللجنة الوطنية في قطر بالتواصل مع المؤسسات الوطنية الآسيوية والأمريكية من أعضاء التحالف لشرح موضوع مقترح التعديلات وطلب تأييدهم.
- ❖ تكليف المجلس القومي في مصر بالتواصل مع المؤسسات الوطنية الأفريقية وخصوصا المؤسسة الوطنية في الكامبيرون لشرح مدى جوهريّة هذه المقترحات وضرورة العمل على رفضها وتأييد مقترحات الشبكة العربية.
- ❖ العمل من جانب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للشبكة لكسب المناصرة والتأييد لرأى المؤسسات العربية بخصوص هذا الموضوع.

اجتمعت الجمعية العمومية للشبكة في سلطنة عُمان (الاجتماع السنوي الـ١٣) يوم ١٠/١٠/٢٠١٦ برئاسة الدكتور موسى بريزات المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان في

الأردن، وشارك فيها أعضاء الشبكة من المؤسسات ذات العضوية الكاملة (المؤسسات المصنفة دولياً)، بما في ذلك الدكتور موسى بريزات (الأردن)، والأستاذ محمد فايق (مصر) ، والدكتور أحمد حرب (فلسطين)، والدكتور علي المري (قطر)، والأستاذ توفيق بودريالة (تونس)، والسيد محمد صبري (المغرب)، والسيد أحبيب المحمد (موريتانيا).

وحضر الاجتماع ممثلو المؤسسات ذات صفة المراقب، وهي مؤسسات البحرين والسودان وجزر القمر وجيبوتي. كما شارك بصفة مراقب ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد اعتذر عن عدم حضور الاجتماع كل من المؤسسة الوطنية في الجزائر والعراق. وافتتح أعمال الجمعية الدكتور موسى بريزات رئيس الجمعية مرحباً بالمشاركين والمراقبين، ومعرباً عن الشكر والتقدير للجنة الوطنية في سلطنة عُمان على الاستضافة وحسن التنظيم، وسلم رئاسة الشبكة إلى اللجنة الوطنية في سلطنة عُمان لدورة تنتهي في منتصف العام ٢٠١٧.

واعتمد الاجتماع جدول الأعمال، والتقرير السنوي للشبكة وكذلك التقرير المالي، كما اعتمد برنامج العمل السنوي ، وتم تكليف الإدارة للشبكة بإعداد تقرير يوضح آخر المستجدات فيما يخص متابعة توصيات المؤتمر الأول والثاني لتحديات الأمن وحقوق الإنسان، كما تمت مناقشة التعديلات التي أدخلت على أنظمة التحالف العالمي وكذلك التعديلات التي لم تتم والمطروحة في الاجتماع القادم للتحالف.

وقد تم إنتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان كرئيس جديد للشبكة خلفاً للمركز الوطنى لحقوق الإنسان في الأردن وكذلك تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة للشبكة، حيث تم انتخاب المجلس القومى لحقوق الإنسان عضواً بها بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كل من سلطنة عُمان ، وفلسطين ، والمغرب، وقطر أعضاء .

عُقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧ بمقر الشبكة بالدوحة يوم ٢٠١٧/٢/٢١ ، وذلك على هامش المؤتمر الدولي حول " مقاربات حقوق الإنسان في حالات الصراع في المنطقة العربية" يومي ٢٠-٢١/٢/٢٠١٧. وشارك في الاجتماع الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس، والأستاذ / محسن عوض عضو المجلس، والدكتور / على المري رئيس اللجنة الوطنية في قطر، والدكتور / يوسف العيفي نائب رئيس اللجنة الوطنية في

عُمان (رئيس الشبكة الحالي) ، والدكتور / محمد الصبار أمين عام المجلس الوطنى فى المغرب. وتولى الأستاذ سلطان الجمالى المدير التنفيذى للشبكة مقرر الاجتماع. كما شارك فى أعمال الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الوطنية فى كل من وليبيا وموريتانيا وفلسطين والمغرب ومسئولي الأمانة العامة للشبكة.

وأقر الاجتماع تحديث برنامج عمل الشبكة لعام ٢٠١٧، وتقرر استضافة المجلس القومى لحقوق الإنسان للمائدة المستديرة لمناقشة متابعة توصيات مؤتمر تحديات الأمن وحقوق الإنسان فى نوفمبر ٢٠١٧، كما تمت مناقشة التعديلات التى أدخلت على النظام الأساسى للتحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقواعد الإجراءات الخاصة باللجنة الفرعية للاعتماد . وأكد المشاركون على ضرورة أن تأتى التعديلات بما يحقق مصالح المؤسسات الوطنية الأعضاء ، وأن تضع اللجنة الفرعية للاعتماد معايير وقواعد محددة لعملية التقييم وإعادة التقييم تتسم بالموضوعية وعدم الإزدواجية.

و ناقش الحضور موضوع عدم ذكر تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد الصادر عن دورتها السابقة فى نوفمبر ٢٠١٦ لمراجعة اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى ليبيا، بالرغم من مناقشتها فى اللجنة الفرعية والتوصية بإبقائها على التصنيف من الفئة (ب)، حيث طُلب من المؤسسة الوطنية فى كل من الأردن وموريتانيا (عضوا اللجنة الفرعية للاعتماد) الاستفسار من سكرتارية اللجنة عن هذا الأمر.

عرض السيد/ غفار العلى لمقترح الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم حدث يوم ٢٠١٧/٣/٧ على هامش اجتماع التحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول موضوع "عودة المهاجرين"، وقد أبدى الحضور اعتراضهم على الإسم وطالبوا بتعديله، واقترح الدكتور/ على المرى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى قطر أن يتم عقد اجتماع مع الجانب الأوروبى على هامش اجتماع التحالف العالمى لمناقشة هذا الحدث الجانبى والاتفاق على موضوعه ومحاوره، على أن يُعقد هذا الحدث فيما بعد مع ضرورة وجود تصور كامل وموحد من جانب الشبكة العربية للموضوع قبل عقد الاجتماع.

وقد وافق المشاركون على هذا المقترح، وطلبوا من الإدارة العامة للشبكة مخاطبة الشبكة الأوروبية وإخطارها بقرارات اجتماع اللجنة التنفيذية للشبكة العربية فى هذا الشأن.

انعقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية للشبكة العربية لعام ٢٠١٧ يوم ٦/٣/٢٠١٧ على هامش الاجتماع الـ ٣٠ للتحالف العالمي يومي ٦-٧ مارس ٢٠١٧ في جنيف، وشارك وفد من المجلس برئاسة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس وعضوية السفير / أحمد حجاج عضو المجلس في الاجتماع.

كان من المفترض أن يتناول الاجتماع مناقشة التعديلات المقترحة من رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على كل من النظام الأساسي للتحالف ، وقواعد الإجراءات للجنة الفرعية للاعتماد ، إلا أنه إزاء ما إنتهى إليه إجتماع مكتب التحالف صباح نفس اليوم ٦ / ٣ / ٢٠١٧ بناء علي إصرار رئاسة التحالف بعدم النظر في أى مقترحات بتعديلات في الوقت الحالى غير تلك التى أعدتها رئاسة التحالف ، بما يتماشى مع رأي رئاسة الاجتماع والموافقة علي التعديلات المقترحة منها بشأن هذا الموضوع ، فإنه لم يعد هناك ما يدعو لمناقشة الموضوع في إجتماع الشبكة العربية . تم التداول حول الإعداد للاجتماع المشترك بين الشبكة العربية، والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لبحث سبل إقامة تعاون بينهما ، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال حقوق الإنسان، وهو الاجتماع المقترح عقده يوم ٧/٣/٢٠١٧ علي هامش اجتماعات التحالف. شارك أيضا المجلس في الاجتماع المشترك بين الشبكتين العربية والأوروبية الذى عُقد في نفس اليوم.

ذكر المدير التنفيذي للشبكة العربية أن الهدف الرئيسى للاجتماع هو التعاون بين الشبكتين العربية والأوروبية ، مشيراً إلى أنه سيق أن اجتمع ممثلو الشبكتين عدة مرات ، ويبحث سبل التعاون ، وتنظيم نشاط مشترك في مجال حقوق الإنسان في موضوع الهجرة ، وخطاب الكراهية وغيرهما من الموضوعات .

واقترح أن يتم إعداد خطة عمل للأنشطة المشتركة خلال الفترة القادمة ، وأن يكون هناك إجتماع مشترك دورى كل ٦ شهور بين الشبكتين .

أكد الأستاذ / محمد فايق علي أهمية تحديد النقاط محل الإهتمام المشترك بين الجانبين وبحثها.

ذكرت رئيسة الجانب الأوروبى (كرواتيا) أن هناك قضايا مشتركة محل إهتمام الجانبين، ومن أهمها في الوقت الحالى قضية الهجرة وهى مستمرة منذ عدة سنوات ، وأوضحت أنه يتعين التركيز على الهدف من التعاون بين الشبكتين.

أوضحت المديرة التنفيذية للشبكة الأوروبية أنه كان هناك حوار بين الجانبين تدعمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدنمارك ، وأنه توقف في عام ٢٠١٣ .

وأشارت إلي الاجتماع المشترك الذي عقد بين الشبكتين في العام الماضي في جنيف لبحث تناول قضية الهجرة ورصد كل ما يتعلق بها من منظور حقوق الإنسان .

اقترح ممثل المؤسسة الوطنية في سلطنة عمان وضع خطة سنوية تتضمن الموضوعات ذات الأهمية وقضايا حقوق الإنسان التي يواجهها كل جانب .

وأكد أكثر من متحدث على أهمية موضوع الهجرة لا سيما مع تزايد أعداد المهاجرين بشكل كبير للغاية وأنه يتعين بذل الجهود لوقف هذا التدفق للمهاجرين .

وأكد السفير / محمد نجيب مستشار رئيس المجلس على أهمية أن يتم بداية تأكيد توافق إرادة الطرفين على التعاون وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان ، وأن يتبع ذلك إختيار النشاط أو الأنشطة التي يمكن القيام بها .

شارك عدد من باحثي الأمانة العامة في الدورات التدريبية وورش العمل التي عقدتها الشبكة العربية لموظفي المؤسسات الوطنية الأعضاء بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبناء قدرات موظفي هذه المؤسسات بهدف تطوير دور مؤسساتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومن بينها .

كما شارك كل من السيد / جمال بركات ، والسيد / نبيل شلبي في ورشة العمل حول " حقوق الإنسان والانتخابات" والتي عُقدت في عمان في الفترة من ١٣-١٥/٣/٢٠١٦ والتي تضمنت عدة محاور حول " العملية الانتخابية والحقوق والواجبات الأساسية ، حقوق الإنسان والانتخابات ودور المؤسسات الوطنية ، الإطار القانوني للانتخابات ، العدالة الانتخابية ، الحق في المشاركة في الانتخابات ، حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ، حرية التعبير والرأي ، حق المرأة في التصويت ، التصويت من خارج البلاد ، عروض تقييمه لكل دولة مع اقتراحات عملية لتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية في العمليات الانتخابية " .

وشارك الباحث / طه القصرأوى في ورشة العمل حول " إنشاء المؤسسات الوطنية وفقا لمبادئ باريس" والتي عُقدت في الدوحة يومي ١١-١٢/٤/٢٠١٦ ، وقد حضر الورشة المؤسسات الوطنية

الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس دول التعاون وإدارات حقوق الإنسان بوزارات الخارجية لمجلس دول التعاون الخليجي ولجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني بالمنطقة العربية.

وناقشت الورشة العديد من الموضوعات منها تقديم نظرة عامة على المؤسسات الوطنية ودورها في النظام الدولي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعريف النظام الدولي لحقوق الإنسان وإنشاء المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس علاوة على العلاقات الدولية المتعلقة بلجنة التنسيق الدولية والجمعية العالمية للمؤسسات الوطنية واللجنة الفرعية للاعتماد ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة للعديد من المحاور الهامة التي من شأنها التأسيس لعمل منهجي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقام ممثلو المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة باستعراض تجاربهم والتحديات التي تواجه مسيرة العمل الإنساني .

وشارك الباحث / عمرو شومان ، والباحثة / شيرين المصرى فى ورشة العمل حول " إعداد تقارير هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و تقرير الظل" والتي عُقدت فى الجزائر يومى ٢٢ - ٢٣/٥/٢٠١٦. هدفت الورشة إلى تعريف كوادر المؤسسات الوطنية من العاملين في مجال كتابة التقارير على الجوانب الفنية لإعداد هذه التقارير بمهنية عالية ، مما سيمكن هذه المؤسسات من الإضطلاع بالدور المنوط بها بالشكل الأمثل، وهو ما سينعكس إيجاباً على واقع العمل والإنجاز بالمؤسسات الوطنية .

تناولت الورشة التعرف على المقصود بالتقارير وأنواعها مع التركيز على كيفية إعداد تقارير الإستعراض الدوري الشامل ، والتقارير الموازية التي تقدم لهيئات المعاهدات الدولية) من حيث الجوانب الفنية والشكلية والموضوعية والخطة المنهجية لكتابة التقارير، كما تم مناقشة حزمة من القضايا المتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، وايضاً عرض تجارب المؤسسات المشاركة فى هذا الشأن ، وقد عرض المشاركون من المجلس تجربته فى هذا الشأن.

وشارك كل من الباحثة / هاجر أبو العينين والباحثة / رشا علوى والباحثة / زينب صفوت ، والباحث عمرو وجدى فى ورشة العمل التدريبية حول "إعداد تقارير الظل المقدمة من لجنة حقوق

الإنسان العربية " والتي نظمتها الشبكة العربية بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية يومى ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ بمقر جامعة الدول العربية.هدفت إلى تمكين المشاركين من :

١- اكتساب معلومات معمقة ومتخصصة حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية وطرق عملها .

٢- إدراك طرق عمل لجنة حقوق الإنسان العربية في مختلف مراحل تقديم التقارير وفحصها ومناقشتها وإصدار الملاحظات والتوصيات الختامية بشأنها .

٢- إعداد تقارير موازية " ظل" للجنة حقوق الإنسان العربية وبشكل ومضمون متوافق مع الخطوط الإستراتيجية والتوجيهية لإعداد التقارير ودليل مشاركة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات والجهات ذات المصلحة.

وشارك الباحث / عمرو وجدى والباحثة / مى حمدى فى ورشة العمل حول " حقوق الإنسان وخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة" والتي عُقدت فى عمان بالأردن فى الفترة من ١٣-١٥/١٢/٢٠١٦، حيث عرض ممثلو المجلس ورقة عمل فى الجلسة الثانية حول دور المجلس فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورؤيته للتقرير الطوعى الذى قدمته الحكومة المصرية للمنتدى السياسى رفيع المستوى المعنى بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى يوليو ٢٠١٦.وقد صدر عن الورشة عدد من التوصيات أبرزها:

١- تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان فى مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك للوقوف على أفضل الممارسات فى هذا الإطار.

٢- عقد لقاءات دورية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة لبناء القدرات فى مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير، وجمع المعلومات والإحصائيات، وصياغة المؤشرات.

٣- تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى مساءلة الحكومات عن مدى التقدم المحرز فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤- قيام المؤسسات الوطنية بوضع استراتيجيات وسياسات لسد الفجوة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى.

٥- تعيين ضابط اتصال فى كل مؤسسة وطنية معنى بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً : الوفود التي استقبلها المجلس

إلى جانب الأنشطة التي قام بها المجلس بالتعاون مع الجهات المعنية ،استقبل المجلس العديد من الوفود من كبار الزائرين والسفراء والبعثات الدولية والأممية والدبلوماسية بمقره ، وجاءت هذه الزيارات للتعرف على أوضاع حقوق الإنسان في مصر ، من خلال المجلس ودوره خلال هذه المرحلة والتعاون معه في دعم وتعزيز حقوق الإنسان ، وتوعية المواطنين بحقوقهم ، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم.

وأكد المجلس خلال هذه اللقاءات على سعيه لتوسيع اختصاصاته ، وتعزيز إستراتيجيته والوصول إلى الجمهور وتفعيل النص الدستوري الذي أتاح له الانضمام الى الدعاوى المدنية إلى جانب ضحايا الانتهاكات في حالة طلبهم ذلك . كما ناقشت هذه الاجتماعات سبل التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان .

وأشادت الوفود بالدور الذي يلعبه المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعرضت التعاون مع المجلس في مجالات اختصاصها.

وفيما يلي ملخص للمقابلات:

أولاً: مقابلات رئيس المجلس

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيد السفير/ نيل هوكنز سفير أستراليا بالقاهرة يوم ١/٦/٢٠١٦.

ناقش الطرفان قضية صحفى الجزيرة، والذي كان أحد المتهمين فيها السيد / بيتر جريست (أسترالى الجنسية) وخرج بقرار من رئيس الجمهورية وترحيله إلى بلاده، ولكنه لم يحصل على عفو من الرئيس مثل باقى المتهمين (محمد فهمى و باهر محمد)، وطلب السفير الأسترالى مساعدة المجلس القومى لحقوق الإنسان للتدخل من أجل حصول السيد / بيتر جريست على عفو من رئيس الجمهورية، وقد وعده رئيس المجلس بذلك.

- مقابلة الأستاذ/ محمد فايق رئيس المجلس والسيد السفير / ليسلي باها سفير الفلبين بالقاهرة، والسيد/ ريناس دوينياس السكرتير أول بالسفارة يوم ١٢/١/٢٠١٦.

بحث الطرفان أوضاع حقوق الإنسان في مصر، ودور المجلس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مصر ، حيث أعطى رئيس المجلس نبذة عن المجلس وتاريخ إنشائه وأنشطته المختلفة ومنها زيارات السجون وأماكن الاحتجاز، وإيفاد بعثات تقصى الحقائق، وإبداء الرأى فى القوانين والتشريعات المتصلة بحقوق الإنسان وفقا لما نص عليه الدستور المصرى.

وأكد رئيس المجلس أن الوضع فى سيناء يتحسن كثيرا ، وأن القوات المسلحة تسيطر على الوضع هناك، وأن المجلس قام بزيارة شمال سيناء أكثر من مرة للتعرف على المشكلات التى تواجه السكان هناك والتنسيق مع المحافظة لحلها، مشددا على أن المشكلة تكمن فى تهريب الأسلحة من غزة عن طريق الأنفاق وأيضا الأسلحة القادمة من ليبيا. عرض السفير الفلبينى التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان وبين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى الفلبين ، وقد رحب رئيس المجلس بذلك.

- مقابلة الأستاذ/ محمد فايق رئيس المجلس والسيدة / سارة سيول مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للديمقراطية وشئون حقوق الإنسان بحضور القائم بأعمال السفارة الأمريكية توماس جولدبرجر ، وقد أعقب هذا اللقاء إجتماع مشترك بين الوفد الامريكى ووفد من أعضاء المجلس ، تطرق الإجتماع لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان والحريات والتطور الديمقراطى فى مصر لإستكمال الاستحقاق الثالث والاخير من خارطة الطريق ، والدور المناط بمجلس النواب فى المسار الديمقراطى .

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس ووفد القاضيات الأفريقيات من دول حوض النيل يوم ٢٠١٦/٤/٤.

أكد رئيس المجلس على أهمية التعاون بين مصر ودول القارة الأفريقية فى شتى المجالات التى تساهم فى نمو وتقدم دول القارة وتعزيز العلاقات البينية.

وشدد على أن الصحراء ليست حاجزا بيننا كما أراد الاستعمار، وإنما كانت دائما وعبر التاريخ جسرا بين شمال القارة وجنوبها.

وثن رئيس المجلس على مبادرة وزارة العدل المصرية لتدريب القاضيات الأفريقيات خاصة فى مجال مكافحة الجريمة والإرهاب.

وأكد وفد القاضيات الأفريقيات على دور المجلس في تعزيز ونشر ثقافة و مبادئ حقوق الانسان والحريات العامة في إطار تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأفريقية ، بالاضافة إلى إبراز دور المرأة الأفريقية في إعتلاء منصة القضاء وشغل المناصب القضائية بمختلف الدرجات.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيد / كاهيندا اوتافيري وزير العدل الأوغندي ورئيس حركة البان أفريكانزم العالمية يوم ١٤/٤/٢٠١٦.

ناقش الجانبان المؤتمر الثامن لحركة البان أفريكانزم العالمية، والذي سيعقد في دولة بيتسوانا في شهر أغسطس ٢٠١٦، وإعلان تأسيس المفوضية المركزية للمنظمة لدول شمال أفريقيا والعالم العربي برئاسة رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان، وإعلان تعيين السيد / محمد عبد الغفار سفيراً فوق العادة للمنظمة بدول شمال القارة والعالم العربي ومفوضاً عاماً للمفوضية بالمكتب الإقليمي بالقاهرة.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيد / جوزيف تسانج عضو لجنة الشخصيات البارزة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء والوفد المرافق له يوم ١٩ يونيو ٢٠١٦.

جاءت هذه الزيارة في إطار موافقة الحكومة المصرية على إجراء المراجعة الطوعية في إطار هذه الآلية، وذلك بهدف تعريف الوزارات والهيئات المعنية وأصحاب المصلحة ومنها المجلس القومي لحقوق الانسان و عملية المراجعة ومراحلها المختلفة وكيفية اتمامها.

أشاد رئيس المجلس بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء والتي تساعد الدول الأفريقية علي الارتقاء بقيم الديمقراطية ودعم جهودها التنموية بدور المجلس، وأكد على أهمية التعاون الأفريقي المشترك لمواجهة التحديات الراهنة خاصة فيما يتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان، وإنشاء آليات لتفعيله.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيد / جان بيير ريموند القائم بأعمال سفير سويسرا بالقاهرة يوم ٢٩/٦/٢٠١٦.

ناقش الطرفان قضية الصحفي والناشط هشام جعفر المحبوس حالياً ، والذي يعمل مع إحدى المنظمات غير الحكومية في جنيف.

وقد أكد الأستاذ / محمد فايق على متابعة المجلس لهذه القضية للتعرف على أسباب اعتقال الصحفي والناشط هشام جعفر، مشدداً على حرص المجلس على حرية الرأي والتعبير.

كما تطرق الطرفان إلى مناقشة قانون التظاهر ، و أشار السفير السويسرى إلى أن القانون المصرى مماثل للقانونين الفرنسى والسويسرى، والفرق الوحيد هو أن القانون المصرى ينص على حبس الشخص فى حالة خرقه للقانون، بينما يكتفى القانونان الفرنسى والسويسرى بالغرامة المالية فقط.

وقد أكد رئيس المجلس على ضرورة تعديل القانون للاكتفاء بالغرامة المالية فقط فى حالة خرق القانون أسوة بالقانونين الفرنسى والسويسرى، مضيفاً أن بعض الأشخاص تتم محاكمتهم ليس لأنهم خرقوا قانون التظاهر، ولكن لأنهم قاموا باستخدام العنف وحرق المنشآت العامة.

عرض السفير السويسرى إمكانية دعم ومساعدة المجلس فى تدريب أعضاء البرلمان على قضايا حقوق الإنسان، وقد رحب رئيس المجلس بذلك.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسفير/ سانجاي باتاشاريا سفير الهند بالقاهرة يوم ٢٠١٦/٧/١٨.

تناول اللقاء عرضاً لجهود المجلس فى تطوير التشريعات ودوره فى نشر ثقافة حقوق الإنسان فضلاً عن الفاعليات المتعددة التى يقوم بها المجلس، كما دار الحديث حول الزيارات الدورية التى يقوم بها المجلس للسجون.

وأكد السفير الهندى على اهتمام بلاده بتوسيع مجالات التعاون مع مصر، إضافة إلى التعاون بين المجلس والمؤسسة الهندية المماثلة.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيدة/ بورينا جونسون المديرية التنفيذية للمبادرة النسوية الاورومتوسطية يوم ٢٠١٦/٧/١٨.

تم بحث إمكانية التعاون فى إطار برامج وخطط عمل المجلس فيما يتعلق بدعم وتعزيز دور المرأة فى المجتمع وقضايا حقوق المرأة .

و قام رئيس المجلس بتعريف الضيفة بأنشطة المجلس المختلفة والتعاون المشترك مع اللجان الوطنية المماثلة والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المعنية .

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسفيرة / شارلوتا سبار سفيرة السويد بالقاهرة والوفد المرافق لها وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠١٦.

بحث الطرفان أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، ودور المجلس فى حماية وتعزيز حقوق الإنسان فى مصر، و قد أشار رئيس المجلس إلي أنه تم تنظيم ورشتي عمل للمنظمات غير الحكومية وتم مناقشة

القانون الجديد للجمعيات الأهلية، وإرسال توصياته إلى وزارة التضامن الاجتماعي، وأكد على الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في المجتمع.

ذكرت السفيرة / شارلوتا سبار أن السفارة السويدية مهتمة بالتعاون في مجال حقوق المرأة في مصر، وقامت بتسليم السيد رئيس المجلس كتيب حول ما تقوم به السويد في مصر. كما أشارت إلى برامج التعاون مع مختلف الجهات والهيئات الرسمية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتركيز على الحقوق القانونية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- مقابلة الأستاذ/ محمد فايق رئيس المجلس والسفيرة / لورنس ويستوف سفيرة هولندا بالقاهرة، والسفيرة/ سبيل دي كارتيه ديف سفيرة بلجيكا بالقاهرة يوم ٢٠١٦/١١/١٣ حيث ناقش اللقاء العديد من الموضوعات بخصوص المجلس، وتشكيله، والقضايا التي يناقشها، والصعوبات التي يواجهها في الفترة الراهنة، واستعرض الأستاذ / فايق تشكيل المجلس وأكد على أنه مؤسسة مستقلة تعمل على دعم وتعزيز وإرساء مبادئ حقوق الإنسان وضمن احترامها، وتسعى الى المساهمة في تحقيق مطالب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية.

ونوه إلى أن قانون المجلس بصدد التعديل من قبل مجلس النواب حتى يأتي متنسقا مع دستور ٢٠١٤، واستعرض سيادته بعض القضايا التي يركز عليها المجلس وبخاصة قضايا التعليم والعمل على محاولة دمج وإدراج مبادئ حقوق الإنسان بكافة المناهج التعليمية، ونشر الوعي بها، كما ركز على أهمية تعديل البنية التشريعية الخاصة بالعديد من الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، موضحاً أن المجلس يدرس عدة تعديلات لمشروعات قوانين حتى يتسنى له تقديم ملاحظاته بشأنها. كما أن المجلس حريص على تأكيد التعاون وتقديم الدعم بكافة أنواعه وخاصة الفني لمنظمات المجتمع المدني والتي تمثل الشريك الرئيسي في أي مجتمع ديمقراطي، والطرف الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من القضاء على الفقر وتقرير المساواة ومكافحة التمييز

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسفير/ نيل هوكنز سفير أستراليا بالقاهرة يوم ٢٠١٦/١١/٢٧.

تناول اللقاء بعض الموضوعات بخصوص مستقبل المجلس، والقضايا التي يناقشها في الفترة الراهنة، وخاصة قانون الجمعيات الأهلية، والقوانين المتعلقة بالحرريات.

ذكر رئيس المجلس أن رئيس مجلس النواب بعث بمشروع القانون المقترح حول الجمعيات الأهلية للمجلس القومي لحقوق الإنسان لابداء ملاحظاته ورأيه حول مدى اتساقه والمعايير الدولية للحق في تكوين الجمعيات.

وذكر أن المجلس يتابع بدوره تفعيل الدستور الذي جاء ملبياً لمطالب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، حيث أقر كافة الحقوق المنصوص عليها وأكد على حمايتها وكفالتها من قبل الحكومات. وأشار إلى توصيات المجلس بتعديل قانون التظاهر حتى يأتي أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية. أما فيما يتعلق بقضايا التعذيب، فالمؤكد أنه لم يعد هناك تعذيب ممنهج في السجون، وأن ما يحدث لا يتخطى كونه حالات فردية تحدث في بعض أقسام الشرطة، ويتم محاكمة مرتكبيها. كما يسعى المجلس جاهداً إلى أن يكون له الحق في زيارات السجون وأقسام الشرطة بالإخطار ودون إذن مسبق.

نوه هوكينز أنه أثناء تواجده باستراليا قام بمقابلة مجموعة من بعض أقباط الجالية المصرية، حيث أبدوا سعادتهم بتطور أوضاع حقوق الإنسان بمصر، والعمل على القضاء على التمييز، تنفيذاً لتعاليم الأديان السماوية الخاصة بنشر قيم التسامح والإخاء. كما نوه أنه عمل لفترة طويلة في السودان، ومتفهم لمشاكله وأهمية إيجاد حلول عاجله لها لأهمية هذا البلد الهام الذي يعتبر امتداداً لمصر، كما أكد على ما تكنه الشخصيات السودانية من كافة اتجاهاتها من تقدير ومحبة لشخص رئيس المجلس لدوره ودور مصر في استقلال السودان ودعم وحدتها.

في النهاية توجه السفير الاسترالي هوكنز بالشكر للسيد رئيس المجلس على هذا اللقاء، كما أكد على مدى الاستفادة التي دائماً يتمتع بها بعد لقاءاته مع معه الذي دوماً ما يثري ما لديه من معلومات عن حقوق الإنسان.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس ووفد من لجنة الحريات الدينية التابعة للكونجرس الأمريكي المكونة من المفوضين : كريستينا ارييجا ، ساندر جولي ، جون روسكي، و حضر اللقاء السيد نائب السفير الأمريكي تومس جولبيرجر يوم ٢٠١٧/١/١٨.

استهل السيد رئيس المجلس اللقاء بالترحيب واعطى نبذة عن دور المجلس وتشكيله وانشطته، مبينا دور المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويات المختلفة . والجهود المبذولة في هذا الشأن. أوضح اعضاء اللجنة ان مهمتها إعداد تقرير حول الحريات الدينية ومدى تطورها في مختلف الدول، وأن اعضاء اللجنة تم تعيينهم من قبل الرئيس الأمريكي اوباما، وانهم بصدد الإنتهاء من جمع البيانات

إعداد التقرير، وان منهجيتهم تعتمد على الإستماع لمختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والفاعلين في سياق إعداد تقاريرهم.

ركز السيد رئيس المجلس في حديثه على مايلي:

أن القضايا الرئيسية التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان في مصر تتمثل في التطرف والإرهاب. إستخدام الأخوان المسلمين للعنف الممنهج ضد كافة مؤسسات الدولة بما فيها المنشآت العسكرية والامنية، إضافة الي إستهدافهم للكنائس بهدف إحداث فوضى وفتنة بين نسيج الشعب. أن الاشارات الخاصة بوجود مشاكل طائفية في مصر بالتقارير الصادرة عن لجناتهم يبعد تماما عن الحقيقة، فضلا عن رفض كلا من الازهر والكنيسة إدعاءات الطائفية والتقسيم للشعب المصري. من جانبهم عبر أعضاء الوفد الأمريكى عن تقديرهم لما يبذله السيد رئيس الجمهورية في ملف الحريات الدينية بدءاً من التوجيه بتصحيح الخطاب الديني، إلى إعادة ترميم الكنائس ، وحضور الإحتفالات بإعياد الميلاد.

إستفسر الوفد عن الجهود الخاصة بوضعية البهائين وشهود يهوه، وفي هذا الإطار اكد الأستاذ محمد فايق على ان المجلس متواصل مع كافة ممثليهم فضلا عن مشاركتهم ومشاركة ممثلة الجالية اليهودية في مصر في أنشطة المجلس بغرض التوعية بثقافة حقوق الإنسان وانه لم يرد اية شكوى منهم وانهم على تواصل مستمر .

في نهاية اللقاء عبر أعضاء اللجنة عن شكرهم لهذه الجهود مؤكدين أخذها في الإعتبار كل ما ورد خلال المقابلة عند تقديم تقاريرهم في المستقبل

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس و السفارة / مادلينا فيشر سفيرة البرتغال بالقاهرة يوم ٢٢/١/٢٠١٧.

أكد الطرفان على ضرورة التنسيق والتعاون بين دول البحر المتوسط لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تفاقمت فى السنوات الأخيرة، وأن الفقر والإرهاب يعتبران من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأنه يجب التعاون بين جميع دول العالم لمواجهة ظاهرة الإرهاب وتبنى استراتيجية كاملة فى هذا الإطار، وكذلك لتنفيذ أجندة التنمية ٢٠٣٠.

أوضح رئيس المجلس أنه لا يمكن المصالحة مع جماعة الإخوان لأنها جماعة إرهابية لديها جناح عسكرى ومازالت تخلط بين العمل الدعوى والسياسى.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس و السفير / جون كاسن سفير بريطانيا بالقاهرة يوم ١٥ فبراير ٢٠١٧.

أشاد السفير البريطاني بدور المجلس فى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، كما أشاد بالقرارات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة المصرية بتحرير سعر صرف الجنيه ، وقال أنها ستشجع على زيادة الاستثمارات الأجنبية فى مصر، وانتعاش السياحة، وتوفير العملة الصعبة، مشيراً إلى استعداد بريطانيا لمساعدة مصر لتخطي التحديات الاقتصادية.

أكد رئيس المجلس الأستاذ / محمد فايق أن المجلس يعتبر حلقة الوصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى، مشيداً بالدور الذى تقوم به هذه المنظمات فى المجتمع ودعاها لتوفيق أوضاعها وفقاً للدستور والقانون الحالى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

- مقابلة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس والسيد / ستافروس لاجيبيديس مبعوث الاتحاد الأوروبي لشئون حقوق الإنسان يوم ٢٣/٢/٢٠١٧.

أكد رئيس الوفد ان هذه الزيارة تأتي فى اطار زيارات الوفد لمؤسسات الدولة للتعرف على مدى التقدم فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى مصر وزيارة المجلس لدعم مسيرة حقوق الانسان. مشيراً إلى أنه قام بعقد عدد من اللقاءات مع رئاسة البرلمان والوزارات وبينهم الوزير / سامح شكري وزير الخارجية المصري بالإضافة الى لقاءات اخرى مع ممثلي منظمات المجتمع المدني .

عبر السيد ستافروس عن وجهة نظره وفقاً لتقديره أنه لم يلمس تقدماً كافياً فى مجال حقوق الإنسان قياساً بالتطور فى المجالات الأخرى مركزاً على أهمية النظر لحالات السجناء بصفة عامة و بعض هذه الحالات التى سبق أن أثارها باعتبار أن إيجاد بعض الحلول المناسبة من شأنها أن توسع من التعاون فى كافة المجالات.

استفسر عن بعض الملفات الرئيسية والتحديات التى تواجه عمل المجلس ومنها ما يتصل بالتشريعات المنظمة للحريات، وملف التعذيب والرعاية الصحية، و الادعاءات التى تواجه المجلس بشأن قضية الاختفاء القسري، و دور المجلس مع منظمات المجتمع المدني.

قدم رئيس المجلس مجملًا لأنشطة المجلس فى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وضمان ممارستها ونشر الوعي بها ومدي التقدم والتحديات التى تواجه حقوق الإنسان فى مصر. ويتلخص اللقاء فى النقاط التالية:

اولا: فيما يتصل باستفسارت الوفد عن التشريعات

اوضح السيد رئيس المجلس ان الدستور تضمن في مواده كافة الحقوق والواجبات والتي لا بد علينا من ترجمتها في تعديل التشريعات والقوانين مشيرا انه وفقا للدستور من الواجب اخذ رأي المجلس في مشروعات القوانين التي تتعلق بالحريات قبل اجراءات التصويت والتصديق. مشيرا على أن المجلس يدلي برأيه لتعديل بعض القوانين ومنها: قانون الجمعيات، قانون التظاهر، قانون الحبس الاحتياطي.

فيما يتصل بقانون المجلس أوضح الأستاذ/ محمد فايق أن المشروع الحالي المقدم هو مشروع الحكومة وقد أخذ في الاعتبار بعض المواد المعدلة من قبل المجلس في مشروعه. واضاف ان هناك بعض المواد المطروحة في مشروع الحكومة نطالب بتعديلها.

ثانيا: فيما يتصل بانشطة المجلس لحماية حقوق السجناء واستفسارت السيد السفير عن حالات التعذيب داخل السجون والرعاية الصحية

أوضح رئيس المجلس أن هناك جهوداً مبذولة للافراج على المحبوسين خاصة أن المجلس يولي اهتماما لطلاب الجامعات المحبوسين على ذمة قضايا مثل التظاهر و حالات الافراج الصحي بصفة عامة ولكبار السن مشيرا أن أحمد دومة وعلاء عبد الفتاح محبوسين على ذمة قضايا جنائية.

أكد رئيس المجلس انه لا يوجد تعذيب ممنهج داخل السجون وإن حدث يكون ذا صبغة فردية بحتة. يتابع المجلس توفير الرعاية الصحية للسجناء اثناء زيارته للسجون وتقوم وزارة الداخلية قبول معالجة المسجون على نفقته الخاصة في مستشفيات خارجية في حالة طلبهم لذلك وهو ما تم لعدد من الحالات منها بعض كبار قادة الاخوان المسلمين.

ثالثا: الاختفاء القسري

أن المجلس أولى اهتماماً خاصة بقضية الإدعاء بالإختفاء القسري وشكلت لجنة لتلقى الشكاوى الخاصة بهذه الادعاءات و صدر عنها تقرير شامل لكافة الحالات التي تلقتها اللجنة مشيرا الى أن معظم هذه الحالات تبين بعد فحصها أنه لا ينطبق عليها صفة الإختفاء القسري .

رابعا : منظمات المجتمع المدني

أوضح الأستاذ / محمد فايق أن المجلس يقف بجانب منظمات المجتمع المدني والدفاع عن حرية عملها، ويطلب من هذه المنظمات باستمرار التمسك بالعمل وفقا للقانون الحالي حتى يتم تعديله.

خامسا مجالات التعاون المطلوب التركيز عليها مع الاتحاد الاوروبي

- ناقش الجانبان أهمية تعاون الإتحاد الأوروبي للنهوض بالتعليم والرعاية الصحية بمصر بإعتبارهما حق أساسي من حقوق الإنسان. حيث افاد رئيس المجلس ان الصعوبات والمشاكل التي تواجه مصر تتركز في قطاعي التعليم و الصحة بسبب محدودية ميزانية الحكومة في التعليم والصحة.
- أما بالنسبة للعشوائيات والفقراء فأشاد رئيس المجلس بمجهوات الحكومة في هذا الشأن ، حيث قامت الحكومة بتوفير التعليم المجاني و الصحة للفقراء والتأمين الصحي الحكومي، وبناء منازل جديدة . اما المعاناه الحقيقية فهي تواجه الطبقة المتوسطة.
- ورداً علي استفسارات الوفد بشأن عن ملف النوبة. اوضح رئيس المجلس ان هناك لجنة مختصة في المجلس لمتابعة هذا الملف .
- وأضاف رئيس المجلس أنه يجري بإعداد تقرير المراجعة الدورية الشاملة بعد عقد عدة إجتماعات تنسيقية وتشاورية مع ممثلي الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهدف التعرف علي الجهود التي تمت في سياق تنفيذ توصيات آليه المراجعة الدورية الشاملة ، خاصة أن آلية المراجعة الدورية الشاملة هي اداه لدفع الحكومة لتطبيق مفاهيم حقوق الانسان.

ثانياً: مقابلات أمين عام المجلس السفير / مخلص قطب :

- مقابلة الأمين العام ووفد منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون المغتربين - الذي ضم الاستاذ / علي أبو هلال مدير عام دائرة شؤون المغتربين ، والاستاذ / نهاد ابوغوش المستشار في دائرة شؤون المغتربين، يوم ٢٦/٥/٢٠١٦.
- رحب الأمين العام بالحضور وبدأ حديثه حول حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري ودور المجلس فيها ، والعمل المدني في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية والاقليمية والدولية .
- عبر السيد / علي أبو هلال رئيس الوفد عن شكره لإستقبال المجلس للوفد ، وشرح سيادته حالة حقوق الانسان في فلسطين ، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في دعم حقوق الانسان ، وامكانات التعاون والتنسيق مستقبلا من اجل دعم حقوق الانسان العربي .
- وفي نهاية اللقاء أبدى الأمين العام سعادته وترحيبه الدائم بكل المؤسسات العربية والدولية وزيادة التعاون من اجل خدمة قضايا حقوق الانسان ، وكذلك ابدى رئيس الوفد واعضائه الشكر للمجلس والعاملين فيه على حسن الضيافة وعلى الجهود المشهودة في حماية وتعزيز حقوق الانسان في مصر.

- مقابلة الأمين العام والسيد / لوران جروبو المدير الإقليمي بالوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية يوم ١٧ / ١٠ / ٢٠١٦.

أكد الأمين العام على دور المجلس من أجل تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة وبالتركيز على جهود المجلس بالنسبة لمواجهة الهجرة غير الشرعية بعد أن أصبحت مصر دولة عبور ومنفذ للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا .

وأشار إلى أن المجلس يشارك في إجراء الدراسات الفنية بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة لوضع حد للهجرة غير الشرعية.

ومن جانبه شرح السيد لوران دور المؤسسة الفرنسية في مجالات التنمية المختلفة ودورها بالنسبة للعمل على وقف الهجرة غير الشرعية من منطقة شرق أفريقيا وتنظيمها للاستفادة منها إقتصادياً وفقاً لإعلان الخرطوم لعام ٢٠١٤ والذي أطلق مبادرة عمل حول طرق الهجرة بين القرن الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

وأكد على أهمية الدور المحوري لمصر في التعاون مع المؤسسة الفرنسية فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية مشيراً إلى أن المؤسسة الفرنسية بصدد عقد سلسلة من ورش العمل التدريبية في هذا المجال وقد أبدى حرص المؤسسة على مشاركة المجلس القومى لحقوق الإنسان في هذه الجهود خصوصاً في مجال التوعية بأخطار وأضرار الهجرة غير الشرعية.

- مقابلة الأمين العام ووفدى الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ يوم ٢٣ / ٣ / ٢٠١٧.

تم مناقشة وبحث برامج التعاون المستقبلية وفقاً للخطط المطروحة من قبل المجلس .
وقد تم في ختام لقاءات على مدار يومين الاتفاق على برنامج للتعاون في مجال دعم حقوق الإنسان في التعليم والصحة والرعاية الصحية .

ثالثاً: مقابلات أعضاء المجلس:

- مقابلة أعضاء المجلس (السفير / أحمد حجاج - السيد / محسن عوض - الدكتورة / نيفين مسعد - السفير/ محمود كارم) ووفد من مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان برئاسة السيد / محمد النصور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان يوم ١٦ / ٥ / ٢٠١٦ .
أعطى أعضاء المجلس نبذة عن المجلس وأنشطته، وأنه يولى اهتماما كبيرا بزيارة السجون وأماكن الاحتجاز بشكل منتظم ، وأنه اتضح من هذه الزيارات عدم وجود تعذيب ممنهج، وأن المشكلة تكمن

بقدر أكبر فى أقسام الشرطة التى تشهد تكديسا كبيرا بين المحبوسين فيها، كما أكدوا أن كثيرا من المنظمات الحقوقية تصدر أرقاما غير صحيحة بشأن حالات إختفاء قسرى فى مصر، وأن المجلس بصدد إعداد تقريراً شاملاً حول هذا الموضوع ، سيقوم بنشره وترجمته إلى اللغة الإنجليزية. شدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية التعاون الفنى بين المجلس ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان، وطلبوا زيادة الدورات التدريبية والمنح المقدمة لموظفى المجلس من جانب مكتب المفوض السامى.

من جانبه، أكد السيد / محمد النور أن زيارة وفد مكتب المفوض السامى إلى مصر تأتى بدعوة من الحكومة المصرية لبحث استئناف برنامج التعاون الفنى بين الجانبين الذى بدأ فى عام ٢٠١٤، وأن المجلس القومى لحقوق الإنسان يعتبر شريكا أساسيا.

ذكر أنه ربما لا تسمح الظروف الحالية فى مصر بالإنضمام للبروتوكول الاختيارى لاتفاقية مناهضة التعذيب وإنشاء آلية وطنية للتفتيش على السجون على نحو ما يقضى به البروتوكول الاختيارى، واقترح أن يتم إنشاء آلية وطنية للتفتيش على السجون خارج نطاق البروتوكول الاختيارى.

الفصل الخامس

التوصيات

اتصالاً بولايته الدستورية، يولي المجلس القومي لحقوق الإنسان اهتماماً متزايداً ببلورة وطرح مقترحات وتوصيات ذات طبيعة عملية قابلة للتطبيق تدعم توجهات الدولة والمجتمع في التقدم والتنمية والرفاه وترسيخ المكتسبات السياسية والديمقراطية باتساق مع الالتزامات الدستورية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

يؤمن المجلس بأن تفعيل الالتزامات الوطنية بموجب الدستور المصري يوفر المدخل الأساسي للتقدم في مسار احترام حقوق الإنسان، وأن التقدم في تفعيل الدستور عبر سن التشريعات الأساسية المفعله للدستور سيوفر البيئة الإيجابية لتنمية حقوق الإنسان

ويؤمن المجلس بأن العلاقة بين تلبية مطالب المجتمع في تحقيق الأمن وبين تعزيز احترام حقوق الإنسان هي علاقة عضوية، فلا مجال لتنمية حقوق الإنسان بغير توافر الأمن والاستقرار، كما أن احترام حقوق الإنسان يشكل القاعدة لتقوية الأمن واستدامته، فضلاً عن كون تلبية اعتبارات حقوق الإنسان يوفر الأساس لتنمية جادة محورها وهدفها المواطن.

كذلك يرى المجلس أن التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها وترسيخ مبدأ المواطنة هو الأداة الأساسية في تنمية القيم الإيجابية ومحاصرة الظواهر السلبية وعلى رأسها التطرف والعنف والإرهاب.

وينظر المجلس إلى التوصيات التي تضمنتها تقاريره السنوية السابقة، وخاصة التقريرين الصادرين في العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦ باعتبارها تشكل برنامج عمل قوي لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتطبيقاً لنصوص الدستور، فضلاً عن إسهاماتها في تعزيز السياسة الحكومية لتفعيل التوصيات الصادرة عن آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في العام ٢٠١٥ والتي تبنتها الدولة.

وانطلاقاً من ذلك، يهتم التقرير المائل بطرح عدد من التوصيات التي تنصدر أولويات أجندة حقوق الإنسان في البلاد في ضوء أهميتها الموضوعية وفي ضوء مخاطبتها لأهم الشواغل وبواعث القلق.

أولاً: على صعيد مكافحة الإرهاب:

يؤمن المجلس التضحيات الكبيرة التي يقدمها رجال القوات المسلحة والشرطة لحماية الدولة والمجتمع من الجرائم الإرهابية التي تشكل بطبيعتها أحد أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة، كما يؤمن

مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتأسيس مجلس قومي لمكافحة الإرهاب والتطرف تنوياً للمبادرات المتنوعة في هذا الصدد.

ويدعو المجلس إلى:

- تبني استراتيجية وطنية متكاملة تضمن تضافر الجهود الأمنية والتشريعية مع الجهود التنموية والسياسية والثقافية، وبما يشمل إتاحة المجال لكافة الفاعلين الأساسيين للقيام بواجباتهم
- حث المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسئوليته الجماعية في مواجهة الإرهاب الذي بات يشكل أخطر أنماط الجريمة الدولية المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك معالجة بؤر التوتر والاضطراب الإقليمي في بلدان الجوار وضمان تسوية مستدامة للنزاعات والحروب
- تكثيف الجهود الموجهة لتنمية المناطق التي عانت من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مناطق الأطراف والمناطق الحدودية
- تسريع وتيرة ترسيخ ثقافة المواطنة لتعزيز النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية التي تحاول تنظيمات الإرهاب الدولي الإضرار بها
- تبني خطة عمل وطنية لمواجهة أفكار التطرف وخطاب الكراهية والتحريض على العنف والعدائية، بما يشمل نهوض وسائل الإعلام والتربية والثقافة والمؤسسات الدينية والمجالس الوطنية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني بواجباتها بشكل منسق
- ضمان التوازن بين اعتبارات الأمن وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وهو ما يشكل الأساس الضروري لإفقاد التنظيمات الإرهابية دعاويها ومحاولاتها التستر خلف سواتر سياسية
- توفير التعويض المناسب لضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين بما يرسخ اليقين السائد بأن معركة البلاد ضد الإرهاب هي معركة المجتمع والدولة معاً.

ثانياً: على صعيد الحقوق والحريات:

ينظر المجلس بتقدير إيجابي لجهود الدولة في حفظ الأمن العام ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون واستعادة هيبة الدولة، ويؤكد المجلس أن تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة من شأنه أن يدعم البيئة الأمنية القوية.

وتأكيداً لذلك، يُوصي المجلس بتدابير ذات أولوية لمعالجة بواعث القلق الرئيسية على النحو

التالي:

- تسريع وتيرة التقدم في تفعيل الدستور وإصدار التشريعات المفصلة لضمانات حماية حقوق الإنسان وبما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وفق المادة ٩٣ من الدستور
- منح الأولوية لإصدار قانون الإجراءات الجنائية بما يتفق مع الدستور، ويلبي المطالب بتضييق تدابير الحبس الاحتياطي ومعالجة ظاهرة التكديس في الاحتجاز، وسرعة التقاضي، والتعويض لمن تثبت برائتهم، وحماية الشهود والمبلغين، والاستئناف في قضايا الجنايات
- عقد مؤتمر وطني عام لتحديث وتطوير قانون العقوبات الصادر في العام ١٩٣٧، بما في ذلك تقليص عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد غلظة، وتبني تعريف شامل لجريمة التعذيب بما يلبي تجريم مختلف صور التعذيب وسوء المعاملة، وتبني العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحريات، والتوسع في سياسات العفو والإفراج الشرطي والإفراج الصحي للحالات الحرجة
- تضييق نطاق الإحالة للقضاء العسكري على الجرائم الأشد خطراً باتساق مع النصوص الدستورية التي تربطها بالاعتداء على القوات المسلحة
- بناء قاعدة بيانات شاملة عن المحتجزين قيد التحقيق والمحاكمة والاتهامات الموجهة إليهم والقرارات القضائية الصادرة بحقهم لتوفير وإتاحة المعلومات الضرورية عن أوضاعهم وبما يحول دون تجدد الاتهامات بالاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري
- تعزيز آلية العفو الرئاسي التي استنها السيد رئيس الجمهورية خلال حواراته مع الشباب، وخاصة تجاه الشباب الذين لم يتورطوا في أعمال عنف، ليس فقط استطراداً لثمارها الإيجابية ومد جسور الثقة والتفاعل مع جيل المستقبل، ولكن أيضاً لحماية الشباب من التطرف من جراء احتجازهم وراء قضبان السجون
- إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية الجديد اتساقاً مع الدستور لمعالجة بواعث القلق وحماية الإسهام الاجتماعي الهائل لمؤسسات المجتمع المدني، جنباً إلى جنب مع تنمية دور المجتمع المدني باعتباره شريك في التنمية وتمكينه من أداء دوره في نشر الثقافة المدنية ومكافحة سلوكيات التطرف والعنف
- ولحين الانتهاء من إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية الجديد، تبرز الحاجة إلى تخفيف القيود التي يتضمنها القانون عبر اللائحة التنفيذية المرتقبة، ومراجعة التدابير المتخذة بحق بعض جماعات حقوق الإنسان، بما في ذلك القيود على التصرف في الأموال الخاصة ومنع السفر

- أهمية الإسراع فى إجراء انتخابات المجالس المحلية التي من المتوقع أن يكون لها أثر مهم في تعزيز الحيوية السياسية للمجتمع من خلال نسب تمثيل المرأة والشباب، وسد الفجوة الناتجة عن غياب هذه المجالس وبما يدعم تسريع وتيرة جهود التنمية في السياقات المحلية ومعالجة أفضل للإشكاليات الاجتماعية

ثالثاً: على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

يُثمن المجلس الجهود الكبرى التي تبذلها الدولة لتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة وبناء مسار تنمية مستدامة، ومع تقدير المجلس للتركة الثقيلة وحجم التحديات الكبرى وتداعيات السياسات الاقتصادية المتبناة طوال العقود الأربعة الماضية على الأوضاع الاجتماعية في البلاد، يُوصي المجلس بعدد من التدابير ذات الأولوية لمخاطبة بواعث القلق الرئيسية المرتبطة بإجراءات الإصلاح الاقتصادي، على النحو التالي:

- توجيه مزيد من الاهتمام لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل الفئات الأشد فقراً، وإيلاء الاهتمام لإصدار مشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي حاز التوافق المجتمعي منذ العام ٢٠١٥
- التبنى العاجل لسياسات هيكلية تضمن حماية الشريحة الأكبر من الطبقة الوسطى في ضوء التداعيات المرتبطة بإجراءات الإصلاح الاقتصادي والحيلولة دون انضمام فئات منها للطبقات الفقيرة
- مضاعفة جهود الدولة ومؤسساتها المتنوعة في توفير السلع الأساسية بأسعار تنافسية، بالتوازي مع مضاعفة الجهود الجارية لمكافحة الاحتكارات
- نشر الوعي باستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٣٠ وضمان التفاعل المجتمعي معها، وإطلاق حوارات وطنية تُسهم في تبني خطط العمل لتفعيلها في القطاعات المختلفة متضمنة رؤية لضبط زيادة المواليد بما يحقق إتاحة تنفيذ الاستراتيجية
- أهمية استيفاء التشريعات المتممة لمكافحة الفساد بما يعزز الجهود الايجابية للمكافحة وتصويب تقييم أداء الدولة على المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد
- الإسراع بإصدار مشروع قانون التأمين الصحي الجديد، وتبني خطة أكثر فاعلية لتعزيز توفير الدواء بالأسعار المناسبة لغير القادرين، وزيادة الاهتمام الموجه لعلاج الأمراض المزمنة

- الحاجة الماسة لتطوير خطة إصلاح التعليم، وإيلاء الاهتمام لإعداد المعلمين ومكافحة ظاهرة الدروس الخصوصية واستعادة الانضباط للمؤسسات التعليمية، وربط الخطة باحتياجات التنمية وسوق العمل
- إيلاء الاهتمام لخفض معدلات البطالة الحالية بوتيرة أكبر، مع الاهتمام ببرامج التأهيل المهني والتدريب وإعادة التأهيل.

الملاحق

(ملحق رقم ١)

بيان شهر مارس بشأن بعثة تقصى الحقائق بالإسماعيلية وبورسعيد

القاهرة ٢٠١٧/٣/١

زيارة بعثة المجلس لمحافظة الإسماعيلية وبورسعيد

إستكملت بعثة المجلس القومى لحقوق الإنسان أعمالها فى محافظة الإسماعيلية وبورسعيد لليوم الثانى والمكونة من باحثي الأمانة العامة وفرعى المجلس بالمحافظتين كما أنضم للبعثة وفد من السادة أعضاء المجلس وهم (أ/ جورج اسحاق - د/ صلاح سلام - د/ نيفين مسعد - أ/ راجية عمران) ، للوقوف على أوضاع المواطنين النازحين من مدينة العريش .

- أجرت البعثة لقاءات مع ٦٠ من الاسر المتواجدة بمحافظة الإسماعيلية بمناطق : (بيت الشباب الدولى التابع لوزارة الشباب والرياضة ، شقق بمدينة المستقبل ، الكنيسة الانجيلية ، كنيسة الأنبا أنطونيوس بمدينة المستقبل وكذا بمعسكر الكشافة الدولى ببورسعيد) ، بهدف الوقوف على أوضاعهم الحياتية والأسباب التى دفعتهم للنزوح ، والاضرار المباشرة وغير المباشرة جراء هذا النزوح الاضطرارى وقد أظهرت اللقاءات التى أجريت مع الاسر النازحة من مناطق مختلفة بمدينة العريش التالى :

١- أن نزوح الاسر كان بناء على رغبتهم الشخصية خوفا من تعرضهم لاعتداءات خاصة فى ظل الحوادث الاخيرة علما بأن ذلك لم يتم بالتنسيق من جانب الاسر مع الجهات الحكومية .

٢- شككت ظاهرة القاء المنشورات (التى تحتوى على تهديدات بالقتل للمسيحين) فى الشوارع ومواقف السرفيس العامة أحد العناصر الهامة التى دفعت الاسر الى النزوح خوفا على حياتهم هم واسرهم خاصة فيما تضمنته تلك المنشورات على حد قولهم من تهديد مباشر باستهداف وقتل ما يقرب من ٤٠ مواطن مسيحي .

٣- وقد خلص بيان البعثة الى :-

أ- ضرورة إسراع الأجهزة الحكومية نحو تقنين أوضاع الأسر المسيحية النازحة والموجودة حالياً فى محافظتى الاسماعيلية وبورسعيد من النواحي الحياتية اليومية سواء على مستوى وظائفهم واعمالهم وتعليم ابنائهم وتسكينهم وعلاج المرضى منهم .

ب - ضرورة قيام الدولة استكمال الاجراءات اللازمة نحو حماية نسيج المجتمع المصرى من مثل تلك الظواهر .

ويعكف المجلس على إعداد تقريره حول ما إنتهت اليه أعمال بعثة وفد المجلس بمحافظتى الاسماعيلية وبورسعيد ، ومناقشته فى اجتماع اليوم .

(ملحق رقم ٢)

برنامج المجلس لدراسة واقع حقوق الانسان فى مصر

استكمالاً لنهج المجلس القومي لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وفي ضوء ما انتهت إليه مناقشات المجلس في إجتماعه الأول بتاريخ ١/٩/٢٠١٣ - في تشكيله الجديد بعد ثورة الشعب ٣٠ يونيو ٢٠١٣- من وضع أولويات عمل المجلس خلال المرحلة التأسيسية وفي مقدمتها مشاركة المجلس في تعديل دستور جمهورية مصر العربية، فإن استراتيجيته وضعت سياقاً موضوعى لدمج حقوق الإنسان فى مهمات المرحلة التأسيسية وما بعدها سواء على المستوى التشريعى أو المؤسسى . والتفاعل مع التحديات التى كشفت عنها مسار المراحل الماضية .

واتصالاً مع استراتيجية عمل المجلس فى ظل تلك المرحلة التأسيسية للدولة ، وما يملكه المجلس من تراثاً مهماً من التوصيات والمقترحات التى تناولته العشرات من الندوات وورش العمل ، ومأسسته لمسار حقوق الإنسان على المدى البعيد ، فقد حظيت عدد من القضايا الملحة التى أثرت على حقوق الإنسان وحياته العامة والتى شهدتها البلاد بأولوية خاصة فى جهد المجلس يأتى فى مقدمتها : (قضية الإحتقان الطائفى - قضية الإحتقان الإجتماعى - قضية مواجهة الإرهاب فى فى سيناء- قضية العاملين والمهاجرين المصريين فى الخارج- قضية احتياجات ذوي الاعاقة وتمكينهم) ، واستكمالاً لخطة عمل المجلس على المدى الطوي فى دعم مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان ، الدفاع والسعى لإنصاف الأفراد والجماعات الذين تعرضت حقوقهم للإنتهاك بمساندة من خلال عدد من المشاريع والبرامج تقوم على تنفيذها لجان ووحدات المجلس .

فقد حرص المجلس على التعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى تطلب إستمرار حصر المشكلات وتحليلها وتقديم حلول قابلة للتنفيذ بإستخدام الموارد المتاحة من ناحية وإستثمار المشاركة المجتمعية من ناحية أخرى للإستفادة بأكبر قدر ممكن من الخبرات ، والأفكار الموضوعية المؤسسة على واقع البيئة المعيشية الإجتماعية، والإقتصادية ، والسياسية ، والثقافية.

ومن هذا المنطلق سعى المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى استحداث برنامج جديد لدراسة واقع حقوق الانسان فى محافظات مصر ، معتداً على فريق عمل رئيسى من الأمانة الفنية بالمجلس مكون من : (نبيل شلبى - سماح فتحى - اسلام ريحان - جمال بركات) من خلال إعداد زيارات ميدانية وبرنامج عمل للمحافظات يتم خلاله تلقي الشكاوى ورصد وتوثيق المشكلات والتحديات لأساسية لحقوق الإنسان، التى تضم بعثات رصد ميداني لمختلف نجوع وقرى ومراكز ومدن المحافظات ، ولقاءات مع المسؤولين التنفيذيين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين ، ويعقب هذا البرنامج عقد مؤتمراً يستهدف مناقشة ما تم التوصل له من تحديات ومشكلات وتجاوزات لحقوق الإنسان مع الجهات التنفيذية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ، والتشاور حول كيفية معالجتها للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن ترجمتها الي برامج عمل تنفيذية . وكان لتجربة المجلس فى محافظتى أسوان وخاصة مناطق النوبة ، والمنيا أثر كبير فى رصد واقع حقوق الانسان فى ظل تفاقم أوضاع متعلقة بقضايا الاحتقان الطائفى والاحتقان اجتماعى ودراسة الأوضاع مع الجهات التنفيذية والمجتمع المدني تم طرح رؤى وحلول أقرب للتطبيق واقعياً تم مخاطبات الأجهزة التنفيذية بها لبحث مدى تنفيذها ، واستهدف البرنامج محافظات (أسوان - المنيا - سوهاج - أسيوط - مطروح) ، فيما يلى البيانات الصحفية التى تناولت أهم القضايا .

خبر صحفي (١)

حول بعثة المجلس الميدانية لقرى النوبة بمحافظة أسوان

فى إطار اسبوع حقوق الانسان

أوفد المجلس القومى لحقوق الانسان بعثة ميدانية من باحثي الأمانة الفنية لزيارة قرى النوبة بمحافظة أسوان ومراكزها على مدار خمسة أيام خلال الفترة من ١٢ إلى ١٨ يونيو ٢٠١٦ تم خلالها لقاء المواطنين بقرى النوبة وكذا المسؤولين التنفيذيين ، وممثلي منظمات المجتمع المدني . وجاءت أعمال تلك البعثة فى إطار حرص وحدة النوبة بالمجلس على التواصل الفعال والمستمر مع أهالى النوبة للتعرف على مطالبهم ومشكلاتهم

اعتمد فريق عمل بعثة على عدد من الآليات لرصد الواقع الحقوى للمجتمع النوبى منها إستمارات استبيان الهدف منها رصد المشكلات المجتمعية لقرى ونجوع النوبة ، كما إعتمدت البعثة فى الرصد الميدانى على تغطية أكبر عدد من القرى النوبية وإختيار قرى تعبر عن الشريحة الأكبر من النوبين حيث سلكت مسارين الأول هو خط التهجير والمتمثل فى قرى نصر النوبة حيث زارت البعثة قرى (بلانه - أبو سمبل - عنيبه - كلابشة - العلاقي - السيالة - المالكي - السبوع - سنقارى - شاترمه - وادى العرب).

والمسار الثانى وهو خط التوطين والمتمثل بقرى جزر الشلال وهى (غرب سهيل قبلى وبحرى - هيسا - عواط - تنقار - بتانيون) ، وجدير بأن قرية هيسا تعد أكبر تجمع سكنى فى قرى جزر الشلال حيث يسكن بها ما يمثل ٧٠% من سكان الجزر .

كما التقى فريق البعثة بمواطني وقيادات تلك القرى للاستماع إلى طبيعة المشكلات العامه والخاصه للمواطنين، كما أولت البعثة جزء كبير من الاهتمام والاستماع لمسؤولى جمعيات تنمية المجتمع بالقرى النوبية والاتحاد النوعى للجمعيات النوبية والذى يضم فى عضويته أكثر من ٤٢ جمعية حيث يمثلون حوالى ٢٠% من النوبيين، وقد أسفرت تلك اللقاءات عن طرح أبرز الاحتياجات لقرى النوبة والتي تمثلت فى حل القضية النوبية وتفعيل المادة ٢٣٦ من الدستور بتوطين أهل النوبة وتطوير قراها، بالإضافة الي بعض المطالب الخاصة بتمكينهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .

خبر صحفي (٢)

اسبوع حقوق الانسان في محافظة المنيا

١٥ أغسطس ٢٠١٦

تابع المجلس القومي لحقوق الانسان باهتمام بالغ ما تعرضت له محافظة المنيا في الآونة الأخيرة من أحداث طائفية

وقد أوفد المجلس لجنة لتقصى الحقائق من باحثيه بالأمانة الفنية لزيارة المحافظة ومراكزها على مدار خمسة أيام ، تم خلالها لقاء المسؤولين التنفيذيين ، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعدد من مواطني المحافظة .

وأنهت اللجنة مهمتها بعقد مؤتمر بالتنسيق مع المحافظة بحضور عددٍ من المنظمات الأهلية بمحافظة المنيا ، للوقوف على واقع حقوق الانسان بالمحافظة تم خلال المؤتمر استعراض ما تم رصده من مشكلات و جرت مناقشتها .

هذا ويعكف المجلس القومي لحقوق الإنسان على اعداد دراسة عميقة تتضمن نتائج ما توصلت إليه هذه اللجنة وغيرها من البعثات واللجان التي سبق وأوفدها وشكلت رؤية المجلس لحقيقة الأوضاع على الأرض ، وتتضمن الدراسة تقديم عدد من المقترحات لتلك المشكلات في ضوء ما توصلت إليه اللجان وبعثات تقصى الحقائق.

بيان صحفي (٣) عن

اسبوع حقوق الانسان فى محافظة سوهاج

٢٦ أكتوبر ٢٠١٦

إختتمت بعثة المجلس القومى لحقوق الإنسان أعمالها بمحافظة سوهاج أمس الاثنين الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦ ، والتي استمرت لمدة ٦ ايام متتالية ، وضمت البعثة مسؤولى إدارة الفروع والتدريب والشكاوى والمتابعة بالمجلس .

وتأتى الزيارة فى إطار تنفيذ المجلس لبرنامج " أسبوع حقوق الإنسان فى المحافظات " والذي يسعى من خلاله إلى دراسة واقع حقوق الإنسان بمحافظات مصر بآليات عمله وهي (الزيارات الميدانية ، تلقي الشكاوي ، رصد وتوثيق المشكلات والقضايا ذات الصلة بحقوق وحرىات المواطنين ، لقاءات مع المسؤولين التنفيذيين ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية) ، وتختتم الزيارة بعقد مؤتمر يستهدف مناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج والوصول إلى معالجة تلك المشكلات للخروج بمقترحات وتوصيات يمكن ترجمتها إلى برامج عمل تنفيذية تتبناها مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يتطلب من تلك المؤسسات استخدام الموارد المتاحة من ناحية وإستثمار المشاركة المجتمعية من ناحية أخرى لتنفيذ تلك البرامج بما يساهم فى تعزيز الأوضاع المعيشية الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية، والثقافية للمواطنين بتلك المحافظات .

وقد زارت البعثة عددا من المراكز والمدن بمحافظة سوهاج وهي (مركز ومدينة سوهاج وبعض القرى التابعة - ومركز ومدينة أخميم وبعض القرى التابعة - ومركز ومدينة جرجا وبعض القرى التابعة - ومركز ومدينة طهطا وبعض القرى التابعة) للوقوف على المشكلات والقضايا التي يعانى منها المواطنين ، والتقت البعثة خلال وجودها بالمحافظة بالسادة المسؤولين التنفيذيين بالمحافظة ورؤساء مجالس المدن والمراكز والقرى للوقوف على التحديات (المادية - البشرية) التي تحول دون تنفيذ أو إستكمال مشروعات التنمية المحلية بالمحافظة ، وعقدت البعثة ٣ لقاءات مع ٧٠ جمعية أهلية ومنظمات المجتمع المدني من اجل الوقوف على اهم المشكلات والقضايا بمجتمعاتهم المحلية ورؤيتهم للحلول الفعالة لها .

وفى ذات السياق نظم المجلس مؤتمراً إختتم به أعماله الميدانية ولقاءات المسؤولين التنفيذيين وممثلى المجتمع المدنى والنقابات المهنية تحت عنوان " حقوق الإنسان في سوهاج الآفاق والتحديات " حيث ناقش فيه ما تم رصده من نتائج أعمال البعثة مع المشاركين من الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وعلى رأسهم السيد الواء / محمد الملثم رئيس مركز ومدينة سوهاج وعددا من رؤساء الأحياء والمدن والمراكز و أعضاء مجلس النواب عن المحافظة وممثلين لعدد من منظمات المجتمع المدنى والنقابات المهنية والقيادات الطبيعية بهدف الوصول إلى خطط عمل تنفيذية ، حيث تم عرض ما تم التوصل له من القضايا والمشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى المحافظة من بينها المشكلات الاقتصادية (الدخل - البطالة - ارتفاع الاسعار - وغيرها) ، والمشكلات الاجتماعية (المؤسسات الصحية وتوافر المعدات والإمكانات البشرية - التعليم والمؤسسات التعليمية والمدرسين والطلاب وغيرها) والقضايا المجتمعية والخدمات العامة ومواكبتها لمطالب واحتياجات المواطنين بالمجتمعات المحلية الصغيرة ، وقد استمر المؤتمر لمدة يوم ناقش فيه السادة الحضور نتائج اعمال البعثة وخلص المشاركون الى عدد من المقترحات والتوصيات من اهمها :

- الرقابة الدورية باسلوب التقييم والمحاسبة على الأجهزة التنفيذية بما يضمن التطبيق الصحيح للقانون .
- التوعية القانونية للمواطنين من خلال التعاون الادارات والأجهزة التنفيذية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص .
- انشاء مشروعات صغيرة تخدم الشباب .
- برامج قومية تهدف إلى تنظيم الاسرة .
- فرض غرامات فورية على المعتدين على الحدائق العامة للحفاظ على البيئة .
- تفعيل ودعم منظومة التعليم (المدرس - المواد التعليمية - الطلاب) .
- تفعيل دور الهيئة القومية لتعليم الكبار ومحو الأمية فى القضاء على الأمية فى محافظة سوهاج
- سد عجز الأطباء بالوحدات الصحية بالقرى والمستشفيات الحكومية وتشديد الرقابة على تواجدهم بأعمالهم ، مع توفير المستلزمات الطبية لعلاج المواطنين .

- العمل على مساعدة الأشخاص ذو الإعاقة والسعى لمحاولات دمجهم فى المجتمع .
- تفعيل دور الوحدات الادارات المحلية فى متابعة تقديم الخدمات فى مجتمعاتهم المحلية .

بيان صحفي (٤)

القومى لحقوق الانسان : " أسيوط وقضايا حقوق الإنسان الآفاق والتحديات "

أنهت بعثة المجلس القومى لحقوق الانسان الميدانية أعمالها بمحافظة أسيوط والتي استهدفت جولاتها عدد من القرى والنجوع والمدن التابعة لمراكز (ديروط ، القوصية ، منفلوط ، الغنايم ، صدفا ، أنوب ، الفتح ، أبوتيج ، منقبات) خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١٧ حتى ٢٠١٧/١/٢٠ ، للوقوف على المشكلات والقضايا التي يعانى منها المواطنين ، والتقت البعثات خلال وجودها بالمحافظة بالسادة المسئولين التنفيذيين بالمحافظة ورؤساء مجالس المدن والمراكز والقرى للوقوف على التحديات (المادية - البشرية) التي تحول دون تنفيذ أو إستكمال مشروعات التنمية المحلية وغيرها من المراكز الخدمية بالقرى والنجوع والمدن التابعة والتي زارتها بالمحافظة .

عقدت البعثة العديد من اللقاءات مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وعدد من قيادات جامعة أسيوط ومركز حقوق الانسان بالجامعة من اجل الوقوف على أهم المشكلات والقضايا بمجتمعاتهم المحلية ورؤيتهم للحلول الفعالة لها .

كما عقدت بعثة المجلس مؤتمراً تحت عنوان " أسيوط وقضايا حقوق الإنسان الآفاق والتحديات " ، باحدى قاعات القرية الاولمبية بجامعة أسيوط بحضور عدد من الاعلاميين وممثلى منظمات المجتمع المدنى وطلاب وقيادات من الجامعة ورؤساء وموظفى عدد من الوحدات المحلية القروية ، ضمن برنامج عمل بعثات المجلس بالمحافظة لمناقشة ما تم رصده من نتائج أعمالها مع السادة الحضور للوقوف على طبيعة التحديات والمشكلات التي تتصل بحقوق الإنسان والتشاور حول كيفية معالجتها للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن ترجمتها الي برامج وخطط عمل تنفيذية أقرب للتطبيق الواقعي

وأسفرت أعمال بعثة المجلس فى جولاتها ولقاءاتها فى المراكز والمدن والقرى التي زارتها بمحافظة أسيوط إلى عدد من المقترحات والملاحظات للمشكلات والتحديات منها :

- ضرورة الرقابة الدورية بأسلوب التقييم والمحاسبة على الأجهزة التنفيذية بالمحافظة والمناطق المستهدفة بما يضمن التطبيق الصحيح للقانون .

- العمل على حل مشكلة المواد والحصص التموينية ، وانشاء منافذ توزيع لتلك الحصص وخاصة في الاماكن التي تفتقر الى وجود مثل تلك المنافذ ، وكذلك توفير اسطوانات البوتاجاز بالاسعار الرسمية وتشديد الرقابة لمنع بيعها بالسوق السوداء .
- ضرورة إسراع المحافظة بالاهتمام بالخدمات الأساسية بمركزومدينة الغنايم والقرى التابعة له خاصة في ظل تردى الأوضاع المعيشية والبنية تحتية به .
- العمل على تحسين شبكة الطرق بالمراكز التي رصدتها البعثة بالمحافظة ، وتوفير وسائل نقل عامة في المناطق المحرومة .
- العمل على تقنين أوضاع المركبات " التوك توك " في ظل انتشارها وما تشكله من إعاقة لحركة المرور والمواطنين.
- التعاون بين الأجهزة التنفيذية بالمحافظة في إزالة التعديات والمخالفات والصادر بها قرارات بالازالة في المراكز والمدن والقرى التي زارتها البعثة للحفاظ على حياه المواطنين والرقعة الزراعية وسلامة الطرق العامة .
- العمل على الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب وانشاء شبكات للمدن والقرى الأكثر احتياجاً .
- تفعيل القانون فى فرض غرامات فورية على المعتدين على نهر النيل للحفاظ عليه من التلوث البيئى .
- تفعيل ودعم منظومة التعليم (المدرس - المواد التعليمية - الطلاب) .
- سد عجز الأطباء بالوحدات الصحية بالقرى والمستشفيات الحكومية وتشديد الرقابة على تواجدهم بأعمالهم ، مع توفير المستلزمات الطبية لعلاج المواطنين .

بيان ختامى (٥) حول

أسبوع حقوق الإنسان بمحافظة مطروح

أنهت بعثة المجلس القومى لحقوق الانسان الميدانية أعمالها بمحافظة مطروح والتي استهدفت جولاتها عدد من القرى والمدن التابعة لمراكز (الضبعة - الحمام - مرسى مطروح - السلوم - العلمين - برانى - سيوة - النجيلة) خلال الفترة من ٢٠١٧/٢/١٧ حتى ٢٠١٧/٢/٢٢ ، للوقوف على المشكلات والقضايا التي يعانى منها المواطنين ، والتقت البعثات خلال وجودها بالمحافظة بالسادة المسئولين التنفيذيين بالمحافظة ورؤساء مجالس المدن والمراكز والقرى للوقوف على التحديات (المادية - البشرية) التي تحول دون تنفيذ أو إستكمال مشروعات التنمية المحلية وغيرها من المراكز الخدمية بالقرى والمدن التابعة والتي زارتها بالمحافظة وفى هذا قد وافق السيد اللواء محافظ مطروح على الموافقة على تخصيص مقر لانشاء فرع للمجلس القومى لحقوق الانسان بالمحافظة .

وعقدت البعثة العديد من اللقاءات مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وعدد من القيادات المجتمعية من أجل الوقوف على أهم المشكلات والقضايا بمجتمعاتهم المحلية ورؤيتهم للحلول الفعالة لها .

كما عقدت بعثة المجلس مؤتمراً تحت عنوان " مطروح وقضايا حقوق الإنسان الآفاق والتحديات " ، باحدى قاعات مكتبة مصر العامة بمطروح بحضور ممثل للسيد المحافظ وموظفى عدد من الوحدات المحلية وعدد من الاعلاميين وممثلى منظمات المجتمع المدنى وطلاب وقيادات من الجامعة ، ضمن برنامج عمل بعثات المجلس بالمحافظة لمناقشة ما تم رصده من نتائج أعمالها مع السادة الحضور للوقوف على طبيعة التحديات والمشكلات التي تتصل بحقوق الإنسان والتشاور حول كيفية معالجتها للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن ترجمتها الي برامج وخطط عمل تنفيذية أقرب للتطبيق الواقعي

وأسفرت أعمال بعثة المجلس فى جولاتها ولقاءاتها فى المراكز والمدن والقرى التي زارتها بمحافظة مطروح إلى عدد من النماذج التي يجب الاقتداء بها مستقبلا وهى :-

- العمل المجتمعي المشترك بين الاجهزة التنفيذية ورجال الاعمال والمستثمرين بالمحافظة من خلال انشاء صندوق خاص (بالجهود الذاتية) لتطوير وتنمية مطروح والذي ساهم فى حل العديد من المشكلات الملحة بالمحافظة بتكلفة ١٢٠ مليون جنية تقريبا.
- وجاء حل مشكلة مياه الشرب (هى من المشكلات الأساسية لسكان المحافظة) كنموذج يحتذى به فى بقية محافظات مصر .
- حل مشكلة المواد والحصص التموينية ، وانشاء منافذ توزيع لتلك الحصص وخاصة فى الاماكن التى تقتقر الى وجود مثل تلك المنافذ باقل من الاسعار الرسمية بنسبة ٣٠ % .
- تفعيل ودعم منظومة التعليم من خلال الجهود الذاتية بمحافظة مطروح وفى هذا يجب ألا نغفل المشكلة الأساسية التى تواجه كل محافظات مصر بالتعليم من حيث الارتقاء بمنظومة التعليم (مناهج / مدرسين / أبنية تعليمية) .
- سد عجز الأطباء بالوحدات الصحية بالقرى والمستشفيات الحكومية من خلال تحمل جزء من التكلفة المالية كالحافز المالى وبناء أماكن الإقامة اللازمة لهم .وتشديد الرقابة على تواجدهم بأعمالهم ، مع توفير المستلزمات الطبية لعلاج المواطنين .

مع وجود عددا من المقترحات والتوصيات المجتمعية للقضايا والتحديات بالمحافظة منها :

- العمل على تحسين شبكة الطرق بالمراكز التى رصدتها البعثة بالمحافظة ، وتوفير وسائل نقل عامة فى المناطق المحرومة .
- التعاون بين الأجهزة التنفيذية بالمحافظة فى تقنين اوضاع الاراضى وإزالة التعديات والمخالفات فى مراكز ومدن المحافظة حفاظاً على الممتلكات العامة وسلامة الطرق العامة .
- العمل على الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى وانشاء شبكات للمدن والقرى الأكثر احتياجاً .
- البحث عن حلول لمشكلة المصابين والمتضررين من الالغام بالمحافظة .
- إستكمال خطة التنمية الزراعية فى سيوه للاستفادة من المساحات المزروعة حالياً والتي يتم استصلاحها مستقبلا ، وتحديث وسائل وطرق الري الحالية بما يؤدى إلى توفير المياه والتوسيع فى ذات الوقت فى المساحات المزروعة .

(ملحق رقم ٣)

تصريح صحفي

القومي لحقوق الإنسان : يدين أحداث المنيا ويطالب بتعويض

المتضررين ويرسل بعثة تقصى حقائق

القاهرة في ٢٦ مايو ٢٠١٦

صرح السيد محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان أن المجلس يتابع بقلق بالغ الأحداث المؤسفة من اعتداءات وقعت بقرية الكرم بمحافظة المنيا وطالت بعض الأسر المسيحية والتي تتنافى تماماً مع كافة مبادئ حقوق الإنسان.

ويؤكد المجلس على إدانته الكاملة لتلك الأحداث والتي تمثل انتهاكاً جسيماً لحق الإنسان في الحرية والأمان الشخصي ذلك الحق المكفول بموجب الدستور والقوانين والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

ويطالب المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتحقيق العاجل تطبيقاً لمبدأ سيادة القانون، ويشدد المجلس على أن المواطنة من مساواة وعدالة هي السبيل والمآل لدرء كافة الفتن، ويطالب في ذات الوقت بحماية وتعويض كافة الأسر التي تضررت ورفض أى تهجير أو اجلاء لهم حيث أن توفير الحماية هي حق أساسى لكافة المواطنين.

وقد قرر المجلس إرسال بعثة تقصى الحقائق لمحافظة المنيا للوقوف على حقيقة الأحداث وإعداد تقرير فور عودتها لعرضه على رئاسة المجلس واتخاذ اللازم بشأنه.

(ملحق رقم ٤)

خبر صحفي

بعثة القومي لحقوق الإنسان ترصد أحداث رشيد

القاهرة ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦

تواصل البعثة الميدانية المُشكلة من الأمانة العامة للمجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن حادث غرق مركب رشيد بمحافظة البحيرة منذ وقوعه وحتى الآن أعمالها للتعرف علي ملابسات الحادث .

هذا وقد سبق أن ألتقي أعضاء البعثة مع عدد من أسر الناجين وضحايا الحادث ، وكذلك مع عدد من المسؤولين بمحافظة البحيرة . بهدف إعداد تقرير مفصل عن الحادث ، لتقديمه إلي المجلس فور الإنتهاء من إعدادهِ موضحاً النتائج التي توصل إليها أعضاء البعثة .

وأهم التوصيات الخاصة بهذا الشأن لعدم تكرار ذلك مستقبلاً والتي سوف يتولي المجلس إجراء الإتصالات مع كافة الجهات المعنية لتنفيذها .

(ملحق رقم ٥)

خبر صحفي

قومي حقوق الإنسان يصدر توصياته حول مشروع قانون التأمين الصحي

القاهرة ١٤ مارس ٢٠١٧

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية- وحدة البحث والتطوير التشريعي) بالتعاون مع الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي والتنمية، يوم الأحد ٢٠١٧/٣/١٢ ورشة عمل حول "مشروع قانون التأمين الصحي " الذي قدمته الحكومة لمجلس النواب، وذلك بحضور ممثلين عن كل من لجنة الصحة بمجلس النواب، والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، وممثلة عن نقابة أطباء مصر وممثل عن لجنة اعداد القانون وأساتذة وخبراء القانون وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمين في ذات المجال.

واستهدفت ورشة العمل دراسة القانون المقدم لطرح الملاحظات والتنويهات بشأنه للخروج بتوصيات تساهم في إقرار تشريع يدعم الحق في الصحة.

افتتح ورشة العمل السيد الاستاذ/ محمد فائق- رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أهمية الحق في الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان وأن على الجميع ان يتكاتف نحو تحقيق رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠ والتي تستهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع والارتقاء بمستوى التعليم والصحة ، كما أشار الى ضرورة خضوع التشريعات للحوار المجتمعي حتى تطبق بشكل فعال ويكون نابع عن مشاركة حقيقية

وتولى إدارة المناقشات السيد الدكتور/ صلاح سلام عضو المجلس لحقوق الانسان

حيث اشار الى اهمية الاجتماع وانه يمثل أولى الخطوات نحو الإرتقاء بمنظومة التأمين الصحي من خلال قانون يحتوى على حلول لكافة ما يواجهه هذا القطاع ، وذلك وفقاً لما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

هذا وقد أكد المشاركون بداية على ضرورة خضوع التشريع للحوار المجتمعي حتى يطبق بشكل فعال ويكون نابع عن مشاركة حقيقية.

وقد أصفرت ورشة العمل على عدد من التوصيات جاءت على النحو التالي:

- ضرورة العمل على الإرتقاء بمنظومة الرعاية الصحية بشكل شامل، واعتبار أن التأمين الصحي جزء من المنظومة. مع تحديث استراتيجية وزارة الصحة بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

(ملحق رقم ٦)

القومي لحقوق الإنسان يؤكد على دور الإعلام في تبني تعزيز وحماية حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة

القاهرة ٢٠١٦/١٢/١٩

أفتتح الأستاذ محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان والدكتور ورشة العمل حول "دور الإعلام والدراما في نشر ثقافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والمجتمع".

وأكد في كلمته علي أن قضايا الإعاقة تحتل أهمية خاصة في العالم ، وأن أصحاب الإعاقة لهم حقوقهم يجب العمل علي تمكينهم منها ، ومن حق المجتمع ألا يهدر قدراتهم وألا يُحرم هذا المجتمع من هذه الطاقات التي يحتاجها المجتمع في بناءه .

وأشار فايق إلي أهمية أدماج قضايا ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ذات الصلة ، وأن التمييز ضد أي شخص علي أساس الإعاقة يمثل إنتهاك للكرامة والقيمة المتأصلتين للفرد ، وأن هناك حاجة ماسه إلي تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الأعاقه ، وأضاف أن الإعلام والدراما لهم دور في تعزيز مكانه ذوي الإعاقة في المجتمع والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم والخدمات المتاحة لهم ، وإزالة التفرقة والتحيز الاجتماعي ضد ذوي الإعاقة بالعمل على تغيير مواقف الناس إزاء الإعاقة، وهي مواقف يرجع غالبها إلى الجهل وسوء الفهم.

فيما أعرب الدكتور أشرف مرعي رئيس المجلس القومي لشئون الإعاقة أن هناك جهد يبذل خلال هذه الفترة لدمج ذوي الإعاقة في المجتمع وأن هناك حملة إعلامية للتوعية سوف يقوم بها المجلس القومي لشئون الإعاقة ، وأن هناك أشخاص كثيرون متميزين في مجالات متعددة من أصحاب ذوي الإعاقة ، وطالب مرعي الإعلام بضرورة تبني سياسة الاعلام الدامج لذوي الاعاقه .

وتحدثت الدكتورة مایسة شوقي نائب وزير الصحة والمشرف علي المجلس القومي للطفولة والأمومة أن المجلس القومي للطفولة علي رأس أولويات عمل المجلس الطفل المعاق وحق الطفل المعاق

في حياة كريمة وأن هناك مجموعة من البرامج يقوم بها المجلس من أجل حصول الطفل المعاق علي حقوقه .

فيما أعرب الدكتور صلاح سلام عضو المجلس ورئيس وحدة الإعاقة علي أن المجلس القومي لحقوق الإنسان يولي أهمية بقضايا ذوي الإعاقة من خلال لجانته ووحداته المختلفة وبخاصة وحده الإعاقة ، والمجلس يعمل مع كافة الجهات المعنية علي مراعاة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المعاقين في جميع السياسات والبرامج .

هذا وقد قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتكريم عدد من ذوي القدرات الخاصة لدورهم في المجتمع علي المستوي الرياضي والإعلامي .

(ملحق رقم ٦)

خبر صحفي

قومي حقوق الإنسان يناقش مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية

القاهرة ٢٢ فبراير ٢٠١٧

في إطار إهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بالعمل النقابي والحق في تشكيل النقابات ، وذلك وفقاً لما نص عليه الدستور والمواثيق الدولية ، تنظم لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووحدة البحث والتطوير التشريعي جلسة نقاشية حول " مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم " وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ فبراير في تمام الساعة الحادية عشر بمقر المجلس.

يفتح الجلسة النقاشية السيد الأستاذ/ محمد فايق - رئيس المجلس، السيد الأستاذ/عبد الغفار شكر - نائب رئيس المجلس، والسيد الأستاذ/ كمال عباس - أمين لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وسيشارك في النقاش ممثلين عن مجلس النواب، والوزارات المعنية، وأساتذة القانون، ومجموعة من القيادات النقابية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ونخبة من الخبراء المهتمين بهذا الشأن.

(ملحق رقم ٧)

خبر صحفي

قومي حقوق الإنسان يناقش قانون الإدارة المحلية

القاهرة ١١ مايو ٢٠١٦

إيماناً من المجلس القومي لحقوق الإنسان بدور الوحدات الإدارية المحلية وأهميته ككيان مستقل يتمتع بالشخصية القانونية ، وفي العلاقة المتبادلة بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية وكيفية ترجمتها من خلال اللامركزية ، يعقد المجلس القومي لحقوق الإنسان (لجنة الحقوق المدنية والسياسية) حلقة نقاشية حول قانون الإدارة المحلية وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٥/١٧ بمقر المجلس .

وترتكز النقاشات حول اختصاصات المحليات في كل مستوي من مستوياتها والنظام الانتخابي والعلاقة بين الجهاز التنفيذي والمجالس المحلية الشعبية المنتخبة بما يعطي دفعة للإدارة المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي فيما يتصل بمسئولية المحليات عن المرافق العامة ووحدات الخدمات والتنمية المحلية .

ويشارك في الحلقة النقاشية قيادات من الإدارة المحلية ، وأعضاء بمجلس النواب .

(ملحق رقم ٨)

بيان صحفى

قومي حقوق الإنسان يسعى للعمل لاعداد وثيقة شرف على مستوى دولى تتضمن خطاب

التسامح وقبول الاخر

القاهرة ٢٧ ابريل ٢٠١٧

عقد المجلس القومى لحقوق الانسان ورشة عمل حول دور المؤسسات التعليمية والاعلامية والثقافية والدينية فى نشر ثقافة حقوق الانسان وتأكيد مبدأ المواطنة واعلاء القانون بحضور نخبة من المتخصصين والاكاديميين ورجال الثقافة والاعلام والصحافة ورجال الدين والقانون .

واكد السيد محمد فايق رئيس المجلس فى كلمة استهل بها اعمال الورشة على اهمية وضرورة دور مؤسسات الوعى والتربية والثقافة والاعلام فى ضمان حقوق الانسان باعتبارها قضية متعددة الابعاد دينيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويا باعتبار ترابط التنمية بحقوق الانسان .

واعلن ان المجلس يسعى للعمل لاعداد وثيقة شرف على مستوى دولى تتضمن خطاب التسامح وقبول الاخر ومكافحة التمييز والتدابير الواجبة للسيطرة على خطاب التحريض والحض على الكراهية وذلك مع مراعاة عدم التضيق على حرية الرأى والتعبير العمود الفقرى لحقوق الانسان . مؤكداً وَاكْد انه تعارض بين الدين ومواثيق حقوق الانسان التى انضمت اليها مصر

وشدد على ان الارهاب اصبح من اكبر الاخطار التى تواجه العالم ويجب ان تكون المواجهة امنية وفكرية وقد اجمع المشاركون على اهمية الارتقاء بالتعليم بمختلف المراحل التعليمية كعنصر حاكم فى ضمان حقوق الانسان وضرورة تكامل كل مؤسسات التوعية فى هذا الصدد

كما أكد المشاركون على : ضرورة اجراء دراسة او مسح حول مواجهة التطرف والعنف

بين المصريين وتأثير الاعلام فى هذا المجال

نشر ثقافة حقوق الانسان والوعى بها هو بما يساهم فى البدء بممارسة حقيقية لحقوق الانسان باعتبارها قضية تربية

ترسيخ مبدأ المواطنة الذى يقوم على تحقيق المساوة والعدالة بين افراد المجتمع فى الحقوق والواجبات دون تمييز او تهميش

تأتى ورشة العمل وما سبقها ومن ورش اخرى فى هذا الصدد فى اطار التحضير والاعداد للمؤتمر الدولى الذى سيعقده المجلس خلال شهر يونيو القادم حول دور مؤسسات الوعى والتربية والثقافة والاعلام فى حماية حقوق الانسان الذى تشارك فيه مفوضية حقوق الانسان بالامم المتحدة ومنظمة اليونسكو والمنظمة الفرانكوفونية والعديد من مؤسسات حقوق الانسان العربية والافريقية والدولية .

(ملحق رقم ٩)

إعلان القاهرة حول

" دور ومسئوليات مؤسسات التوعية فى مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية "

٢-٣ / ٧ / ٢٠١٧

يشكل التصدى للتطرف العنيف أحد أهم التحديات التى تواجهها دول العالم اليوم حيث يعتبر الرافد الأساسى للإرهاب ، وتداعياته الكارثية على حقوق الإنسان وإستفحال النزاعات الإجتماعية والحروب الأهلية .

ورغم أن التطرف العنيف أصبح يطال معظم بلدان العالم ، إلا أنه يتوطن بشكل وبائى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ويفضى إلى مضاعفات خطيرة على السلام الإجتماعى فى عدة بلدان عربية وأفريقية دفعت ببعضها إلى مستنقع الدول الفاشلة .

ويفتقر التطرف العنيف - شأن الإرهاب - إلى تعريف جامع مانع ، ولا يزال البعض يتساءل " لماذا العنيف " بينما يكفى مصطلح " التطرف " فحسب ، ولكنه بخلاف الإرهاب ، تطورت إستراتيجيات مواجهته فتحول من عامل مدمج فى الإستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب ، إلى تقرير إستراتيجية مستقلة خاصة بمكافحته .

ورغم الإضافات القيمة التى أسهمت بها الهيئات الدولية والوطنية فى مكافحة التطرف العنيف ، وخطاب التحريض والحض على الكراهية ، فلم تتطرق هذه الجهود لتقييم الخبرة السابقة والآراء المطروحة لمناهضة التطرف العنيف ، رغم أن معظم المقترحات والآراء المطروحة الآن لمناهضة خطاب الكراهية تتطابق مع الحلول التى سبق إقتراحها وممارستها من قبل وثبت فشلها .

فرغم إمتثال البلدان العربية لكل دعاوى وبرامج ما سُمى بالإصلاح السياسى منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية فى العام ٢٠٠١ والتى شملت تطوير المناهج الدراسية والخطاب الإعلامى ، والخطاب الدينى وتثقيف القوانين المتعلقة بالإرهاب ، وتعزيز الحوار بين الأديان وغيرها ، فقد تفاقمت ظاهرة التطرف العنيف وإستفحل خطاب التحريض ، وتدهورت حالة حقوق الإنسان والحريات العامة وأنتهكت أوليات حقوق الإنسان فى السلامة البدنية ، والخصوصية ، والحريات العامة ، والحق فى المحاكمة العادلة بدعوى

مكافحة الإرهاب ، وتوازي ذلك مع التدخلات الأجنبية واحتلال العراق وإطلاق يد إسرائيل في إنتهاك حقوق الشعب الفلسطيني . ولا شك أنه يتعين عند معالجة خطاب التحريض أن ينظر بعين الإعتبار إلى الجوانب السلبية للتدخلات الدولية التي أدت إلى الحالة المزرية التي وصلتها حقوق الإنسان وحرياته العامة في بعض البلدان العربية والأفريقية .

في هذا السياق المشحون تبنى المجلس القومي لحقوق الإنسان تطوير إستراتيجيته لمكافحة التطرف العنيف ، وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية لتحقيق هذا الهدف ، بمساهماته مع جهود آليات الأمم المتحدة المعنية ، والشبكتين العربية والأفريقية للمؤسسات الوطنية ، كما نظم فعاليات متخصصة شملت : دور ومسئوليات رجال الدين في حماية حقوق الإنسان (ديسمبر كانون أول ٢٠١٦) ودور مؤسسات التربية في نشر ثقافة حقوق الإنسان (أبريل نيسان ٢٠١٧) وتوج هذا الجهد بالمؤتمر الدولي حول دور ومسئوليات مؤسسات التوعية في مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية . لمتابعة الجهد السابق ومراكمته ، و التعرف على الممارسات الجيدة للإستفادة منها .

أولاً : دور مؤسسات التعليم في بث ونشر القيم الأخلاقية والتربوية والتعايش مع الآخر في إطار

المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

أجمعت الآراء على أن التعليم يتصدر آليات الوقاية من التطرف العنيف ، وتجنب إنتاج أشخاص متطرفين وغير مؤمنين بالتعددية أو قبول الآخر حيث يقضى الأفراد نحو ١٨ عاماً من عمرهم في المؤسسات التعليمية لكن إختصت الآراء في الوقت نفسه نمطاً محدداً في التعليم يستطيع أن يبلغ هذه النتيجة وهو التعليم الجيد ، والمتاح للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسى ، وكفاء وعادل ، ومستدام ومرن يركز على التعلم الممكن تكنولوجياً حتى يساهم في بناء شخصية متكاملة وإطلاق إمكانياتها لأقصى مدى لمواطن يعتز بذاته ويكون مستتيراً ومبدعاً ومسئولاً وقابل للتعددية وإحترام الإختلاف وفخوراً بتاريخ بلاده .

وأن جودة التعليم لا يمكن أن تتحقق بتجاوز دور المعلمين إذا لابد أن يكون التغيير موجهاً للمعلمين في المقام الأول ، وأن تتم مراجعة معايير إنتقاء المعلمين بحيث يتم التركيز على السمات الشخصية والمهارات الوجدانية إلى جانب المؤهلات الدراسية .

كذلك فإن الطريقة الوحيدة لتحسين مخرجات التعليم هي : تغيير البيئة التعليمية حيث أن الطالب الذى يعيش في مناخ غير صحى وغير أخلاقى لا ينتظر منه أن يكون مختلفاً عن هذا الإطار .

إعادة النظر في طبيعة الرسائل التي توجه للأطفال عبر الألعاب المتاحة والأفلام السينمائية التي تتعلق بالعنف .

وركزت بعض الآراء على وجود فجوات يتعين الإنتباه لها وجسرها أبرزها : غياب التكامل مع جهات التنشئة الأخرى مثل (مراكز الشباب والمساجد والكنائس ...) وكذلك عدم مخاطبة المتطرفين في أماكن تواجدهم الفعلي بالسجون أو في الأسر " الجهادية " والحاجة إلى تصميم برامج متخصصة للمساعدة تشمل الدوائر المباشرة المحيطة بالمتطرفيين ومن يتعاملون معهم .

ثانياً : دور مؤسسات الإعلام في مواجهة التطرف و نشر ثقافة حقوق الإنسان

يتبوأ الإعلام مكانة مركزية بين عناصر منظومة بناء الوعي ، ويحتل - بحكم هذا الدور - موقعاً محورياً في مختلف النظم السياسية وإن اختلفت وظيفته من التعبئة في بعض النظم إلى بناء الوعي في النظم الديمقراطية وهو بدوره هذا موضع تجاذب مستمر بين السلطة والمجتمع ، وبين القوى السياسية والإجتماعية المختلفة .

وينعكس هذا الدور الحاسم للإعلام إيجاباً وأولباً في التأثير على مسار حقوق الإنسان وليس فقط بتأثيره في تكوين الوعي ، ولكن أيضاً بدوره الرقابي وقدرته على توفير المعلومات وإثارة القضايا . وقد تضاعف تأثير هذا الدور في السنوات الأخيرة بالتطور السريع في تقنيات الإتصال ، ولا يزال أفق هذا التطور مفتوحاً بغير حدود .

ويتأثر التوجه العام للإعلام بعوامل متعددة يأتي في مقدمتها طبيعة النظام الإجتماعي - السياسي السائد ، والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي وملكية وسائل الإعلام ، ونظم تمويلها ، وتكوين الإعلاميين ، وتنظيماتهم المهنية والنقابية ، ونظم المساءلة والعقاب في جرائم النشر . وهي عناصر تتفاوت في درجة إستجاباتها للتأثير ، ولا يوفر أى منها بشكل منعزل عن بقية العناصر تأثيراً حاسماً على التوجه العام ، أو مضمون الرسالة الإعلامية .

ومن ثم تظل إحدى الإشكاليات المهمة في الجهود المبذولة في تعزيز الحريات الإعلامية وتأكيد توجهها الإيجابي تجاه قضايا حقوق الإنسان عامة ، ومكافحة التطرف خاصة ، ضرورة وضع خطة شاملة تساعد على تأهيل العاملين بمجال الصحافة والإعلام بتعميق معرفتهم بالتطرف العنيف وأبعاده وتأثيراته على حقوق الإنسان حتى يمكنهم نشر الوعي الخاص بمكافحته .

ويتصل بدور الإعلام دور الدراما التليفزيونية في مواجهة خطاب العنف والكرهية ، بالنظر لدورها الجاذب للمشاهدين وتأثيرها العميق في وعي المجتمع خاصة في المساحات التي لا يتوافر فيها

بديلاً للوعى سوى الأعمال الدرامية نظراً لتفشي الأمية لدى قطاع عريض من المواطنين خاصة النساء ، وقد تبنى المشاركون عدداً من المبادئ الرئيسية لتعظيم الاستفادة من هذه الآلية أبرزها ما يلي : -

١- وضع خطة درامية تلبي إحتياجات المشاهد فى دراما مختلفة ومتنوعة تساهم فى إنكفاء فكره ووجدانه ، وتنشئته أولاده وتنمية قيمة الإنتماء والإرتباط بالوطن .

٢ - عودة إنتاج دراما تلبي إحتياجات المشاهد وتساهم فى إنكفاء فكره ووجدانه ، وتنشئة أولاده على قيم الإنتماء والإرتباط بالوطن .

٣ - عودة إنتاج المسلسلات الدينية التى إختفت تقريباً ، بخروج شركات الإنتاج الحكومية من السباق الرمضانى السنوى والتى نحن الآن فى حاجة إليها لتقديم الوجه السمع للإسلام .

٤ - الإكثار من الأعمال الوطنية التى تجسد إنتصارات هامة فى تاريخنا الحافل بها مثل (الطريق إلى إيلات - رأفت الهجان - دموع فى عيون وقحة وغيرها) وتلك التى ترصد إنتصارات وتضحيات الحاضر ، حيث يقود الجيش الأيام معارك مصيرية للدفاع عن الوطن والهوية ويسقط من أبنائه ومن أبناء الشرطة يومياً شهداء يصلح كل منهم أن يكون بطلاً لعمل درامى .

٥ - إنتاج أعمال درامية ترصد ما يحدث فى مصر اليوم من متغيرات فى الخريطة الإجتماعية والسكانية حيث تنتقل مجتمعات كانت تعيش على هامش الحياة إلى أخرى حضارية تحفظ كرامة الإنسان توطئة لخلق المجتمع المشارك المتماسك الذى لا مكان فيه لخفافيش الظلام .

٦ - عودة إنتاج " دراما السير الذاتية " على أن يكون رموزها من مختلف المجالات ، فالأجيال الجديدة تحتاج للقدوة ولا يجوز أن تترك الأمور بلا ضابط فتصبح هذه القدوة مثلاً هى " الأسطورة " بدلاً من أن تكون طلعت حرب .

٧ - تنوع أشكال القوالب الدرامية فلا يقتصر على قالب الحلقات الثلاثون التى تضطر المؤلف إلى الحشو والإطالة فهناك قالب الفيلم التلفزيونى الذى يقدم فى ٧ حلقات أو ١٥ حلقة وغيرها من قوالب التعبير وبذلك يمكن تحقيق الاستفادة الأكبر من المصنف الفنى الذى يعانى الآن من التسطيح الفكرى ، وقلة وجود الموضوعات التى تحمل رسالة تساهم فى تغيير فكر المتلقى ووجدانه للأفضل والأرقى ولكى يتحقق ذلك لابد من البحث عن كتاب لديهم وعى بمفهوم ومشاكل وطنهم

ورؤية مجتمعية ويمتلك أدواته الفنية التي تعيد تشكيل هذا الواقع وتستشرف من خلاله مستقبل أفضل.

٨ - ضرورة عودة قطاعات الدولة الإنتاجية للمشاركة فى الإنتاج الدرامى وألا تترك الساحة للقطاع الخاص ، الذى هدفه الأول هو الربح يليه أى أهداف أخرى أما قطاع الدولة فممنوط به تقديم أعمال درامية تساهم فى بناء الوطن عقلياً ووجدانياً وسلوكياً والإضطلاع ايضاً بإنتاج أعمال قومية كبرى .

ثالثاً : دور ومسئولية " رجال الدين " فى مكافحة التطرف العنيف

يطرح الخطاب السياسى الدولى والإقليمى رؤية متناقضة لدور ومسئولية رجال الدين فى مكافحة التطرف العنيف ، إذ يصر هذا الخطاب على مسؤولية رجال الدين عن إستفحال خطاب التطرف ، بينما يروج فى الوقت ذاته لمفهوم أن الإرهاب لا دين له ، وهو الفهم الصحيح للإرهاب و التطرف الدينى والحض على الكراهية .

وفى كل الأحوال تتطلق الدعوات المتعلقة بالخطاب الدينى ونمط تغييره أو تطويره أو تحديثه من رؤى عامة يعوزها البحث العلمى المحايد ، وتعتمد هذه الدعوات على مصادر التأثير فى الخطاب الدينى وتركز على موقع الدين فى المجتمع ، وتشكيل رجل الدين ، الذى تقسمه عادة بين القيادات الدينية ، والدعاة التقليديين ، والدعاة الجدد ، كما تركز هذه الدراسات على مصادر المعرفة الدينية مثل الأسرة والمجتمع المحلى والتعليم المتاح فى المدارس والمعاهد الدينية والمدنية ، والفضاء الألكترونى .

كما تُظهر المتابعة ظاهرات مؤسفة لا تتناسب مع حجم القضايا المتعلقة بهذا الموضوع وأهميتها وتأثيرها على مسألة التطرف ويعبر عن ذلك أعداد القنوات التليفزيونية المتخصصة فى الرسالة الدينية والذى يتجاوز العشرات على قنوات (النايل والاراب سات والأتلانتك بيرد ونور سات ونايل سات) فضلاً عن الرسائل الخلفية التى تبث على المحطات الأخرى ، وكذلك على حجم إصدارات الكتب الدينية بالنسبة لمجمل النشر فى القضايا الإجتماعية ، وبعض هذه القنوات قد تكون موجهة من قبل جماعات دينية ، أو سياسية دينية . وأخطرها ما يتصل بالفتاوى الدينية والمعارك الفقهية تجاه المذاهب الأخرى أو الأديان الأخرى .

ويتفاهم الأمر على المواقع الدينية على شبكة الإنترنت التي أصبحت هى الأخرى أحد مصادر معرفة الأفراد بدينهم أو لشرح الإختلافات بين الأديان والمذاهب فضلاً عن دورها فى إطلاق الفتاوى أو الحصول عليها .

ولا ريب أن الخطاب الدينى يحتاج إلى التطوير والتحديث بعد قرون من تطور البلدان الإسلامية وتعاقب أجيال من " فقهاء السلطان " التي بررت كثيراً تجاوزات الحكام ، وتطور العلاقات بين أبناء الديانات السماوية المختلفة ، وتطور الفكر السياسى وتجرى مفهوم المواطنة ومفهوم الدولة الوطنية والتعاون الدولى .

وفى ختام المؤتمر توافق المشاركون على المبادئ التالية : -

أولاً : تبنى المؤتمر خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة على الجمعية العامة والتي إعتبرها بمثابة خريطة طريق لمواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية من أجل القضاء على الإرهاب .

ثانياً : إن منطقة الشرق الأوسط قد تكون أكثر بقاع العالم حاجة إلى السلام والإستقرار ، وهى أمور لا يمكن أن تتحقق إلا بإنهاء إحتلال فلسطين وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة .

ثالثاً : لابد من وضع حد للفوضى فى كل من ليبيا وسوريا واليمن والتي تسبب فيها المقام الأول التدخلات الخارجية التي فتحت الباب للإرهاب وحولت الثورات إلى حرب أهلية بالوكالة .

رابعاً : إذا كان الإرهاب يسعى إلى تفكيك تماسك دول المنطقة وخلق الفوضى بإعتبارها البيئة المناسبة له ، فعلىنا أن نبذل الجهد الأكبر فى تحقيق تماسك دولنا ومؤسساتها الإقليمية ، وأن ندرك أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الوطنى لأى دولة فى المنطقة بعيداً عن الأمن القومى سواء عربياً أو إفريقياً .

خامساً : لاشك أن المواجهة الأمنية للإرهاب أمر ضرورى وواجب لتحقيق الأمن ولكن لابد أن يكون ذلك فى حدود القانون والإلتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان . فالتوازن بين الأمن وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لا يجوز التضحية بأحدهما لحساب الآخر .

تمت طباعة التقرير
بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
القاهرة ٢٠١٧
حقوق الطبع محفوظة